المجلة الجغرافية العربية
تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية

النظام المجتمعى بين نتاج التغير فى الحيز الجغرافى ومقاصد التغيير الافتراضى - المملكة العربية السعودية

"دراسة نقدية فى الجغرافيا التاريخية وإمكانية دعم القرار التنموى"

خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)

د. محمد عبد القادر راشد

الأستاذ المساعد فى قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

سلسلة بحوث جغرافية (ديسمبر ٢٠٢٠) العدد المائة والسادس والأربعون

كافة حقوق النشر محفوظة للجمعية الجغرافية المصرية
وجميع الآراء الواردة فى بحوث هذه السلسلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الجمعية الجغرافية المصرية

الترقيم الدولى الموحد للطباعة : ١١١٠-١٩١١
الترقيم الدولى الموحد الإلكتروني: ٢٦٨٢-٤٧٩٥
الموقع على شبكة الانترنت: www.egyptiangs.com

Copyright ® 2020, Printed by Al-Resala Press, Tel.: 0122 65 78 757 e-mail: gamal_elnady@yahoo.com
All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

قواعد النشر

تهدف هذه السلسلة إلى نشر البحوث الجغرافية الأصيلة التى يقوم بها الجغرافيون المصريون المتخصصون، بهدف تعريف المؤسسات العلمية العالمية والعربية، بالنشاط العلمى الذى تتبناه وتتوفر عليه الجمعية الجغرافية المصرية.

وتقوم بحوث هذه "السلسلة" على الدراسات الجغرافية الميدانية، وعلى البحوث التى تهتم بطرح رؤى جديدة فى مناهج البحث الجغرافى وأساليبه، كما تعنى بالبحوث النفعية فى مختلف مجالات الجغرافيا التطبيقية، وهو ما يتيح للجغرافيين العرب والأجانب الإطلاع على ما تقوم به الجمعية الجغرافية المصرية التى تعد أقدم الجمعيات الجغرافية فى العالم العربى، كما تعد رائدة فى إجراء البحوث والدراسات الجغرافية الجادة والأصلية.

وقد تتضمن بحوث هذه "السلسلة" ملخصات مكثفة لرسائل الماجستير والدكتوراة المجازة فى الجامعات المصرية والعربية وغيرها.

ويشترط فى البحوث التى تنشر ضمن هذه السلسلة مراعاة القواعد التالية:

- تقبل للنشر فى هذه السلسلة البحوث التى تتسم بالأصالة وتسهم فى تقدم المعرفة الجغرافية.
- يقدم مع البحوث المكتوبة باللغة العربية ملخص (Abstract) باللغة الإنجليزية. كما يقدم مع البحوث المكتوبة بلغة أجنبية ملخص باللغة العربية.
- لا يزيد البحث عن ١٥٠ صفحة، ويجوز لمجلس الإدارة استثناء البحوث الممتازة من هذا الشرط.
- يشترط ألا يكون العمل المقدم قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أية جهة أخرى.
- يقدم البحث فى صورته الأخيرة المقبولة للنشر من ثلاث نسخ مرفقاً به اسطوانة ليزر (CD) مستخدماً إحدى برمجيات معالجة النصوص مع نظام ويندوز المتوافق مع IBM، على أن تكون الكتابة ببنط ١٤ ومسافة ١ بين الأسطر، وتقدم الخرائط والصور والأشكال مستقلة محفوظة فى صورة JPEG أو Tiff و Resolution ٢٠٠ فأكثر.
- يفضل أن تقدم الخرائط والأشكال البيانية بالألوان بحيث لا تتجاوز مساحتها (١٢ سم عرض × ١٨ سم طول)، وإن تعذر ذلك تقدم بالأبيض والأسود وفق القواعد الكارتوجرافية.
- يكتب الباحث اسمه واسم البحث فى ورقة منفصلة ويكتفى بكتابة عنوان البحث فقط على رأس البحث مراعاة لسرية التحكيم.
- يعرض البحث على اثنين من المحكمين من كبار الأساتذة فى مجال التخصص، وفى حالة اختلاف رأى المحكمين، يرسل البحث إلى محكم ثالث مرجح، وبناء على تقاريرهم يمكن قبول البحث للنشر أو إعادته للباحث لإجراء التعديلات أو التصويبات الضرورية قبل نشره.
- البحوث التى تقدم للنشر لا ترد إلى مقدميها سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ الجمعية بحقوق النشر كاملة.
- يسلم للباحث ٢٥ نسخة من بحثه بعد نشره، وإذا أراد نسخاً إضافية يسدد ثمنها طبقاً لسعر البيع الذى تحدده الجمعية.

هيـــئـة التـحـريـر

الأستاذ الدكتور/شحاته سيد احمد طلبه (مقرراً)

الأستاذ الدكتور/ محمد نورالدين السبعاوى (عضواً)

الأستاذ الدكتور/ مصطفى البغدادى (عضواً)

الهيئة الاستـشارية

الأستاذ الدكتور/ عبدالله يوسف الغنيم (الكويت – جامعة الكويت)

الأستاذ الدكتور/ على الدوسرى (السعودية – رئيس الجمعية الجغرافية السعودية)

الأستاذ الدكتور/ بابكر عبدالرحمن (السودان – جامعة الخرطوم)

الأستاذ الدكتور/ أمال إسماعيل شاور (مصر – جامعة القاهرة)

الأستاذ الدكتور/ ناجا ابوالنيل (مصر – جامعة عين شمس)

الأستاذ الدكتور/ حمدينه عبدالقادر (مصر – جامعة الإسكندرية)

الأستاذ الدكتور/ عزيزة بدر (مصر – جامعة القاهرة)

الأستاذ الدكتور/ كارل دونيرت Karl Donert (Liverpool University, UK)

الأستاذ الدكتور/ دونالد زيجلر Donald Zeigler (Old Dominion University, Virginia, USA)

فهرس المحتويات

	صفحة
الملخص.	١
المقدمة.	٢
فكرة الدراسة، وتساؤلاتها، ومشكلتها البحثية.	٣
الركائز الاصطلاحية للدراسة ومحدداتها.	٧
منطقة الدراسة.	١١
زمنية الدراسة.	١٥
أهمية الدراسة وأهدافها.	١٧
فرضيات الدراسة الوصفية.	١٨
الدراسات السابقة.	١٩
مصادر الدراسة وخطواتها.	٢٢
منهجية الدراسة وأساليبها.	٢٥
معالجة الدراسة واتجاهاتها البحثية ومحاورها.	٢٦
المحور الأول – الأحيزة الجغرافية والطبقات الذاتية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية :	٢٨
أولاً: المناطق الإدارية وواقعية الأحيزة الجغرافية.	٢٩
ثانياً: العلاقة بين مساحة المناطق الإدارية ومساحة الأحيزة الجغرافية فى عامى (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) و (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٤٢
ثالثاً: تطور العلاقة بين مساحة الأحيزة الجغرافية وحجم سكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى عامى (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) و (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٥٢
المحور الثانى – الأحيزة الجغرافية والواقعية السكانية على مستوى المملكة العربية السعودية :	٥٨
أولاً: ضوابط اختيار المدن والأسلوب الاحصائى الأنسب.	٥٩
ثانياً: الوزن الحجمى والرتبى للسكان على مستوى المدن الرئيسة والمتوسطة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) على مستوى المملكة العربية السعودية.	٦١
ثالثًا: الوزن الحجمى والرتبى للسكان على مستوى المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) على مستوى المملكة العربية السعودية.	٧١

المحور الثالث – الأحيزة الجغرافية والنظم المجتمعية على مستوى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) :	**٩٥**
أولاً: الأحيزة والأنماط الجغرافية المتعايش بها (العنصر الأول).	٩٧
ثانياً: الأنماط الجغرافية والنظم التلازمية (العنصر الثانى).	١٠٤
المحور الرابع – المدخلات التنموية والنظم المجتمعية على مستوى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) :	**١١١**
أولاً: التوزيع العددى لجملة المشروعات الرئيسة على مستوى القطاعات الخدمية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	١١١
ثانياً: التوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى محافظات المناطق الإدارية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	١٢١
المحور الخامس – محصلة النتائج التنموية المتراكمة والنظم المجتمعية المتلازمة على مستوى المملكة العربية السعودية :	**١٣١**
المحور السادس – نتاج النظم المجتمعية والأبعاد النقدية فى رؤية المملكة العربية السعودية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) :	**١٤٢**
أولاً: اتجاهات الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) الإفتراضية.	١٤٣
ثانيًا: مشروع نيوم التنموى (نموذجًا تطبيقيًا).	١٤٧
ثالثًا: الأبعاد النقدية لمشروعات الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).	١٥٤
الخاتمة.	**١٦١**
نتائج الدراسة.	**١٦٢**
توصيات الدراسة.	**١٦٤**
المراجع والمصادر.	**١٧١**
الملخص الأجنبى.	**١٧٤**

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
١	تقسيم المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٣٢
٢	توزيع السكان وكثافتهم على مستوى مناطق المملكة العربية السعودية الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٣٣
٣	مساحة الأحيزة الجغرافية الرئيسة على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عامى (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) و (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٤٣
٤	توزيع حجم السكان على مستوى مدن الأحيزة الجغرافية الرئيسة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٤٤
٥	الرتب التشاركية على مستوى جملة المدن الرئيسة فى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٤٥
٦	تطور حجم سكان المدن الرئيسة ومساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى المملكة العربية السعودية فى عامى (١٩٩٢) و (٢٠١٥).	٥٤
٧	تطور عدد المدن فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٣٩٤هـ)/(١٩٧٤م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٦١
٨	الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقة والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م).	٦٣
٩	الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقة والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٧٣
١٠	الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقة والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة الرياض الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٨٦
١١	الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقة والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة مكة المكرمة الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)(٢٠١٥م).	٨٩
١٢	الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقة والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة المدينة المنورة الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٨٩

١٣	الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقة والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة الشرقية الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٩١
١٤	الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقة والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة القصيم الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٩١
١٥	الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقة والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة تبوك الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٩١
١٦	الأنماط الجغرافية السائدة والافتراضية ومستويات ومراحل النظم التلازمية على مستوى المملكة العربية السعودية فى الفترة من عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) إلى عام (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).	١٠٥
١٧	التوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى القطاعات الخدمية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	١١٢
١٨	متلازمات النظم المجتمعية ومشروعات القطاعات الخدمية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)(٢٠١٥م).	١١٥
١٩	التوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى المناطق الإدارية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	١٢٢
٢٠	التوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى محافظات منطقة مكة المكرمة الإدارية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	١٢٤
٢١	التوزيع العددى للمشروعات الرئيسه على مستوى محافظات منطقة الرياض الإدارية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	١٢٧
٢٢	النسبة التنموية لجغرافيات النظام المجتمعى السائد ستوى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	١٣٧

فهرس الخرائط والأشكال

م	عنوان الشكل	صفحة
١	العمليات البنائية فى تراكمات التغير المجتمعى ودوافع التغيير التنموى.	٥
٢	مكونات الحيز الجغرافى.	٩
٣	مكونات الكتلة الإدارية.	١٠
٤	مناطق الفراغات العمرانية بين المدن الرئيسة.	١٢
٥	الكتلة المبنية بين التدرج العمرانى والانقطاع العمرانى.	١٣
٦	توزيع المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) على مستوى المملكة العربية السعودية.	١٥
٧	المشروعات الرئيسة فى إطار رؤية المملكة العربية السعودية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).	١٦
٨	الموضع العام للدراسة.	١٧
٩	توزيع المناطق الإدارية على مستوى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٩هـ)/(٢٠١٧م).	٣٠
١٠	منحنيات الرتب على مستوى مناطق المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٣٩
١١	الطبقات الجغرافية للاتجاهات الرتبية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٤٠
١٢	الاتجاهات الجغرافية على مستوى رتب المناطق الإدرارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٤١
١٣	جملة مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٤٦
١٤	اتساع الأحيزة الجغرافية على مستوى مدينتى مكة المكرمة والرياض خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	٤٩

١٥	توزيع مدن الامتلاء التدافعى على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).	٨١
١٦	المنحنى اللوغاريتمى للخصائص العمومية لإنحدار الرتب الحقيقية والنظرية على مستوى مدن المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).	٨٣
١٧	توزيع المناطق الإدارية وتبعيتها الحضرية فى عام (١٤٣٧هـ)/ (٢٠١٥م).	٨٥
١٨	المنحنى اللوغاريتمى للخصائص الباطنة لإنحدار الرتب الحقيقية والنظرية على مستوى منطقة الرياض الإدارية فى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).	٨٧
١٩	اختلاف سرعة النمو الحضرى والتنموى خلال الفترة بين عام (١٤١٣هـ)//(١٩٩٢م) وعام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).	٩٣
٢٠	ديناميكية التكوين فى الحيز الجغرافى.	٩٦
٢١	بنية النظام المجتمعى.	١٠٤
٢٢	المدن وأنظمتها التعايشية فى نمط جغرافيات التوافق.	١٠٦
٢٣	توزيع المشروعات الرئيسة للقطاعات الخدمية على مستوى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).	١١٣
٢٤	تنوع النظم المجتمعية فى المملكة العربية السعودية.	١٢٥
٢٥	النظامان المجتمعان الرئيسيان فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).	١٢٩
٢٦	مستوى انحراف الدرجة التنموية الذى بلغته جغرافيات النظام المجتمعى فى المملكة العربية السعودية خلال سعيها لبلوغ الاستدامة فى الفترة من عام (١٤١٣هـ)//(١٩٩٢م)، إلى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).	١٣٩
٢٧	مسارات المعرفة التنموية.	١٤٥
٢٨	الإطار المكانى للجزء الأكبر فى مشروع نيوم التنموى.	١٥٠
٢٩	تنمية الثمرة المُعلقة فى الفكر التنموى.	١٥١
٣٠	مسار بنية النظام التنموى الذاتى على مستوى المملكة العربية السعودية.	١٥٦

٣١	بنية النظام التنموى التشاركى على مستوى المملكة العربية السعودية.	١٥٦
٣٢	حد النمو المتجمد.	١٥٧
٣٣	حد النمو التآكلى.	١٥٨
٣٤	حد النمو التلازمى.	١٥٩
٣٥	المسارات الإفتراضية لحد النمو التنموى.	١٦٠

الملخص

تتحدد خصائص "الحيز الجغرافى" وفق "نظام" من العلاقات التفاعلية للمجتمع، وهو فى سبيله لتحقيق غايته خلال تعايشه فى أمكنه محددة بداخله، وفى إطار ذلك تتراكم مخرجات جغرافيات "التغير" عبر الزمن، وبعد ذلك تتولى "الديناميكية المجتمعية" توجيه مجريات "الحيز الجغرافى" عن طريق مقاصد "التغيير"، وهذا يعنى أن جغرافيات النظام الذى يحكم العلاقات التفاعلية بين المجتمع من ناحية، وبين أمكنته التعايشية الذى اختصها بالعمران، ويأمل فيها التوسع، ويتحرى من خلالها الانتفاع دون غيرها من أماكن من ناحية أخرى؛ فى تغير تراكمى وتغيير قصدى. وهذه حقيقة الجزء المرئى فى "النظام"، أما الجزء غير المرئى فيتمثل فى كلمة واحدة هى "التوزان" وبعبارة دقيقة هى: مدى قدرة المجتمع فى تحقيق غايته خلال بنية من التوزان التعايشى.

وفى إطار العلاقة الارتباطية بين التغير المجتمعى باعتباره جغرافية تراكمية من ناحية، وبين التغيير التنموى باعتباره جغرافيات إفتراضية "Virtual Geographies" من ناحية أخرى، نبتت فكرة الدراسة التى تتبلور فى محاولة إدراك ما ينبغى أن تكون عليه تلك العلاقة، بدلاً من معرفة ما ستكون عليه تلك العلاقة. ولا تعد الدراسة منحى فى جغرافية العمران، أو حتى جغرافية التنمية، بل تعد منحى فى الجغرافيا التاريخية التى تهدف إلى دراسة العمليات، والطرائق، التى يتمكن من خلالها النظام المجتمعى من الاستفادة من أحيزته التى أوجدها. وفى إطار ذلك تنظر الدراسة إلى المجتمع على أنه كيان ذاتى أصيل يبنى نفسه من خلال بنائه للحيز الجغرافى الذى يعيش فيه، ولذلك تظل عملية تنظيم هذا الحيز دومًا موضعًا لإعادة النظر. وهنا تكمن المشكلة، تلك التى لا تتمثل فى سعى المجتمع لبلوغ التغيير، بل فى الاتجاه الذى سيسلكه هذا المجتمع وهو فى سبيله لإدراك التغيير. وهنا تكمن أهمية الدراسة التى تتمثل فى الكيفية التى يمكن من خلالها اختيار المستقبل الأنسب من ناحية، وتنفيذه من ناحية أخرى. وتتمثل أهداف الدراسة الرئيسة فى محاولة التعرف على واقعية "الأحيزة الجغرافية" فى "المملكة العربية السعودية"، ودلالات أهميتها الوجودية، ومحاولة معرفة نتيجة مستوى الدرجة التى انتهت إليها التنمية على مستوى الأحيزة الجغرافية فى "المملكة العربية السعودية" فى إطار تاريخية التغير والتغيير بداية من عام (١٩٣٢) حتى عام (٢٠١٥)، ومحاولة معرفة مدى إمكانية النظام المجتمعى فى "المملكة العربية السعودية للشروع فى بناء رؤية تنموية موحدة، والتعرف على الأبعاد النقدية للمشروعات

الرئيسة فى رؤية (٢٠٣٠). وفيما يتعلق بمناهج الدراسة وأساليبها، فلقد اعتمدت على المنهج التاريخى، والمنهج الاستدلالى الذى يتيح إمكانية استنباط أحد النتائج من نتائج أخرى معلومة. وفى حقيقه لا تشوبها شائبه. وفى إطار الأساليب، اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفى (المعاينة)، وأسلوب التحليل الوصفى الاحصائى، وكذلك أسلوب التحليل الاستدلالى. ولقد جاءت الدراسة فى ستة محاور رئيسة غلب عليها الاتجاه الأصولى فى إطار من التحليل والنقد، أما الاتجاه الانتفاعى فلقد تمثل فى نتائج الدراسة وتوصياتها.

الكلمات الدالة : النظام المجتمعى، الامتلاء التدافعى، جغرافيات التوافق، الجغرافيات المستدامة، التغيير.

المقدمة:

تتحدد خصائص "الحيز الجغرافى" وفق "نظام" من العلاقات التفاعلية للمجتمع، وهو فى سبيله لتحقيق غايته خلال تعايشه فى أمكنه محددة بداخله، وفى إطار ذلك تتراكم مخرجات جغرافيات "التغير" عبر الزمن، وبعد ذلك تتولى "الديناميكية المجتمعية" توجيه مجريات "الحيز الجغرافى" عن طريق مقاصد "التغيير"، وهذا يعنى أن جغرافيات النظام الذى يحكم "العلاقات التفاعلية" بين "المجتمع" من ناحية، وبين "أمكنته التعايشية" التي اختصها بالعمران، ويأمل فيها التوسع، ويتحرى من خلالها الانتفاع دون غيرها من أماكن من ناحية أخرى فى تغير تراكمى وتغيير قصدى. وهذه حقيقة الجزء المرئى فى "النظام". أما الجزء غير المرئى فيتمثل فى كلمة واحدة هى "التوزان"؛ وبعبارة دقيقة هى: مدى قدرة المجتمع على تحقيق غايته خلال بنية من التوزان التعايشى، والحقيقة أن الأمر نسبى بين المجتمعات وبعضها البعض، فبعض المجتمعات تجد فى أحيزتها الجغرافية[١] كفايتها وكل ما تحتاج إليه، بل ويمكنها الاستغناء عن غيرها من المجتمعات الأخرى. وتوصف هذه المجتمعات بالساكنة أو بالانعزالية. أو حتى المقيدة بنوع من الركود ما لم تدخل على أنظمتها بعض المؤثرات الخارجية. أما البعض الآخر من المجتمعات، فتتجاوز احتياجاتها حدود أطرها؛ بل

---

(١) ولمزيد من التأكيد، فإن استخدام مفهوم الأحيزة الجغرافية بدلاً من المدن الرئيسة، أو حتى المعمور، يعد أمرًا قصدى أنيط من خلاله التأكيد على أن العمران بصفة خاصة على مستوى "المملكة العربية السعودية" إنما يمثل نوعا من الاقتطاع الجزئى المشروط داخل الوسط الطبيعى غير المعمور الكلى السائد.

يصل الأمر إلى استيراد أطر اقتصادية، واجتماعية لتتمكن من سد احتياجاتها. وتوصف هذه المجتمعات بالمتعددة أو حتى المتعدية (مجتمعات انفتاحية)، حيث لا تتقيد بنظام معين أو ثوابت بعينها. وفى الحقيقة فلكلا النظامين نتائج تتجاوز حد "السكون" أو "التعدد" أو حتى حد "التوزان" ذاته؛ إلا أنها جميعها يمكن حصرها فى بعدين **الأول** "بنائى" بكل ما تحمله هذه الكلمة من إيجابيات وقدرات دافعة، **والثانى** "هدمى" بكل ما تحمله الكلمة من سلبيات، ومشكلات مُعرقلة؛ ومن ثم يمكن القول بأن جميع أنظمة المجتمعات تسعى فى مجملها إلى "التوازن التعايشى" من خلال مجموعة من الجغرافيات المأمولة أو ما يُطلق عليها "الجغرافيات الافتراضية Virtual geographies". أما نتائج سعيها فتأتى بين سيناريوهين: **الأول:** دافع بالقدرات، **والثانى** عائق بالمشكلات. أما القدرات فتمكث فى الأرض وتنفع الناس وهذا أمرٌ مرغوبٌ فيه، وأما المشكلات فلا تذهب جفاء بل تظل فوق الأرض حتى إنها فى أحيان كثيرة تصل تداعياتها إلى حد الأزمات وهذا أمرٌ لابد من تداركه والتصدى له بالتغيير التنموى. وتبعًا لذلك تتغير أطر الحيز الجغرافى، وفق ضوابط فاعلها النظام المجتمعي، وتستمر فتختلف ويصبح هناك حيز سائد وآخر تابع، وهنا تكمن أحد مواضع القيمة فى فهم الحيز الجغرافى؛ ذلك الموضع الذى لا يتعلق بالاختلاف بقدر ما يتعلق بفاعلية الضوابط التى أدت إلى الاختلاف. وبصدد الدراسة فـ"المملكة العربية السعودية" ليست كغيرها من الدول، لاعتبارات عديدة، وجملتها تأتى فى موضعين، الأول ظاهره حضارى إيديولوجى، وأما الثانى فباطنه واقعى جغرافى. وبين هذا وذاك تأتى الدراسة موضعًا وسطًا فى ظل ما شهدته دول العالم العربى من تغييرات متسارعة صنعتها أسباب عديدة.

فكرة الدراسة، وتساؤلاتها، ومشكلتها البحثية:

أ- فكرة الدراسة:

كثيرًا ما تفضى المناقشات إلى (استِفاضِ) الأفكار وتلاقحها، وعندئذٍ يُستولد منها الجديد، والحقيقة أن فكرة هذه الدراسة هى نتاج هذا الإفضاء، خلال أحد اللقاءات مع بعض مشايخ عشيرة "المروانى" فى ديرة "النجف"[1] التى تبعد عن مدينة "ينبع البحر" مسافة

(١) الديرة هى المكان الذى تنتمى إليه أصولية القبيلة، وكان يمثل لها الوجودية التى تتخذ منها شرعية النسب، وتمثل الأن الملتقى الأسبوعى، حيث يتلاقى فيها أبناء القبيلة لمناقشة أحوالهم وتوطيد الرباط بينهم.

تقترب من ٣٥ كيلو متر فى اتجاه الشمال. وكذلك بعض مشايخ قبيلة "الأحامدة" التى تتركز مقاصدها حاليًا فى مركز "ينبع النخل" الذى يبعد عن مدينة "ينبع البحر" بـ (٤٥) كيلو متر ناحية اتجاه الشمال الشرقى. ذلك اللقاء الذى غُلف بحديث حمل بين طياته رؤية واضحة تمثلت في ما كان يعنيه ماضى المجتمع السعودي، وما هو عليه حاضره من ناحية، وما يُفترض أن يكون عليه مستقبله الافتراضى من ناحية أخرى. وفى جملة واحدة: ذلك اللقاء الذى غُلف بالتغير التراكمى كجغرافيات تاريخية من ناحية، وبمقاصد التغيير التنموى كجغرافيات إفتراضية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من بساطة الحديث وعدم تكلف أصحابه، إلا أن محصلته أعادت تنظيم فهم الباحث لما تعنيه القدرات التنظيمية المجتمعية، وتحديدًا فهم نتاج تلك القدرات التى ينتهى مآلها إلى تكوين بنية النظام المجتمعى داخل مجموعة من الأحيزة الجغرافية. والحقيقة أن هذا أمرٌ استحق كلفة فقدان الزمن البحثى عوضًا عن فقدان القيمة التى تتمثل هنا فى محاولة فهم ما تعنيه تلك القدرات ونتاجها(١). وفى ضوء ذلك تنظر الدراسة إلى التغير المجتمعى فى "المملكة العربية السعودية" باعتباره جملة من الجغرافيات التراكمية الجمعية التى استقر عليها المجتمع وفق خصائص معينة تكونت بها نظاميته خلال فترة زمنية محددة ببداية معلومة من ناحية، ونهاية معلومة من ناحية أخرى؛ ومن ثم فجوهر التغير المجتمعى إنما يختزل البنية النظامية التى استقر عليها المجتمع خلال فترة زمنية إطارها مجموعة من الجغرافيات التاريخية المحددة ببداية ونهاية زمنية سالفة. أما جوهر التغيير التنموى فيختزل جغرافيات البنية النظامية التى من المفترض أن يكون عليها المجتمع خلال فترة زمنية لاحقة، وفى إطار العلاقة الارتباطية بين التغير المجتمعى باعتباره جغرافية تراكمية من ناحية، وبين التغيير التنموى باعتباره مجموعة من الجغرافيات المأمول تحقيقها أو ما يُطلق عليه بـ "الجغرافيات الافتراضية Virtual Geographies" من ناحية أخرى، نبتت فكرة الدراسة التى تتبلور فى: محاولة إدراك مستوى الدرجة التنموية التى بلغها النظام المجتمعى فى إطار التغير التراكمى، ومدى إمكانية مواءمة هذا النظام للجغرافيات الافتراضية المصاحبة للتغيير القصدى المدفوع برؤية المملكة التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).

---

(١) وبلا مبالغة فى القول؛ فإن ذلك قد أدى إلى إعادة ترتيب الأولويات الدراسية لدى الباحث بطرف النظر عما كان يعنيه ذلك من تعطيل الزمن، وفقدانه إلى ذلك الحد الذى يصل إلى أربعة أعوام.

ب- تساؤلات الدراسة:

وبشأن تساؤلات التغير المجتمعى تحديدًا، فيجملها سؤالٌ واحد مفاده: هل جملة التنظيمات المكانية للأحيزة الجغرافية بما تنطوى عليه من مدن رئيسة ومتوسطة على مستوى "المملكة العربية السعودية" تتصف ببناء تكاملى داخل إطار الدولة؟. وبصدد تساؤلات تراكمات جغرافيات التغير المجتمعى خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، فيجملها سؤالٌ واحد هو: ما هو مستوى انحراف الدرجة التنموية الذى بلغته جغرافيات النظام المجتمعى فى المملكة العربية السعودية، خلال سعيها لبلوغ الاستدامة خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، وذلك فى ضوء المستويات التنموية التى يشتملها النموذج الذى يوضحه الشكل رقم (١)؟.

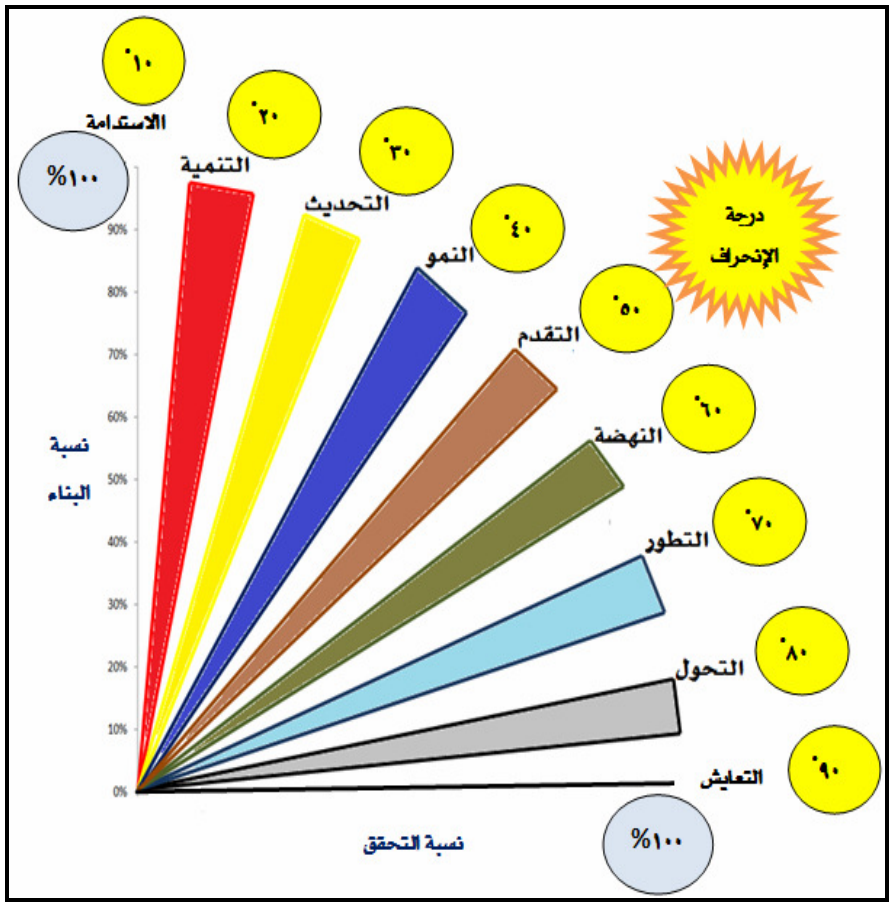

شكل (١) : العمليات البنائية فى تراكمات التغير المجتمعى ودوافع التغيير التنموى.

وبصدد تساؤلات التغيير التنموى، فيمكن التعرف عليها من خلال أسئلة هى: هل تنظر رؤية التنمية (١٤٥٢هـ)//(٢٠٣٠م) إلى "الأحيزة الجغرافية" على مستوى المملكة بإعتبارها مشروعات ذاتية التأثير والتأثر، أم تنظر إليها بإعتبارها تجمعات عمرانية لديها تدفقات خارجية وعلاقات مكانية من شأنها أن تزيد أو تعيق تنفيذ تلك الرؤية التنموية؟. هل تستطيع قرى، ومدن المراكز فى محافظات المناطق الإدارية على مستوى المملكة أن تمثل وحدات تنموية دافعة فى محيط أحيزتها الجغرافية أم أنها تكتفى بالتعايش الإعالى؟. هل التفاوت فى مستويات التنمية بين كافة المناطق الإدارية (فى حالة ثبوته) على مستوى "المملكة العربية السعودية" سيؤدى إلى تآكل عوائد التنمية بصفة عامة؟.

هل تمثل رؤية (١٤٥٢هـ)//(٢٠٣٠م) المقصد التنموى الذى يمكن من خلاله تحقيق الغايات المأمولة لكافة "الأحيزة الجغرافية" على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة بصفة عامة ؟. هل بلغت جميع "الأحيزة الجغرافية" على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة حد التوازن الاستدامى أو حتى حد التوازن التعايشى؟. هل تنطوى الأحيزة الجغرافية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة على جغرافيات تمكنها من بناء نظام مجتمعى معلوم الاتجاه؟.

ج- مشكلات الدراسة:

تكمن المشكلة الرئيسة فى المعالجة، وتحديدًا فى المدخلات الخادمة لبلوغ أهداف الدراسة. ومن أجل ذلك تعددت طرق معالجة محاور الدراسة حتى إن ظاهرها قد يبدو أنه حُمّل بمدخلات متعددة بيد أن باطنها لم يكن سوى السعى لتحرى الدقة كمحاولة لبلوغ مؤشر يمكن الارتكاز عليه لبناء رؤى التنمية فى إطار ما ينبغى أن يكون بدلاً من اقتصار بناء التنمية فى إطار ما نتمنى أن يكون. أما غير ذلك، فلم تكن سوى مشكلات يتبلور إطارها حول كيفية الحصول على البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة، وأمكن التصدى لذلك بتحرى العديد من البدائل التى تخدم بلوغ الهدف دون إخلال. كما يتبلور حول دور الأحيزة الجغرافية الريفية فى الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس، والحقيقة وبعد فترة من التعايش المعرفى الذى ارتبط جزءًا منه بالعمران الريفى فى المنطقة الغربية من المملكة؛ اتضح أن جغرافيات المدن تمثل الثقل المهيمن فى "المملكة العربية السعودية" بعامة، كما تمثل الثقل الخدمى المُعيِلُ. بل إن شخصية الريف الجغرافية أضحت تتكون وفق المقتضيات التى

تفرضها المدن، ومن ثم اضحى الريف واقعًا تتلازم بنيته التكوينية مع ما يُنتهى إليه من نتاج المدن(١).

الركائز الاصطلاحية للدراسة ومحدداتها:

تتكون الأحيزة الجغرافية فتتعايش، وتختلف فيما بينها فتتباين، وعن ذلك تُسأل ديناميكية الاستيعاب، والبناء. وبهذا كله يتكون "النظام المجتمعى"، كما تتكون ضوابطه التى منها المصطلحات؛ وبناءً على ذلك، اعتمدت الدراسة على ركائز اصطلاحية محددة يتمثل بعضها فيما يلى:

١. **مفهوم التغير**: عملية تراكمية بنائية قائمة خلال الزمن دون تدخل فى توجيه النتيجة، وهى فى مجملها تتصف بالديمومية، وفى تاريخيتها قد تنطوى على نتائج تشهد على القيام بعمليات من التغيير القصدى وقد لا تنطوى.

٢. **التغير المجتمعى**: تنظر الدراسة إلى التغير المجتمعى باعتباره جملة من التراكمات (النتائج والمحصلات) الجغرافية انتهى إليها "النظام المجتمعى" خلال فترة زمنية محددة بين بداية معلومة ونهاية معلومة.

٣. **مفهوم التغيير**: بعد محاولة الإلمام بآراء كل من "أشبنجلنر"، و"سوركين"، و"كونت"، و"سبنسر"، و"ماركس"، وحمدان"، يمكن القول إن التغيير عبارة عن "مجموعة من العمليات البنائية القائمة فى زمن معين بفعل قصدى فى سبيل تحقيق نتيجة محددة، وهو فى مجمله لا ينطوى على أى عملية من عمليات التغير، ولكنه ينتهى إليه ليكون جزءًا من بنيته الوجودية" (Parth Shah, 2011, pp. 13-17). وفى إطار ذلك، فإن كل عملية من العمليات

---

(١) كادت مدخلات تلك المشكلة أن تكون المشكلة المنهجية فى دراسة "عمر الفاروق" التى جاءت تحت عنوان: "الاتجاهات السكانية للمملكة العربية السعودية التغيرات الخصائص الاتجاهات". ولقد جاء فيها ما يلى: "ويبرز الجدول السابق، مشكلة منهجية، تتعلق بالجمع بين المدن الصغيرة والقرى الصغيرة فى خانة واحدة، مما يُضعف من دلالة نسبتى الحضرية والريفية، بالمقارنة بنسبة البداوة العامة. وموضوعيًا، فإن هذه المدن الصغيرة لم تكن تزيد على قرى متميزة بشكل ما قبل زمن قصير، وهى ما تزال تقف حائرة بين وضعيتها الجديدة كمدن ذات وظائف حضرية اكتسبتها أو مُنحت لها وبين حقيقة أمرها كمراكز سكن متواضعة الحجم ما تزال فى إطارها الحضارى الريفى أو البدوى الغالب، مستثمرة بعض المزايا وبارزة فوقه كظل حضرى باهت" (عمر الفاروق سيد، ١٩٧٨، ص ١٨٤).

البنائية تقترن بها نتائج من المظاهر الجغرافية المحددة تمثل فى جوهرها التغيير الجزئى فى إطار التغيير الكلى. وتتمثل خصائص هذه العمليات من مدخلات لعمليات هى عملية التعايش، والتحول، والتطور والتطوير (Mitchel Duncan, 1968, p. 70)، والنهضة (سامى سليمان محمد، ٢٠٠٠، ص ١١)، والتقدم (لطيفة، ٢٠١٥، ص ٤١١)، والنمو (دلال ملحس استيتة، ٢٠١٥، ص ٣٩)، والتحديث (مريم أحمد مصطفى، ٢٠٠٢، ص ١١)، والتنمية، والاستدامة (زين عبد المقصود، ٢٠٠٠، ص ٦٨).

٤. **الأحيزة الجغرافية:** ومفردها حيز، وهو فى مجمله إطار مساحى محدد قابل للتغير وفقًا لتراكماته الجغرافية، وقابل للتغيير تبعًا لطموحاته المجتمعية، وهو فى مجمله يتصف بمجموعة من العلاقات التشاركية بين مكوناته خلال زمن معين، وغالبًا ما يكون هذا الحيز الكل المجتمعى الأصيل فى الوسط الطبيعى الممتد، أو الجزء المتأصل من الوسط البيئى (هيلدبرت إزنار، ١٩٩٤، ص ص ٦٧-٩٧). وبعامة، يتكون الحيز الجغرافى من ثلاثة أطر واضحة هى:

- **الإطار الأول (الكتلة المبنية):** هى مساحة من الأرض تتمثل فى محلة عمرانية محددة (يمكن القول إن هذه المساحة تتمثل فى مدينة ما، أو قرية ما، أو أى محلة ذات ثقل عمرانى) تشتمل على كافة المبانى السكنية، والفراغات البينية التى قد تفصل بينها، والطرق، والاستخدامات الخدمية. وتبعًا لجغرافياتها التراكمية فهى فى مجملها تُنسب للزمن الماضى المستمر.
- **الإطار الثانى (الكتلة العمرانية المخططة):** هى مساحة من الأرض تضم كلاً من مساحة الكتلة المبنية مضافًا إليها مساحة مناطق الامتداد الجارى العمل بها عمرانيًا والمخطط لها خلال الزمن الحاضر.
- **الإطار الثالث (الكتلة العمرانية المتوقعة):** هى مساحة مناطق الامتداد العمرانى المتوقع خلال الزمن القريب، وتضم كلاً من الكتلة المبنية، والكتلة العمرانية، وكذلك مساحة المسطحات الخدمية ذات الصبغة الإقليمية والتى تلتحم بالكتلة المبنية، أو تكاد تكون مكملة لهيكلها العمرانى المادى أو الوظيفى وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢).

وبناءً على ذلك، فالحيز الجغرافى صنيعة احتياجات النظام المجتمعى، وطموحاته فى زمن محدد داخل الوسط البيئى أو الطبيعى؛ وبناءً على ذلك، يخلق المجتمع أحيزته الجغرافية استنادًا إلى أوساط محددة، ويتعهدها بالتوجيه، ليخلص أخيرًا إلى تنظيمه

وإعداده. وبناءً على ذلك فهو مظهر من مقتضيات تتصف بالتنوع، والتباين. وبإيجاد هذا الحيز وببنائه؛ فإن المجتمع يحدد بنيته الوظيفية ورؤيته التنموية التى سيكون عليها.

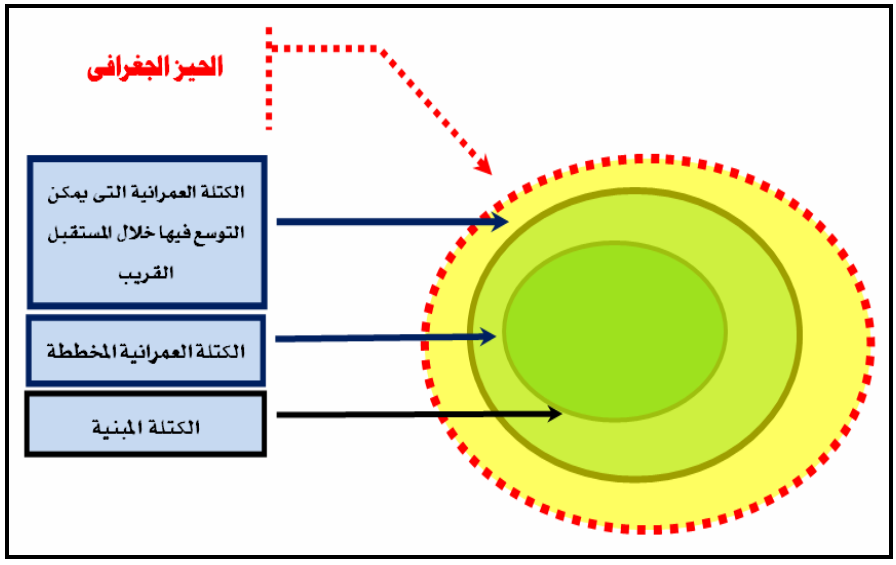

شكل (٢) : مكونات الحيز الجغرافى.

٥. **الكتلة الإدارية:** يُعبر مفهوم الكتلة الإدارية عن إطار مساحى فى أحد مستويات التقسيمات الإدارية، ويشتمل على الأطر الأساسية فى الحيز الجغرافى مُضافًا إليهما إطارٌ رابع يُعرف بإطار "الامتداد الانتفاعى"، وتُكتسب أهمية هذا الإطار من خلال النظام المجتمعى الذى يُحقق بداخله جميع طموحاته التنموية خلال المستقبل. وبصفة عامة فإن الكتلة الإدارية تضم أطر الحيز الجغرافى مُضافًا إليه إطار الامتداد الانتفاعى وذلك على نحو ما يجمله الشكل رقم (٣).

٦. **التنظيمات المكانية:** ويُقصد بها الفعل المجتمعى وفق خطوات متبعة من الآليات والعمليات ينجم عنها مجموعة من العلاقات المتبادلة داخل إطار الأحيزة الجغرافية، ويعد جوهر التنظيم المكانى نوع من تحرر المجتمع من مقومات الوسط الطبيعى أو البيئى بهدف الوصول إلى غاية محددة.

٧. **النظام المجتمعى:** هو الوحدة المجتمعية التى تتكون فى الحيز الجغرافى بطريقة قصدية لتحقيق أهداف محددة، وتتخذ طابعًا بنائيًا يتناسب مع تحقيق هذه الأهداف، ويقوم النظام

المجتمعى على عناصر تعزز توازنه وتحقق استقراره اعتمادًا على معطيات أحيزته الجغرافية سعيًا لتحقيق الأهداف التى يتحراها (حسين صديق، ٢٠١١، ص ٢٢٣).

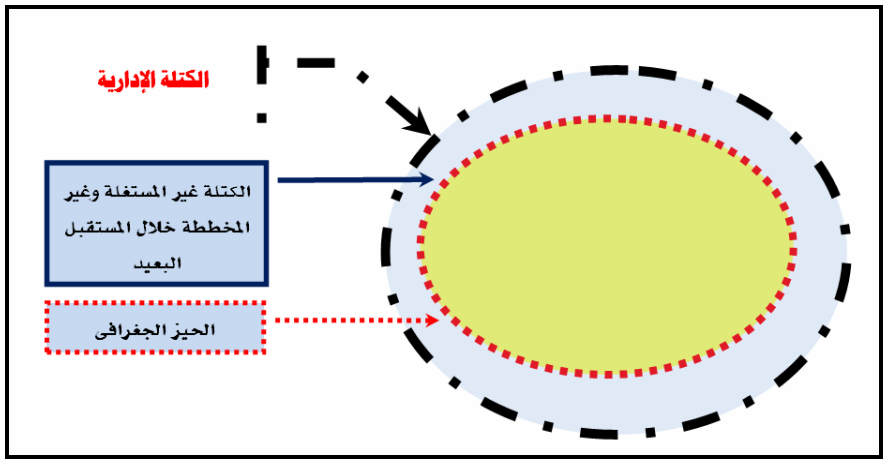

شكل (٣) : مكونات الكتلة الإدارية.

٨. **الجغرافيات الافتراضية** Virtual Geographies: اقتضت الحاجة إلى وجود ما يمكن تسميته بـ "الجغرافيات الافتراضية"، ويمكن القول بأنها عبارة عن جملة مظاهر العلاقات الجغرافية المأمولة فى مستقبل معلوم (غالبًا ما ينتمى إلى المستقبل القريب أو المتوسط)[١] لتحقيق غاية لا يُشترط فيها ارتباطها بجغرافيات الحاضر. وتكمن أهمية الجغرافيات الافتراضية فى إسهامها فى التعرف على مرامى الطموحات قبل وقوعها، وكذلك التعرف على المشكلات قبل حدوثها؛ وبناءً على ذلك فـ "الجغرافيات الافتراضية" تعين على التأهل للمستقبل والمشاركة فى صنعه. وفى إطار رؤى المستقبل، يمكن القول بأن المقصود بالجغرافيات الافتراضية هى جغرافيات الحاضر المتوقع حدوثها وتحمل بين ثناياها إمكانات التوجيه، وكذلك جملة جغرافيات المستقبل والمستحسن وجودها وتحمل بين ثناياها إمكانات التكوين.

---

(١) هذا التقسيم اعتمادًا على تصنيف "مينسوتا" للمستقبل والذى يجمع كل من المستقبل المباشر ويمتد من عام إلى عامين من اللحظة الراهنة، والمستقبل القريب ويمتد من عام إلى خمسة أعوام، والمستقبل المتوسط، والمستقبل البعيد، والمستقبل غير المنظور (المهدى المنجرة، ١٩٨٨، ص ١٨).

٩. **الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م):** المقصود بها تلك الرؤية التى أُعلن عنها تحت عنون "المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠" وهى فى مجملها تعتمد على ثلاثة محاور تتمثل فى المجتمع الحيوى، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٥، ص ٩). وفيما يتعلق بـ المحور الأول فهو الأساس لتحقيق الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة للازدهار الاقتصادى على مستوى المملكة. وينبثق من هذا المحور من الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوى، يعيش أفراده وفق المبادىء الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، معتزين بهويتهم الوطنية وفخورين بإرثهم الثقافى العريق، فى بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين. وفيما يتعلق بـ المحور الثانى فيرتبط بالاقتصاد المزدهر، يُركز فيه على توفير الفرص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى. فى ظل الإيمان التام بتطوير الأدوات الاستثمارية، لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة. إلى جانب تنويع مجالات الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين. وفيما يتعلق بـ المحور الثالث فيركز على القطاع العام، حيث يُرسم من خلاله ملامح الحكومة الفعالة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين موارد المملكة وطاقتها البشرية.

منطقة الدراسة:

اعتمادًا على جملة أهداف الدراسة؛ فإن منطقة الدراسة تتخذ فى صورتها الكلية من المناطق الإدارية التى يبلغ عددها (١٣) منطقة على مستوى "المملكة العربية السعودية" الإطار المكانى لها. أما فى صورتها الجزئية فإن الدراسة تتخذ من الأحيزة الجغرافية المعمورة التى تشتمل على المدن الرئيسة والمتوسطة من حيث حجم السكان خلال فترة الدراسة المجال التطبيقى لها. والحقية إن مرد استخدام الدراسة مفهوم الحيز الجغرافى المعمور بدلاً من النطاق العمرانى جملة من الأسباب منها ما يلى:

- انتشار العديد من المحلات العمرانية المحدودة خارج النطاق المحدد للنطاق العمرانى للمدن، بل خارج الأطر الثلاثة التى يتضمنها الحيز الجغرافى على نحو ما جاء بالشكل رقم (٣) والتى تتضمن بدورها المدن. وبمراجعة بعض من هذه المحلات المحدودة تبين أنها لا تنتمى للمدن أو حتى القرى وهى فى عموميتها تنتشر فيما يمكن تسميته بـ "مناطق الفراغات العمرانية" وذلك على نحو يُعبر عنه بالشكل رقم (٤).

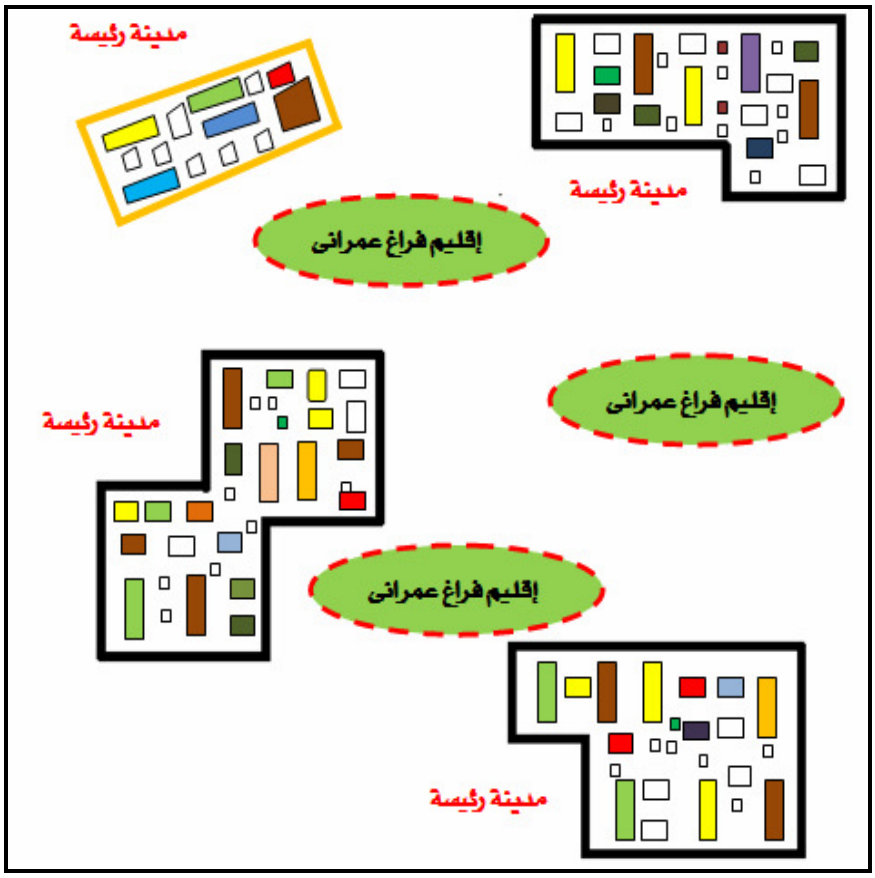

شكل (٤) : مناطق الفراغات العمرانية بين المدن الرئيسة.

- تمثل مساحة الإطار المعمور الذى يقصد به الحيز الجغرافى الذى يتم الانتفاع به حاليًا أو يُخطط للانتفاع به فى المستقبل القريب الجزء الضئيل فى مساحة "المملكة العربية السعودية" بنسبة لا تتجاوز (١%) ومن ثم استدعت الضرورة انتقاء هذا الجزء الضئيل الذى يمثل الجزء الحيوى من عمومية الكل غير المعمور على مستوى المملكة.
- والحقيقة إن هذا الانتقاء ما هو إلا إنعكاس لأمر لم يتم استيعاب عموميته إلا فى ظل فترة زمنية اقتربت من (٥) أعوام ويتمثل فى أن الإطار العمرانى وتحديدًا فيه المدن ينقطع بصوره حاده لا تدرج فيها وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٥).

- استدعت الضرورة التمييز بين الحيز الجغرافى الذى يتضمن الإطار المنتفع به حاليًا والمخطط للانتفاع به فى المستقبل القريب من ناحية، وبين مساحة الكتلة الإدارية التى تتضمن الأطر غير المستغلة حاليًا ولن تُستغل إلا فى المستقبل البعيد سواء أكان ذلك على مستوى جملة المحافظات أم على مستوى جملة المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية" من ناحية أخرى حتى يتضح عند محاولة الأخذ برؤى التنمية الأمر فى خصوصيتة، وواقعيتة، وجملتة.

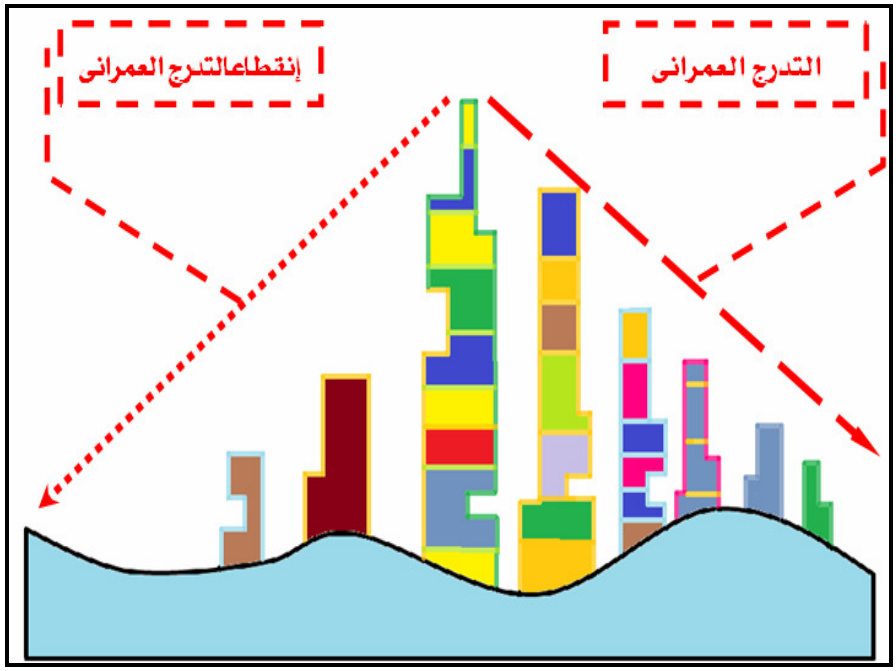

شكل (٥) : الكتلة المبنية بين التدرج العمرانى والانقطاع العمرانى.

والحقيقة إن هذا التحديد كان يمثل معضلة معالجة الدراسة ليس لاعتبارات ترتبط بحجم السكان المتغير على مستوى فترة الدراسة إنما لاعتبارات أخرى ترتبط بالكيفية التى يتم من خلالها تحديد الحيز الجغرافى الذى يمثل المجال الحيوى داخل الإطار المساحى غير المعمور سواء أكان ذلك على مستوى المحافظات أم على مستوى جملة المناطق الإدارية سعيًا لبلوغ مدخلات واضحة تعتمد عليها الرؤية التنموية. وبناءً على ذلك، واعتمادًا على

قاعدة (الرتبة/الحجم)[1] "The Rank Size Rule"، وبعد ترتيب المدن فى جدول حجمى تنازلى اتُخذت من الـ (١٠٠) الأولى الأعلى حجمًا فى الجدول[2] – وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٦) – المجال التطبيقى الذى يمكن من خلاله الاستدلال على ما يلى:

- مستوى النظام الحضرى السائد على مستوى "المملكة العربية السعودية".
- أطوار النظم الوظيفية السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية".
- مراحل النظام التنموى السائد على مستوى "المملكة العربية السعودية".
- النظام المجتمعى السائد على مستوى "المملكة العربية السعودية".
- بنية النظام المجتمعى السائد على مستوى "المملكة العربية السعودية".

---

(١) تكمن أهمية هذه القاعدة فى توضيح أثر العلاقة بين الأحجام السكانية لجملة المدن على مستوى الدولة وذلك بعد ترتيبها تنازليًا للحصول على قيمة (الحجم النظرى للمدينة) وفق عملية عملية حسابية = $\frac{(1)}{(n)}$ (جمال حمدان، ١٩٧٨، ص ٢٤٠) وتمثل القيمة (١) الحجم السكانى للمدينة (الأولى) فى جدول المدن، وتمثل القيمة (ن) رتبة المدينة النظرية، وسيكون نتاج ذلك (الحجم النظرى) المفترض أن تكون عليه المدن فى ظل الترتيب التنازلى. بيد أن أهمية وقيمة هذه القاعدة لا تكمن فى ذلك إنما تكمن فى مقارنة أحجام سكان المدن وفقًا لمراتبها النظرية التى يجب أن تكون عليها تبعًا لمخرجات هذه القاعدة من ناحية، بأحجام سكان ذات المدن وفقًا لمراتبها الحقيقية التى عليها كواقع من ناحية أخرى. وبدون ذلك فلا قيمة للقاعدة. وهنا تكمن القيمة التى تتبلور فى تفسير خصائص بنية النظام الحضرى بإيضاح مدى الإنحراف بين (الحجم السكانى النظرى) المفترض أن تكون عليه المدن، وبين (الحجم السكانى الحقيقى) الذى عليه المدن بالفعل.

(٢) هناك اختلاف بين أسماء الـ (١٠٠) مدينة الأولى فى تعداد عام (١٩٩٢) وبين أسماء الـ (١٠٠) مدينة الأولى فى تعداد عام (٢٠١٥). وعلى الرغم من أن هذا الأمر كان يحمل بين طياته المشقة إلا أن ذلك كان له دورًا فى ايضاح أن عملية التغيير على مستوى المملكة تتصف بحيويتها وفيما يتعلق بالتغيير هذا فإن الدراسة اتخذت من مشروع "نيوم" المجال التطبيقى باعتباره أحد المشروعات الحيوية المقترحة فى جملة مشروعات رؤية المملكة (٢٠٣٠) وذلك على نحو ما يتضح بعضها من خلال الشكل رقم (٧).

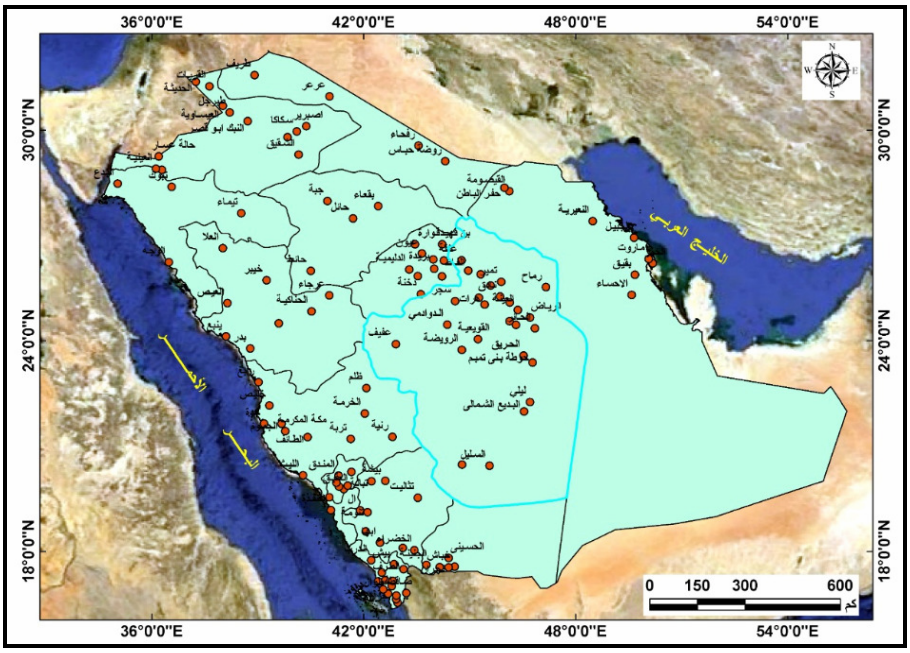

شكل (٦) : توزيع المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥) على مستوى المملكة العربية السعودية.

ليخلص الأمر فى صورته العمومية إلى معرفة تتصف بالدقة لتسهم فى الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الذى مفاده ما هو مستوى انحراف الدرجة التنموية الذى بلغته جغرافيات النظام المجتمعى فى المملكة العربية السعودية، خلال سعيها لبلوغ الاستدامة خلال الفترة من عام (١٩٩٢) إلى عام (٢٠١٥)، وذلك فى ضوء المستويات التنموية التى يشتملها النموذج الذى يوضحه الشكل رقم (١)؟.

زمنية الدراسة:

لا يعد التغير المجتمعى ومن بعده الجغرافيات التاريخية نتاج الزمن، إنما نتاج الفعل داخل الزمن. ذلك الفعل الذى أضحى له نتيجة واضحة محددة فى إطار زمنى معلوم فى بدايته السببية، ومعلوم فى نهايته الكلية. واعتمادًا على ذلك، فالدراسة بصدد فترتين رئيسيتين الأولى ظاهرها يعنى بدراسة جغرافيات التغير التراكمى وأنظمته المجتمعية

فى "المملكة العربية السعودية" فى فترة زمنية محددة، بدأت فى عام (١٩٩٢) وانتهت فى نهاية عام (٢٠١٥)، وذلك بعد الإعلان عن رؤية المملكة التنموية (٢٠٣٠)، أما باطنها فيعنى بدراسة نتاج متصل من جغرافيات التغير التراكمى بدأت منذ عام (١٣٥١هـ)/ (١٩٣٢م) وانتهت فى عام (١٤٢٧هـ)/(٢٠١٥م). أما الفترة الثانية فهى معنية بنتيجة جغرافيات التغير التراكمى وأنظمته المجتمعية، ومدى إمكانية التحاقها بالجغرافيات الافتراضية التى ستُصاحب مقاصد التغيير المدفوعة برؤية المملكة التنموية (١٤٥٢هـ)/ (٢٠٣٠م)، وذلك فى إطار فترة زمنية تمتد آليات تشريعاتها وخطوات تنفيذها من عام (١٤٣٨هـ)/(٢٠١٦م) إلى عام (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)؛ ومن ثم ففترة الدراسة الظاهرية هى (٣٨) عامًا أما الحقيقة الباطنية فهى (٩٨) عامًا تجمع بين مخرجات القرن العشرين، ومدخلات وقواعد البناء فى القرن الحادي والعشرين.

شكل (٧) : المشروعات الرئيسة فى إطار رؤية المملكة العربية السعودية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).

وبتوضيح أكثر فالدراسة تأتى بين فترة نهاية بكل ما كانت تنطوى عليه من نتاج إرث مجتمعى، وبين فترة بداية بكل ما يُطمح أن تنطوى عليه من قدرات دافعة؛ ومن ثم فجوهر زمنية الدراسة يمثل فى حد ذاته حلقة الاتصال بين نتاج جغرافيات التغير التاريخية فى "المملكة العربية السعودية" التى تأسست فى عام (١٩٣٢) واستمرت حتى عام (٢٠١٥) من ناحية، وبين تطلعات جغرافيات التغيير الافتراضية فى "المملكة العربية السعودية" حتى عام (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) من ناحية أخرى، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٨).

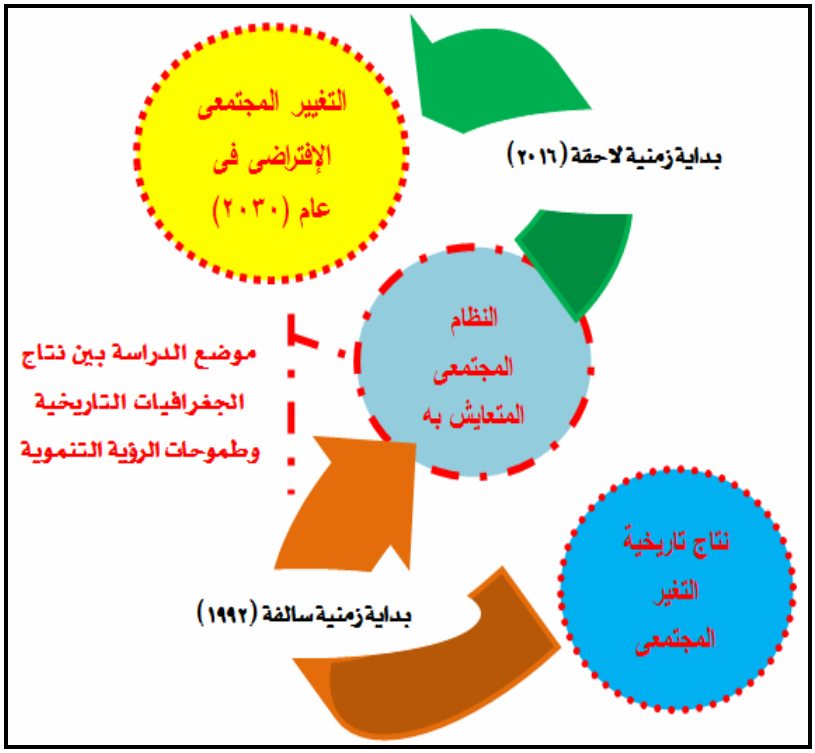

شكل (٨) : الموضع العام للدراسة.

أهمية الدراسة وأهدافها:

لا تعد الدراسة مندرجة تحت علم جغرافية العمران، أو حتى جغرافية التنمية، فهى لا تهدف إلى دراسة توزيع المدن، أو التعرف على أحجامها السكانية، أو مشكلاتها، بل تأخذ منحى فى الجغرافيا التاريخية التى تهدف إلى دراسة العمليات والطرائق التى يتمكن من

خلالها النظام المجتمعى من الاستفادة من أحيزته التى أوجدها (جيمس واطسون، ١٩٨٧، ج/٢، ص ص ١٦٥-٢٠٩). وفى إطار ذلك تنظر الدراسة إلى المجتمع على أنه كيان ذاتى أصيل يبنى نفسه من خلال بنائه للحيز الجغرافى الذى يعيش فيه، وفى حقيقة الأمر، إذا كان "الحيز الجغرافى" ومن بعده "الحيز التنموى" يمثلان إنعكاسًا للمجتمع لدرجة يصبح معها التطابق بينهما كاملاً، فالمجتمع فى حد ذاته يمثل نتاج مجموعة من العلاقات بين أفراده المعنيين ببناء ذلك الحيز وإعادة توجيهه، وذلك لأن العلاقة الجدلية التى تسهم فى تكوين النظام المجتمعى تقُودُ وتسير نشاطه الوظيفى ودوامه وإستمراريته. وهذه حقيقة واقعية فى المملكة لا تتجاوز زمنيتها العقدين. ولذلك تظل عملية تنظيم هذا الحيز دومًا موضعًا لإعادة النظر. وهنا تكمن المشكلة، تلك التى لا تتمثل فى سعى المجتمع لبلوغ التغيير، بل فى الاتجاه الذى سيسلكه هذا المجتمع وهو فى سبيله لإدراك التغيير. وهنا تكمن أهمية الدراسة التى تتمثل فى الكيفية التى يمكن من خلالها اختيار المستقبل الأنسب من ناحية وتنفيذه من ناحية أخرى.

وفى إطار ذلك تتمثل أهداف الدراسة الرئيسة فى ما يلى:

١- محاولة التعرف على واقعية "الأحيزة الجغرافية" على مستوى المناطق الإدارية فى "المملكة العربية السعودية" ودلالات أهميتها باعتبارها ركيزة التكوين والتأثير فى بنية النظام المجتمعى.

٢- محاولة معرفة نتيجة مستوى الدرجة التى انتهت إليها التنمية على مستوى المناطق الإدارية فى "المملكة العربية السعودية" فى إطار تاريخية التغير والتغيير حتى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

٣- محاولة معرفة مدى إمكانية النظام المجتمعى فى "المملكة العربية السعودية للشروع فى بناء رؤية تنموية موحدة.

٤- التعرف على الأبعاد النقدية لأحد المشروعات الرئيسة فى رؤية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).

فرضيات الدراسة الوصفية:

وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ نظر، بها تتكون فكرته، ومن خلالها تنضج رؤيته. والقول إن النضج هنا لا يعنى الصواب بقدر ما يعنى محاولة الاقتراب منه. وبصدد التغير المجتمعى، والتغيير

التنموى الإفتراضى، فهناك من يرى أنهما يتحددان وفق مدى ارتباط الشعوب بماضيها، وهويتها، فهمًا، ووعيًا، واهتداءً (قرواز الدوادى، ٢٠١٤، ص ١)، وهناك من يرى أنهما نوع من التوافق الناجم عن ضبط توازن النظام المجتمعى بعد تأثره بمدخلات تنموية لم يشهدها من قبل. وأيًا كان الأمر، فيمكن القول بأن التغير المجتمعى هو الفعل المجتمعى المختزل داخل الزمن الماض. كما يمكن القول بأن التغيير التنموى هو الفعل المجتمعى المأمول داخل الزمن الافتراضى. واعتمادًا على ذلك تأتى فرضيات الدراسة فى إطار اتجاهين: الأول يرتبط بنتاج التغير المجتمعى، أما الثانى فيرتبط بجدوى التغيير التنموى، وهى فى مجملها تتمثل فيما يلى:

- لم تكن الأحيزة الجغرافية فى "المملكة العربية السعودية" متوافقة خلال فترة الدراسة (الأولى تحديدًا) مع التوازن العام الذى كانت عليه خلال الفترة السابقة على الدراسة؛ ومن ثم كانت تفتقد بنية "النظام المجتمعى" الواحد.
- إن التفاوت فى مستويات التنمية بين كافة "الأحيزة الجغرافية" على مستوى "المملكة العربية السعودية" من شأنه أن يؤدى إلى تآكل عوائد التنمية بصفة عامة، وذلك لأن محصلاتها فى بعض المناطق سيتم توجيهها لسد الاحتياج فى مناطق أخرى، وعندها سيتساوى الأمر كونه محصلة صفرية لا رابح فيها.
- إن استمرار تدفق المشروعات التنموية التى من شأنها أن تقود إلى التغيير التنموى لن يكون ذي جدوى بمعزل عن إدراك ما عليه خصائص "الأحيزة الجغرافية" على مستوى "المملكة العربية السعودية".

الدراسات السابقة:

سعيًا لتحقيق أهدافها، وبنيتها المنهجية، اعتمدت الدراسة على مدخلات معرفية يمكن وصفها بالمتنوعة. الأمر الذى يعنى أنها فى جزء منها قد لا ترتبط بموضوع الدراسة على نحو مباشر بقدر ما ترتبط بالإطار الفكرى الذى يمكن أن يُسهم فى بناء بعض محاور الدراسة. ويمكن تصنيف الدراسات التى تم الاعتماد على بنيتها الفكرية إلى نوعين: يرتبط **الأول** بالدراسات المباشرة التى ارتبطت معالجتها بـ "المملكة العربية السعودية"، أما النوع **الثانى** فيرتبط بالدراسات غير المباشرة وهى التى عالجت التغيير فى إطار العموم، وفيما يلى إيضاحها.

أ- **الدراسات المباشرة:**

١. **دراسة "صالح بن على الهذلول" و "محمد عبد الرحمن السيد" (٢٠٠١):** جاءت تحت عنوان "المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية". وتكمن قيمة الدراسة فى محاولة الباحثين إدراك العلاقة بين مستويات التحضر من ناحية، ومستويات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. ولقد خلُصَ الباحثان إلى أن استدامة التنمية يحدث من خلال الانتشار المرُكز للسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمية على مستوى الحيز الجغرافى.

٢. **دراسة "أحمد جار الله الجار الله" (١٤١٧هـ)/(١٩٩٦م):** جاءت تحت عنوان" تحليل النظام الحضرى السعودى بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة الرتبة الحجم"، وتكمن قيمة الدراسة فى محاولة الباحث الوقوف على خصائص النظام الحضرى السعودى وتحديد مشكلاته. وخلُصَ الباحث إلى وجود سيطرة حضرية واضحة فى النظام الحضرى السعودى ككل، حيث يبتعد بصورة واضحة عن التوزيع اللوغاريتمى المنتظم خلال الفترة بين عامى (١٩٩٢) و (١٩٩٣). والقول إن تلك السيطرة من الأمور الواضحة على مستوى حضر المملكة.

٣. **دراسة "أحمد جار الله الجار الله" و "هند حسن القحطانى" (١٤٣٦هـ)/(٢٠١٤م):** وجاءت تحت عنوان "توثيق رقمى للنمو الحضرى فى المملكة العربية السعودية (١٩٩٢-٢٠١٥)". وتكمن قيمة الدراسة فى محاولة التعرف على النمو الحضرى فى المملكة والكشف عن التغيرات التى طرأت على المنظومة الحضرية.

٤. **دراسة "فائز سعد الشهرى" (١٤٢٧هـ)/(٢٠٠٦م):** جاءت تحت عنوان "ممارسات التخطيط العمرانى فى المملكة العربية السعودية دراسة استكشافيه وإطار مقترح من السياسات لتحقيق "التنمية المستدامة". وتكمن قيمة الدراسة فى محاولة مناقشة فكر التنمية، وكذلك مراجعة سياسات التخطيط العمرانى التى استحدثتها المملكة.

٥. **دراسة "فائز بن سعد الشهرى" فى سنة (١٤٢٩هـ)/(٢٠٠٨م):** جاءت تحت عنوان "سياسات التنمية العمرانية ودورها فى تيسير الإسكان بالمملكة العربية السعودية"، وتكمن قيمة هذه الدراسة فى محاولتها حصر وتوثيق سياسات التنمية والتخطيط العمرانى (فائز بن سعد الشهرى، ٢٠٠٨، ص ٧٤).

٦. **دراسة "محمد بن مسلط الشريف" (١٤٣٣هـ)/(٢٠١١م):** جاءت تحت عنوان "إشكالية التغير الحضرى للمدن السعودية مكة دراسة تطبيقية"، وتكمن قيمتها فى محاولة مناقشة ملامح التغير المحلى ومراحله، وكذلك دراسة أهم العوامل المؤثرة فى تفاعله. ولقد خلُصَ الباحث إلى العديد من النتائج فى إطار دراسته التطبيقية.

٧. **دراسة "عبد الله محمد الفوزان" (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م):** جاءت تحت عنوان "التغير الاجتماعى فى عهد الملك خالد"، وتتكون من ثمانية فصول، ويمكن القول بأن الدراسة فى مجملها إحدى المحاولات الساعية لسرد نتاج إحدى الفترات فى مرحلة التخطيط وتحديدًا بين عامى (١٩٧٥) و (١٩٨٢)، وهى فترة حكم الملك "خالد"؛ رحمه الله. ومن ثم فالدراسة فى مجملها دراسة النتيجة الناجمة عن محاولة بلوغ غايات تخطيطية معينة.

ب- الدراسات غير المباشرة:

١. **دراسة "محمد عاطف غيث" (١٣٨٦هـ)/(١٩٦٦م):** جاءت دراسته تحت عنوان "التغير الاجتماعى والتخطيط"، وكما يتضح من العنوان، سبق التغير الاجتماعى التخطيط، وتكمن قيمة هذه الدراسة فى محاولة ايضاح أن هناك ارتباطا بين التغير الاجتماعى باعتباره نتيجة من ناحية، وبين التخطيط باعتباره عملية يُسعى من خلالها إلى إدراك واقعية التغير من ناحية أخرى (محمد عاطف غيث، ١٩٦٦، ص ٥٦).

٢. **دراسة "لطيفة طبال" (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م):** جاءت دراستها تحت عنوان "التغير الاجتماعى ودوره فى تغير القيم الاجتماعية"، وتكمن قيمة هذه الدراسة فى محاولة إيضاح الفرق بين مفهوم التغير الاجتماعى من ناحية، وبين مفهومى التطور، والتطوير من ناحية أخرى. وبصدد التغير الاجتماعى تحديدًا، فترى "لطيفة" بأنه تلك العملية المستمره التى تمتد على فترات زمنية متعاقبة، يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة فى العلاقات الإنسانية والتنظيمات الاجتماعية (لطيفة طبال، ٢٠١٥، ص ٤٠٧).

٣. **دراسة "فهد بن عبد العزيز الغفيلى" (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م):** جاءت تحت عنوان "مظاهر التغير الاجتماعى فى المجتمع السعودى .. المظاهر المادية

والثقافية"، وتتكون من خمسة مباحث. ولعل من أبرز ما جاء فى فيها وتحديدًا فى المبحث الثانى، إيضاح أن التغير المجتمعى له أشكال متعددة منها التقدم، والتقهقر، والتطور، والتنمية (فهد بن عبد العزيز الغفيلى، ٢٠١٥، ص ٣٧).

وبصدد مفهوم "التغيير"، فلقد تم الاطلاع على الدراسات التالية:

- **دراسة "أرثر ديفيز Arthur Davies" فى سنة (١٩٩٠)**، وجاءت تحت عنوان " The Concept Of Change"، ولعل من الأمور الشرطية التى وضعها "أرثر" فى دراسته للتغيير ضرورة الاستعانة بعلم المنطق.
- **دراسة "هانز هافر كامب Hans Hafer Kamp" فى سنة (١٩٩٢)**، بعنوان "Social Change and Modernity"، ولعل من أبرز محاور هذه الدراسة، المحور الثالث فى الجزء الثانى الذى جاء تحت عنوان "Modernity and Social Modernity"، حيث أوضح العلاقة بين الحركات المجتمعية، والحداثة التى تؤثر فى دفع هذه الحركات.
- **دراسة "تانير كام Taner Cam" فى عام (٢٠٠٤)**، تحت عنوان "Social Change From The Perspective of Some Prpminent Contemporary"، وفى حقيقة الأمر تكمن قيمة هذه الدراسة فى كونها رؤية نقدية للعديد من الآراء التى ناقشت مفهوم التغيير خلال الفترة التاريخية الحديثة والمعاصرة، ومن أبرز أصحاب هذه الآراء كل من "ميرتون Merton" فى عام (١٩٤٩)، و"سوركين Sorkin" فى عام (١٩٥٧)، وكذلك "داهرندورف Dahrendorf" فى عام (١٩٥٩)، و"بوردو Bourdieu" فى عام (١٩٧٢)، و"جدينز Giddens" فى (١٩٨٤)، و"بارسوس Parsos" فى عام (١٩٩١)، و"باود ريلارد Baud Rillard" فى عام (١٩٩٢)، و"إلكسندر Alexander" فى عام (١٩٩٨)، و"بومان Bauman" فى عام (٢٠٠١)، و"كوهين Cohen" فى عام (٢٠٠٣).

مصادر الدراسة وخطواتها:

استقت الدراسة مصادرها المعرفية من روافد عديدة فى ظل خطوات تنفيذية ومراحل زمنية سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة. وفيما يلى إيضاح هذه الخطوات:

* **الخطوة الأولى (جمع البيانات من مصادرها غير المباشرة):** وخلال هذه الخطوة، أمكن الحصول على ما يزيد عن (٣٥) مقالا إلكترونى حاولت مناقشة فكرة التغيير على مستوى "المملكة العربية السعودية" بشكل عام، وتتمثل بعض عناوين هذه المقالات فى النحو التالى:

١. "التغيير الاجتماعى فى المجتمع السعودى وتطلعات الشباب"، وتكمن القيمة فى هذا المقال أنه ينطوى على فكرة ضرورة استشراف نتائج التغيير قبل وقوعها، وذلك من خلال الوقوف على مدى اتساق وعى وإدراك الفئة المنوطة فى المجتمع بأخذ أسباب التغيير (وهم فئة الشباب فى مرحلة عمرية معينة)، مع المشروعات التنموية القائمة بالفعل.

٢. "التحولات فى السعودية"،حاول صاحب هذا المقال إيضاح ما يعنيه التغيير فى "المملكة العربية السعودية" كواقعية مجتمعية من ناحية، وكواقعية زمنية من ناحية أخرى، وذلك من خلال الرد على سؤال مفاده: ماذا تعنى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية فى المملكة؟.

٣. "التغييرات الاجتماعية المتوقعة فى السعودية"، ولقد حاول صاحب هذا المقال استشراف بعض النتائج الاجتماعية المصاحبة للتغييرات المتوقعة خلال الفترة القادمة، ويمكن القول إنها نتائج تحمل بين طياتها الإمكانيتين، إمكانية تحققها من ناحية وإمكانية عدم تحققها.

ومن خلال تلك الخطوة أمكن ما يلى:

- الوقوف على آراء بعض المكاتب العالمية التى أضحت واقعًا استشاريًا فى البلدان الخليجية. وبشأن "المملكة العربية السعودية" فإن مكتب "ماكينزى" "McKinsey"، للاستشارات يعد أحد المرجعيات الأساسية فى صياغة الواقع الإفتراضى التنموى، خَلُصَت جملة آرائه فى تقرير جاء تحت عنوان: "Saudi Arabia Beyond Oil: The Investment and Prouctivity Transformation" ، وأيًا ما كانت عليه مرجعية هذا التقرير أو حتى آرائه أو جملة اتجاهاته؛ فإنه أضحى أحد ركائز اتخاذ القرار فى الشأن التنموى.
- وفى إطار تلك الخطوة، كان من الضرورى الاطلاع على ما يعنيه الفكر التنموى فى المدارس الغربية، وتمحور ذلك فى دراسات ثلاث جاءت الأولى

تحت عنوان: "Essays on Values and Development" وتُرجمت إلى العربية تحت عنوان "التنمية والقيم". وجاءت الثانية تحت عنوان: "Emopowerment the Plotitics of Alternt Development"، وتُرجمت إلى العربية تحت عنوان" التمكين سياسة التنمية البديلة". أما الثالثة فجاءت تحت عنوان: "Geographies of Development: An Introduction to Development Studies"، وتُرجمت للعربية تحت عنوان: "جغرافيات التنمية مدخل إلى دراسة التنمية".

- أمكن الحصول على العديد من البيانات الإحصائية من جهات حكومية متنوعة.

* **الخطوة الثانية (جمع البيانات من مصادرها المباشرة):** تعد هذه الخطوة الشق المتحرك فى الدراسة، واعتمدت على العمل الميدانى من خلال القيام ببعض الزيارات إلى بعض المدن الرئيسة على مستوى "المملكة العربية السعودية"، وذلك فى مرات متقاربة خلال عامى (١٤٣٩هـ)/(٢٠١٧م)، و(١٤٤٠هـ)(٢٠١٨م). ولإتمام ذلك جاءت الزيارات وفق مجموعة من المراحل تضمنت المرحلة الأولى وفيها تم زيارة مدينة "تبوك"، ومدينة "أملج"، ومدينة "ينبع البحر"، ومدينة "المدينة المنورة". والمرحلة الثانية، وفيها تم زيارة مدينة مكة المكرمة"، ومدينة "جدة"، ومدينة "الرياض. والمرحلة الثالثة: وفيها أقام الباحث فترة زمنية اقتربت من الشهر فى مدينة "مكة المكرمة". ومن خلال هذه المراحل، أمكن التعايش مع جغرافيات تلك المدن، وإجراء العديد من المقابلات الشخصية التى كان لها دور واضح فى تصويب مسار الدراسة.
* **الخطوة الثالثة (تحليل البيانات):** اختصت هذه الخطوة بتحليل البيانات (سواء التى تم تجميعها من خلال الخطوة الأولى، أو من خلال الملاحظات التى تم التعرف عليها من خلال الخطوة الثانية) ومحاولة تحليلها فى إطار من العلاقات الإرتباطية.
* **الخطوة الرابعة (البناء التشاركى):** وتمثل الخطوة الجدلية فى الدراسة؛ حيث تم مناقشة النتائج الأولية مع العديد من المهتمين بالتنمية سواء أكان ذلك على مستوى القطاع الحكومى، أم على مستوى القطاع الخاص، واتضح من خلال جدلية تلك الخطوة أن بعض النتائج معروفة لديهم مسبقًا، أما البعض الآخر فقد كان بمثابة إشارة إلى أن ثمة أمور أضحى من المهم إدراكها.

منهجية الدراسة وأساليبها:

أ- **مناهج الدراسة:** فيما يتعلق بالمنهجية، ليس من الوجوب أن تؤثر جغرافيات الماضى فى الحاضر وإن كان من المفترض أن يُستفاد بها. وللاستفاده صور متعددة بعضها يكمن فيما قدمته نتائج هذه الجغرافيات من تطلعات قد نعيش بعضها فى حاضرنا، وبعضها يكمن فى محاولة التعرف على الأسباب التى صنعت هذه النتائج التى من المفترض أن نعايشها مستقبلا. وهنا تكمن الغاية؛ فجغرافيات الماضى انتهت كزمن، أما السببية التى صنعتها فهى باقية كفعل وقد يكون لديها من القدرات التأثيرية ما يجعل ديموميتها أمرًا مستدامًا. وبناءً على ذلك جاءت الدراسة فى إطار عمومية فكر الجغرافيا التاريخية باعتباره يختص بدراسة المحصلات فى إطار من التتبع التراكمى، سعيًا لبلوغ الغايات المستقبلية من ناحية، وفكر الرؤى التنموية باعتباره مجموعة من الجغرافيات الافتراضية، والتطلعات التعايشية المأمولة من ناحية أخرى. ولأن الجغرافيات لم تعد تتكون بالزمن بقدر ما تتكون بالفعل داخل هذا الزمن، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخى أو ما يسمى بالمنهج الاسترادادى (ولدرج وجوردن إيست، بدون تاريخ، ص ٢٠٤). والحقيقة أن اعتماد الدراسة على هذا المنهج لم يكن بهدف إعادة بناء مجموعة من الجغرافيات فى إطار زمن ماضٍ معلوم بقدر ما كان بغرض محاولة التعرف على محصلات هذه الجغرافيات باعتبارها مداخل سببية تعين على فهم الحاضر، ومحاولة إدراك المستقبل(١). والمنهج الاستدلالى الذى يتيح إمكانية استنباط أحد النتائج من نتائج أخرى معلومة، وفى عبارة أخرى السير من مبادئ ثابتة معروفة إلى النتائج التى تتضمنها. وفى حقيقة لا تشوبها شائبة، فإن هذا المنهج يعد أحد الأركان الركينة فى بناء فكر الدراسات الجغرافية كونه يُمكنها ويؤهلها من الاستفادة من مخرجات الدراسات الإقليمية التطبيقية والانتقال بها إلى مستوى العمومية التطبيقية.

ب- **أساليب الدراسة:** اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الوصفى الذى يقوم على رصد الملاحظات فى أطر معينة سواء أكان ذلك من خلال التعايش الذاتى، أم من خلال الزيارات الميدانية المتكررة. كما اعتمدت على أسلوب التحليل الاستدلالى، ومن خلال هذا الأسلوب العام، تم الاستعانة بأسلوبين فرعيين تمثل الأول فى أسلوب التحليل الاستدلالى

---

(١) وهنا تكمن أهمية المنهج التاريخى الذى لا يعنيه فترة الزمن، بقدر ما يعنيه فعل النظام المجتمعى وما نجم عن ذلك من ظاهرات داخل فترة الزمن.

التقييمى، وهو أسلوب يهدف إلى صياغة رؤية تخطيطة لمنطقة ما، طالما لم تتعقد فيها علاقة المجتمع بالوسط الطبيعى، وتتصف بكونها فى مراحلها الأولى من النمو. أما الأسلوب الفرعى الثانى فيتمثل فى أسلوب التحليل الاستدلالى التقويمى، وهو أسلوب يهدف إلى صياغة رؤية تخطيطية تهدف إلى التصدى لمشكلات قائمة، والحيلولة دون تفاقمها.

معالجة الدراسة واتجاهاتها البحثية ومحاورها:

تندرج المعالجة فى جملتها تحت إطار المعالجة الإقليمية، وبصدد الاتجاه البحثى العام للدراسة، فتتقاسمه ثلاثة اتجاهات فرعية الأول يتمثل فى الاتجاه الأصولى المنوط بإيضاح ما تتصف به الأحيزة الجغرافية من خصائص وما انتهت إليه كعلاقات. وبناءً على ذلك فهذا الاتجاه اختص بدراسة المحورين التاليين:

- **المحور الأول:** الأحيزة الجغرافية والطبقات الذاتية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية.
- **المحور الثانى:** الأحيزة الجغرافية والواقعية السكانية على مستوى المملكة العربية السعودية.

أما الاتجاه الثانى فيتمثل فى الاتجاه التحليلى والمنوط بتقديم مجموعة من التفسيرات حول خصائص الأنظمة المجتمعية التى انتهت إليها الأحيزة الجغرافية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وبذلك، فلقد اختص بدراسة المحاور التالية:

- **المحور الثالث:** الأحيزة الجغرافية والنظم المجتمعية على مستوى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)(٢٠١٥م).
- **المحور الرابع:** المدخلات التنموية والنظم المجتمعية على مستوى المملكة العربية السعودية.
- **المحور الخامس:** محصلة النتائج التنموية المتراكمة والنظم المجتمعية المتلازمة على مستوى المملكة العربية السعودية.

أما الاتجاه الثالث: فيتمثل فى الاتجاه الانتفاعى والمنوط من خلاله تقديم رؤى انتفاعية اعتمادًا على محصلات الاتجاهين البحثيين الأصولى، والتحليلى. وبناءً على ذلك فهذا الاتجاه اختص بدراسة ما يلي:

- **المحور السادس:** نتاج النظم المجتمعية والأبعاد النقدية فى رؤية المملكة العربية السعودية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).

وكذلك الخاتمة، والنتائج، والتوصيات التى تمثل الاتجاه الانتفاعى فى الدراسة، وفيما يلى الإطار العام لمعالجة محاور الدراسة.

المحور الأول

الأحيزة الجغرافية والطبقات الذاتية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية

خرجت الرؤية فى عام (١٣٣١هـ)/(١٩١٢م) من وسط "نجد" فى "ديار العرب"، ثم نضجت بدافعية الهيمنة على الأحيزة الجغرافية الرئيسة التى كانت تمثل الجزء المعمور الضئيل بمحدوديته المساحية، فى اللامعمور الشاسع بمساحته الكلية. ولم تكن الأحيزة الجغرافية آنذاك تشتمل على الأطر الثلاثة الرئيسة التى تشتملها حاليًا، بل كادت تقتصر على المساحة المبنية وذلك إذا ما تعلق الأمر بالمدن أو عمومية المناطق الحضرية بصفة عامة. أما البادية فكانت أحيزتها تشتمل على مرابط استقرار القبائل من ناحية، مضافًا إليها الأطر المخصصة للرعى لكل قبيلة على حِدَةٍ من ناحية أخرى. وفى إطار ذلك شملت إقليم "الإحساء"، ومن بعده إقليمى "الرياض" و"القصيم"، ثم كان ذلك إيذاناً بتوحيد "نجد". وبدافعية المزيد من الهيمنة على الأحيزة الجغرافية الرئيسة؛ ضُم إقليم "الحجاز" بعد أن كان كيانًا مستقلاً فى إطار من الحكم الذاتى تشهد تاريخيته على دقة معلومية حدوده. وفى إطار تلك التاريخية، فكثيرًا ما تختزل الكلمات، الخصائص المكانية والدلالات الزمنية الكامنة، فشتان الفرق بين ما حملته "ديار العرب"، أو"بلاد العرب"، أو "العرب السعيد" أو حتى "الجزيرة العربية" من مقارنات ودلائل الجغرافيات من ناحية، وبين ما تحمله "المملكة العربية السعودية" كدولة اختزلت الجزء الأكبر من التغيرات والتداعيات فى الجزيرة العربية من ناحية أخرى. وقد يُرى أن بين الماضى والحاضر والمستقبل صلة أكيدة ووشيجة قريبة، وهذا حق، فكما أن الحاضر مدفوع بنتاج الماضى فإن المستقبل أيضًا من المفترض أن يُدفع بمدخلات الحاضر والأمر كله فى إطار من الإنسلاخ الديمومى. والدراسة لا تنحى منحى آخر، بقدر ما تتبنى رؤية أخرى فحواها أن المستقبل لا يُشترط أن يعد منبت ذى صلة بالحاضر أو بالماضى، وهو كذلك لا يبدأ من فراغ بل هو حصيلة من "التدفق التراكمى Cumulative Flow" لا طبقة فوق طبقة، بل طبقة تستدعى طبقة. وبهذا الاستدعاء، يتم تراكم جغرافيات التغير من ناحية، وجغرافيات مقاصد التغيير من ناحية أخرى. وبهذا الاستدعاء تتكون العلاقة بين الماضى، والحاضر، والمستقبل. وبهذا الاستدعاء، أثمرت الرؤية آنذاك، فتكونت

"المملكة العربية السعودية" فى عام (١٣٥١هـ)/(١٩٣٢م) داخل إطار حدودى لم يستقر إلا فى العقد الثامن من القرن العشرين. وبهذا الاستدعاء تكونت المملكة فى ظل جملة من الأحيزة الجغرافية توصف بمحدودية مساحتها وبتباين خصائصها التى كانت تنتمى فى المقام الأول إلى خصائص الأقاليم التى كانت تشملها. وبتلك الدافعية وبتلك النتيجة، يمكن القول إن الأحيزة الجغرافية على مستوى المملكة نشأت فى أطر من الأقاليم الذاتية المختلفة لتخلص بعد ذلك إلى تكوين دولة مُؤتَلِفة؛ أى أنها نشأت فى أطر أحيزة كانت تفتقد التكامل وانتهت إلى دولة يُسعى من خلال أحيزتها إلى بناء التفاعل. وبنتائج تاريخية الأحيزة الجغرافية فى ظل التباين واللاتكامل وبمستقبل إفتراضى يُخطط للأحيزة الجغرافية فيه إلى بلوغ التقارب والتفاعل، يأتى مدخل هذه الدراسة موضحًا تاريخية التباين وطموحات التفاعل.

أولاً – المناطق الإدارية وواقعية الأحيزة الجغرافية :

يمتد الحيز المكانى للمملكة العربية السعودية فى رقعة متصلة غير متقطعة فى مساحة تبلغ (٢,١) مليون كم^{٢}، تنحصر بين دائرتى العرض (٤٦ً ٢٢َ ١٦°) و (٠٠ً ١٤َ ٣٢°) شمالاً، وخطى الطول (٣٠ً ٢٩َ ٣٤°) و (٠٠ً ٤٠َ ٥٥°) شرقًا، وبذلك يكاد مدار السرطان (٣٠َ ٢٣°) أن يقسمها إلى قسمين أقرب إلى المتساويين. وتُقسم المملكة إلى ثلاث عشرة منطقة إدارية يجملها الشكل رقم (٩) الذى يتضح منه مدى تفاوتها من الناحية المساحية، واشتراك العديد منها مع بعض الدول كحدود سياسية. وبعامة، فكل منطقة تحتوى على مجموعة من المحافظات تتصف بالتباين المساحى، والتفاوت السكانى، وبكلاهما صُنفت إلى فئتين الأولى (أ)، والثانية (ب). ولا يقتصر أمر هذا التصنيف على المحافظات فحسب، بل ينسحب كذلك على المراكز الإدارية التى تضم بدورها المدن والقرى، والهجر، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١). وفى إطار المناطق، والمحافظات والمراكز،كان توزيع سكان المملكة فى ظل حجم بلغ (٣١,٤٣١,٤١٨) نسمه فى تقدير السكان فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) (مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٦، ص ١٠).

وبصدد رؤى التنمية، فالأمكنة مهمة، بيد أن أهمها الذى يُستخدم ويمكن أن يُستخدم من قبل المجتمع عبر الزمان؛ ومن ثم فهى ترتكز على المجتمع لا بإعتباره حجمًا، بل بإعتباره قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة سياسية

واعية موجهة، وقدرة إدارية ذات كفاءة ومنفذة، كما ترتكز على المكان باعتباره قدرة وجودية حاضنة، وترتكز أيضًا على الزمان باعتباره قدرة استيعابية لازمة. وبهذا كله يتكون الحيز الجغرافى الذى افتعله النظام المجتمعى فى ظل تاريخيته الجغرافية، وسيفتعله لصالحه فى ظل إفتراضيته المستقبلية، والكل تبعًا لمعطياته، والكل داخل أطر المناطق الإدارية بما تشمله من محافظات، ومراكز وقرى وهجر.

شكل (٩) : توزيع المناطق الإدارية على مستوى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٩هـ)/(٢٠١٧م).

وبهذا كله يتكون المعمور من ناحية وما يمكن التخطيط له ليُعمر بعد ذلك من ناحية أخرى، وبهذا كله تقتنص التنمية من التقسيم الإدارى – باعتباره مساحة مكانية – ما يصلح وما يمكن إصلاحه من ثوابت مكانية لتنتهى بها إلى أحيزة جغرافية وجودية يتعايش بها ومن خلالها، النظام المجتمعى؛ ومن ثم فالتنمية لا تنظر إلى التقسيم

الإدارى باعتباره مساحة كلية بل تنظر إليه باعتباره كوامن انتفاعية، للحاضر فيها نصيب وللمستقبل فيها أنصبه، ومن ثم فإن الجدول رقم (١)، مضافًا إليه الجدول رقم (٢)، لا يعبران عن الواقعية التعايشية فى "المملكة العربية السعودية" بقدر ما يعبران عن الواقعية الحسابية لمعطيات طرفيها المساحة الكلية، والجملة السكانية. وبقدر ما يعبران عن الواقعية الحسابية، فإن الجدولين يحملان بين طياتهما جملة من الرؤى المكانية التى تُنسب إلى قطاعات زمنية مختلفة، كان لتراكمات الماضى فيها جغرافيات تاريخية، ولنتائج تعايشات الحاضر بها جغرافيات وجودية، وللمستقبل من خلالها جغرافيات إفتراضية .وباعتبارها أطراً مكانية تضم مجموعة من الجغرافيات التراكمية، يمكن القول بأنه اعتمادًا على الجدولين رقم (١) و (٢)، فإن المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية" تتصف بما يلى:

١. جاءت المنطقة "الشرقية" فى الرتبة (١) من حيث المساحة الكلية على مستوى مساحة مناطق "المملكة العربية السعودية" الإدارية، حيث بلغت (٥٤٠) ألف كم^{٢}، وهو ما يمثل (٢٧,٦%) من جملة نسبة مساحة المملكة. غير أن رتبتها على مستوى عدد المحافظات لم تتوافق مع رتبة مساحتها حيث جاءت فى الرتبة (٦) فى جملة (١١) محافظة فى عام (٢٠١٥). وبناءً على ذلك، فثمة تباين بين المرتبتين. والحقيقة أن قيمة فهم هذا التباين لا تكمن فى تقدم الرتب أو تأخرها؛ فالرتبة (١) لا تعنى تقدم رتبى، ولا تعنى الرتبة (٦) أنها تأخر وسطى، بل تعنى القيمة هنا إدراك أن ثمة جغرافيات مفقودة كعلاقات ارتباطية، أو تشاركية بين محافظات المنطقة الإدارية وبعضها البعض. ولعل هذا ما تؤكده رتبة ذات المنطقة على مستوى حجم السكان، حيث جاءت فى موضع وسط بين رتبتين مساحتها ومحافظاتها وتحديدًا فى الرتبة (٣) فى ظل حجم سكانى بلغت نسبته (١٥,١%) من جملة تقدير حجم السكان فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). والحقيقة، فإن رتب المتغيرات الثلاثة على نحو ما سبق إنما تعنى بطريقة مباشرة وغير مباشرة أن عددا من محافظات منطقة "الشرقية" قد حُمِّلت بمساحات من الأراضى غير المعمورة التى من المتوقع آلا تُعمر فى المستقبل القريب. وهذا أمرٌ لن تتمكن جهود التنمية من إعادة النظر فيه إلا فى ظل زيادة حجم السكان الكلى على مستوى المنطقة، فعندئذٍ سيُعاد النظر فى توزيع نسب جملة مساحات الأراضى غير المعمورة على المحافظات كأحمال إضافية غير مرغوبٍ بها.

جدول (١) : تقسيم المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

المنطقة	عدد المحافظات		المجموع	الرتبة	عدد المراكز		المجموع	الرتبة
	فئة (أ)	فئة (ب)			فئة (أ)	فئة (ب)		
الرياض	١٢	٨	٢٠	(١)	١٧٢	٢٨٢	٤٥٤	(١)
مكة المكرمة	٩	٨	١٧	(٢)	٣٤	٧٧	١١١	(٣)
المدينة المنورة	٤	٤	٨	(٨)	٣٧	٥٣	٩٠	(٦)
القصيم	٥	٧	١٢	(٥)	٦٢	٩١	١٥٣	(٢)
المنطقة الشرقية	٦	٥	١١	(٦)	٧١	٣٦	١٠٧	(٤)
عسير	٦	٩	١٥	(٤)	٣٧	٦٥	١٠٢	(٥)
تبوك	٤	٢	٦	(١١)	١٨	٥٥	٧٣	(٨)
حائل	١	٧	٨	(٩)	٤٤	٤٠	٨٤	(٧)
الحدود الشمالية	٢	١	٣	(١٢)	٦	١١	١٧	(١٣)
جازان	٥	١١	١٦	(٣)	٢٢	٩	٣١	(١٢)
نجران	١	٦	٧	(١٠)	٢٥	٣٤	٥٩	(٩)
الباحة	٤	٥	٩	(٧)	٢٠	١٥	٣٥	(١٠)
الجوف	٢	١	٣	(١٣)	١١	٢٢	٣٣	(١١)
المجموع	**٦١**	**٧٣**	**١٣٤**	–	**٥٥٩**	**٧٩٠**	**١٣٤٩**	–

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها: هيئة المساحة الجيولوجية السعودية (٢٠١٦): المملكة العربية السعودية، تقرير منشور، الرياض.

جدول (٢) : توزيع السكان وكثافتهم على مستوى مناطق المملكة العربية السعودية الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥ م).

المنطقة	المساحة كم٢	الرتبة	النسبة المئوية %	حجم السكان/ن	الرتبة	النسبة المئوية %	الكثافة العامة (ن) كم٢
الرياض	٣٨٠,٠٠٠	(٢)	١٩,٥	٧,٩١٠,٨٦٤	(٢)	٢٥	١٧,٨
مكة المكرمة	١٣٧,٠٠٠	(٤)	٧	٨,٠٠٩,٤٧٣	(١)	٢٥,٥	٥٠,٥
المدينة المنورة	١٥٠,٠٠٠	(٣)	٧,٧	٢,٠٦١,٣٨٣	(٤)	٦,٦	١١,٨
القصيم	٧٣,٠٠٠	(١١)	٣,٧	١,٤٠٢,٩٧٤	(٧)	٤,٥	١٦,٦
المنطقة الشرقية	٥٤٠,٠٠٠	(١)	٢٧,٦	٤,٧٦٢,٨٧١	(٣)	١٥,١	٧,٦
عسير	٨٠,٠٠٠	(١٠)	٤,١	٢,١٩٤,٤٦٣	(٥)	٧	٢٣,٩
تبوك	١٣٦,٠٠٠	(٥)	٦,٩	٩٠٧,٤٩٤	(٨)	٢,٩	٥,٨
حائل	١٢٠,٠٠٠	(٧)	٦,١	٦٨٥,٨٢٠	(٩)	٢,٢	٥
الحدود الشمالية	١٠٤,٠٠٠	(٨)	٥,٣	٣٦٧٤٣٣	(١٣)	١,٢	٣,١
جازان	١٣,٠٠٠	(١٢)	٠,٦١	١,٥٦٨,٧٢٧	(٦)	٥	١,٥
نجران	١٣٠,٠٠٠	(٦)	٦,٦	٥٨١,٧٨٩	(١٠)	١,٩	٣,٩
الباحة	١٢,٠٠٠	(١٣)	٠,٦	٤٧١,٧٥٥	(١٢)	١,٥	٣٤,٣
الجوف	٨٥,٠٠٠	(٩)	٤,٣	٥٠٦٣٧٢	(١١)	١,٦	٥,٢
المجموع	**١,٩٥٠,٠٠٠**		**١٠٠**	**٣١,٤٣١,٤١٨**		**١٠٠**	**١٣,٩**

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٦): تقديرات السكان فى منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.

٢. تأتى منطقة "الرياض" الإدارية فى الرتبة (٢) على مستوى مناطق "المملكة العربية السعودية" من حيث المساحة التى بلغت (٣٨٠) ألف كم٢، وهو ما يساوى نسبة (١٩,٥%) من جملة نسبة مساحة المناطق الإدارية على مستوى المملكة. فى حين تأتى فى الرتبة (١) من حيث عدد المحافظات الذى بلغ فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) نحو (٢٠) محافظة. كما تأتى فى ذات الرتبة رقم (١) من حيث عدد المراكز التى بلغت جملتها (٤٥٤) مركزًا إداريًا فى ذات العام. والحقيقة أن أمر التقدم الرتبى لمنطقة "الرياض" الإدارية لا يتوقف عند المساحة، وعدد المحافظات، وعدد المراكز فحسب، بل تأتى فى الرتبة رقم (٢) من حيث حجم السكان بنسبة بلغت (٢٥%) من جملة حجم السكان على مستوى المملكة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وبناءً على ذلك، فرتب منطقة "الرياض" الإدارية اعتمادًا على المساحة الكلية، وعدد المحافظات، والمراكز، وحجم السكان، تأتى فى إطار الرتبتين رقم (١) و (٢). واعتمادًا على قيمة الفهم – على نحو ما جاء بالنقطة سالفة الذكر– فقد يُظن أن التقارب الرتبى سيعنى أنه لا توجد جغرافيات مفقودة أو تباينات بين محافظات، ومراكز منطقة "الرياض". وكنتيجة استباقية؛ فهذا ظنٌ لن تستقر صحة الأخذ به بعد، وإذا كانت الجغرافيات المفقودة بين المحافظات والمراكز داخل المنطقة الإدارية الواحدة دليل التباين على نحو ما تم إيضاحه فى النقطة رقم (١) فإن التقارب الرتبى هنا لم يمنع محافظات ومراكز منطقة "الرياض" الإدارية من تجنب التأثر بهيمنة قطبية محافظة "الرياض" ومراكزها داخل الإطار الكلى لمحافظات ومراكز المنطقة، وذلك على نحو ما سيتضح من خلال المحورين الرابع والخامس. ومن ثم فالرتب هنا لا تعنى بالضرورة وجود جغرافيات توافقية نظرية بقدر ما تعنى وجود جغرافيات محلية وأنظمة مجتمعية ذاتية (Rudolf, et al., 2010, pp. 300-302)، وجميعها يدور فى فلك الهيمنة التى تختزلها مدينة "الرياض".

٣. تأتى منطقة "القصيم" فى الرتبة رقم (٢) من حيث عدد المراكز بجملة بلغت (١٥٣) مركزًا فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، على الرغم من كونها تأتى فى الرتبة (٥) على مستوى "المملكة العربية السعودية" من حيث عدد المحافظات بجملة بلغت (١٢) محافظة فى ذات العام، ووفقًا لحجم سكانها فى تقدير عام (٢٠١٥)، جاءت رتبتها (٧) بنسبة بلغت (٤,٥%) من جملة حجم سكان المملكة. وبمقارنة كافة رتب منطقة "القصيم" الإدارية، برتبتها من حيث المساحة التى بلغت (١١)، يتضح أن عدم التوافق

النظرى يمثل السمة الغالبة على جغرافيات المنطقة، وتحديدًا بين متغيري المساحة من ناحية، وحجم السكان من ناحية أخرى.

٤. وبصدد التوافق النظرى سالف الذكر، تأتى منطقة "مكة المكرمة" الإدارية فى الرتبة (٣) بجملة بلغت (١١١) مركزًا إداريًا، ثم منطقة "المنطقة الشرقية" فى الرتبة(٤) بجملة بلغت (١٠٧) مركزًا، ثم منطقة "عسير" فى الرتبة (٥) بجملة بلغت (١٠٢) مركزًا إداريًا، ثم منطقة "المدينة المنورة" الإدارية فى الرتبة (٦) بجملة بلغت (٩٠) مركزًا إداريًا فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وباعادة نفس العبارة السابقة مع استبدال رتب المراكز الإدارية برتب المحافظات فالنتيجة أن منطقة "مكة المكرمة" الإدارية تأتى فى الرتبة (٢) بجملة بلغت (١٧) محافظة، ثم تأتى المنطقة "الشرقية" فى الرتبة (٦) بجملة بلغت (١١) محافظة، ثم تأتى منطقة "عسير" فى الرتبة (٤) بجملة بلغت (١٥) محافظة، ثم تأتى أخيرًا منطقة "المدينة المنورة" الإدارية فى الرتبة (٨) بجملة بلغت (٨) محافظات فى عام (٢٠١٥). وبمقارنة رتب العبارتين ببعضها البعض، فالأمر يعنى أن جغرافيات تلك المناطق لا تتحدد شخصيتها وفق شخصية الإطار الكلى للمملكة بقدر تحديدها وفق شخصية أبعاد ترتكز فى المقام الأول على خصائصها الذاتية. ويعد هذا الأمر أحد المدخلات الأساسية فى فهم ما يجب أن يكون عليه الإطار العام للفكر التنموى على مستوى المملكة بصفة عامة (Jasmina, et al., 2015, pp. 72-73).

٥. تأتى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية فى الرتبة (٣) من حيث المساحة التى بلغت (١٥٠ ألف) كم^{٢}، وتليها فى ذلك حيث الرتبة (٤) منطقة "مكة المكرمة" الإدارية بمساحة بلغت جملتها (١٣٧) ألف كم^{٢}. وعلى الرغم من ذلك، تتقدم رتبة منطقة "مكة المكرمة" على رتبة منطقة "المدينة المنورة" فيما يتعلق بعدد المحافظات حيث بلغتا (٢) و(٨) على التوالى. وقد يُظن أن سبب ذلك ترجع إلى متغير حجم السكان نظرًا لأن منطقة "مكة المكرمة" الإدارية تأتى فى الرتبة (١)، فى حين جاءت منطقة "المدينة المنورة" الإدارية فى الرتبة (٤) تبعًا لتقدير حجم السكان فى ذات العام. ومن خلال التعايش الذاتى أمكن معرفة أن سبب ذلك لا ترجع إلى الحجم المطلق لسكان المنطقة بقدر ما ترجع إلى القطبية الاستحواذية التى تتفرد بها مدينة "مكة المكرمة"، تلك القطبية التى أدت بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى تفتت مساحة المنطقة الإدارية إلى أكبر عدد ممكن من المحافظات لتتمكن من التعايش فى ظل أنظمتها الذاتية بدلاً من التعايش فى أطر من إعالة تنتهى جميع مسارتها إلى اتجاه واحد هو مدينة "مكة المكرمة".

٦. تأتى منطقة "مكة المكرمة" الإدارية فى الرتبة (٢) من حيث عدد المحافظات بجملة بلغت (١٧) محافظة فى ظل مساحة بلغت (١٣٨) ألف كم٢، وهو ما يمثل نسبة (٧%) من جملة مساحة المملكة فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، وتقل عنها بمحافظة واحدة منطقة "جازان" الإدارية حيث بلغت عدد محافظاتها (١٦)، على الرغم من كون مساحتها تبلغ (١٣) ألف كم٢، وهو ما يمثل نسبة (٠,٦%) من جملة مساحة المملكة. ولعل ذلك خير دليل على أن كل منطقة إدارية تتفرد بشخصيتها الذاتية التى تختلف بها عن الشخصية الإقليمية للملكة. ولعل ذلك الاختلاف من الأمور والمعايير التى يجب الإلمام بها والإحاطة باتجاهاتها قبل الشروع فى اتخاذ أى رؤية تنموية (Jasmina, 2015, pp. 93-94)، لاسيما عندما يتعلق الأمر بشروع المملكة لاتخاذ رؤية تنموية موحدة.

٧. تأتى منطقة "الباحة" الإدارية فى الرتبة (١٣) والأخيرة على مستوى مساحة مناطق "المملكة العربية السعودية" فى حين تأتى ذات المنطقة فى الرتبة (٧) من حيث عدد المحافظات التى بلغت (٩) فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) متقدمة فى ذلك على منطقة "المدينة المنورة"، و"حائل" و"نجران"، و"تبوك"، و"الحدود الشمالية"، و"الجوف". وفيما يختص بمنطقة "الباحة" الإدارية، فإن مراتبها تختزل الكثير من الجغرافيات، ولا مغالاة فى القول بأن مراتبها على نحو ما أوضحه الجدولان رقم (١) و (٢) إنما تختزل الإجابة عن العديد من تساؤلات الدراسة لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات التنظيمية بين "الأحيزة الجغرافية" داخل المنطقة الإدارية الواحدة. فمنطقة "الباحة" تشتمل على (٩) محافظات، وبذلك فهى من المفترض أن تشتمل (على الأقل) على أحيزة جغرافية تتضمن بدورها مدنا رئيسة أو متوسطة، لاسيما فى إطار حجم سكانى بلغ (٤٧١,٧٥٥) نسمة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، بيد أن ذلك أمرٌ لم يدعمه الواقع على الرغم من واقعية السكان الحجمية. ومن ثم فلا معايير محددة يمكن الاعتماد عليها فى تنمية "الأحيزة الجغرافية" باعتبارها الجزء الحيوى فى بنية المملكة التنموية. وهنا، وبصدد الفكر التنموى الذى يجب أن تنطوى عليه رؤية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)؛ فيجب إدراك أنه من المفترض أن يكون للمناطق الإدارية فيها نصيب بقدر خصائص أحيزتها الجغرافية كمرحلة أولى، سعيًا لبلوغ الشراكة الجمعية كمرحلة ثانية، وعندئذٍ ستصبح جميعها مدفوعة بقدرة ذاتيتها التنموية، لا بقدرة اعتماداتها الإقليمية فى إطار المملكة.

٨. تأتى منطقة "الحدود الشمالية" الإدارية فى الرتبة (١٣) والأخيرة على مستوى المملكة من حيث عدد المراكز، وذلك بجملة بلغت (١٧) مركزًا فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). كما تأتى فى الرتبة (١٢) على مستوى المملكة من حيث عدد المحافظات بجملة بلغت (٣) محافظات. كما تأتى فى الرتبة (٨) من حيث المساحة على مستوى مناطق المملكة الإدارية بجملة بلغت (١٠٤) كم^{٢}، وهو ما يساوى نسبة (٥,٣%) من جملة مساحة المملكة. والحقيقة أن أهمية أمرها يتجاوز أهمية التوافق النظرى أو عدم التوافق، بل ويتجاوز الأفق التنموى ذاته، وذلك لأن أهمية أمرها ينتهى إلى الأفق الأمنى الذى يرتبط بـ "العراق" ومن بعدها "الأردن". فأمرها يتجاوز الجغرافيات الاقتصادية ليبلغ الجغرافيات السياسية، نظرًا لأنها منطقة إدارية حدودية. وفى إطار ذلك فإن مراتبها تُنبىء بأنه لا يوجد توافق بين مدخلات جغرافياتها التعايشية، وبين مخرجات وظيفتها الحدودية، لاسيما والأمر كله فى إطار يُؤمل له الاستقرار.

٩. تأتى منطقة "جازان" الإدارية لتمثل واقعية أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين المساحة الكلية للمناطق الإدارية من ناحية، وبين عدد محافظاتها من ناحية أخرى. فعلى الرغم من كونها تأتى فى الرتبة (١٢) على مستوى مناطق المملكة من حيث المساحة الكلية إلا أنها تأتى فى الرتبة (٣) من حيث جملة عدد المحافظات فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) متقدمة فى ذلك على مناطق "عسير"، و"القصيم"، و"المنطقة الشرقية"، و"الباحة"، و"المدينة المنورة"، و"حائل"، و"تبوك"، و"الحدود الشمالية"، و"الجوف". وقد يُفسر ذلك بحجم السكان، حيث تأتى فى الرتبة (٦) بنسبة (٥%) من جملة حجم السكان على مستوى المملكة، ولعل هذا التفسير من الأمور المقبولة فى ظل مساحتها التى لا تتجاوز (١٣) ألف كم^{٢}. بيد أن التفسير المرجح هنا، إنما يرجع إلى الجغرافيا السياسية كونها تعد المدخل الرئيس إلى دولة "اليمن" ومن بعدها مضيق "باب المندب". وهنا يتضح ثقل الجغرافيا السياسية، والفرق بين ما تعنيه جغرافيات منطقة "الحدود الشمالية" الإدارية المتصلة بـ"العراق" و"الأردن" من ناحية، وبين ما تعنيه جغرافيات منطقة "جازان" الإدارية المتصلة بـ "اليمن" ومضيق "باب المندب" من ناحية أخرى.

وبناءً على ما سبق، تتضح دلالات التباين التى جمعت بين رتب (٤) متغيرات هى المساحة، وحجم السكان، وعدد المحافظات، وعدد المراكز. وترتبط قيمة معرفة هذه الدلالات بمدخلات الفكر التنموي، حيث يجب أن يأخذ فى اعتباره العلاقة بين الرؤية

التنموية الإقليمية على مستوى المملكة من ناحية، والرؤية التنموية المحلية على مستوى المحافظات، والمراكز من ناحية أخرى. ولعل هذا الاعتبار يمثل جوهر "نظرية الألعاب Game theory" التى تختص بالتحليل الاستراتيجى فى التعامل بين عدة جهات متنافسة فيما بينها، بحيث إن القرار الذى يتخذه أى طرف يعتمد بشكل كبير على القرار الذى تتخذه بقية الأطراف المشاركة فى عملية التنافس،كما تمثل جوهر فكر نظرية "التوازن" عند "أدم سميث"، وبالأخذ بما جاء فيهما، فالقول إن أفضل النتائج تتحقق عندما تعمل المنطقة الإدارية لها ولغيرها من المناطق الإدارية الأخرى. وفى إطار ما سبق، يمكن القول بأن النقاط سالفة الذكر لا تمثل سوى الظاهر الجزئى الذى تنطوى عليه بيانات الجدولين رقم (١) و (٢). أما الجوهر فيتمثل فى محدودية التوازن بين اتجاهات علاقات رتب المتغيرات الأربعة فى جملتهم، وهنا تكمن القيمة التى يختزلها الشكل رقم (١٠)، فعند التدقيق فيه تتبين سَرائِره، وبناءً عليها يمكن القول بأن شخصية "المملكة العربية السعودية" تنطوى على (٦) اتجاهات ذاتية من الطبقات الجغرافية المختلفة، التى لا يُدعى فيها الاتفاق الرتبى بقدر ما يُدعى فيها العمومية الاتجاهية على مستوى الطبقة الواحدة. **وفى إطار ذلك**، يمكن القول بأن رتب المتغيرات الأربعة على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة، شكلت مجموعة من اتجاهات الطبقات الجغرافية يجملها الشكل رقم (١١) ويوضح توزيعاتها الشكل رقم (١٢) وتتصف بما يلى:

١. **الاتجاه الرتبى لجغرافيات (الطبقة الأولى):** تقتصر جغرافيات هذه الطبقة على منطقة "الرياض" الإدارية وما تشمله من محافظات، ويتصف اتجاه رتب هذه الطبقة بوجود نسق[١] منتظم (قوى جدًا/واضح) بين الرتب الجامعة للمتغيرات الأربعة (المساحة، وحجم السكان، وعدد المحافظات، وعدد المراكز) حيث يوجد اتفاق بين متغيرين وتقارب بين متغيرين. وبصدد هذا الاتجاه، يجب الإشارة إلى نقطة غاية فى الأهمية، وتتمثل فى أن شخصية هذا الاتجاه لم تُكتسب نتيجة التوافق بين محافظات المنطقة البالغ عددها (٢٠)، أبدًا، بل لأن مدينة "الرياض" فى منطقة "الرياض" الإدارية إنما تمثل القطبية المهيمنة على سائر جغرافيات المنطقة بصفة عامة؛ ومن ثم فعند الحديث عن جغرافيات منطقة "الرياض" الإدارية فالأمر يقتصر على الحديث عن جغرافيات مدينة "الرياض" وحسب.

---

(١) يتحدد النسق هنا، وفقًا للاتجاه الكلى لجملة الرتب، وليس على أساس قيمة رتبة معينة.

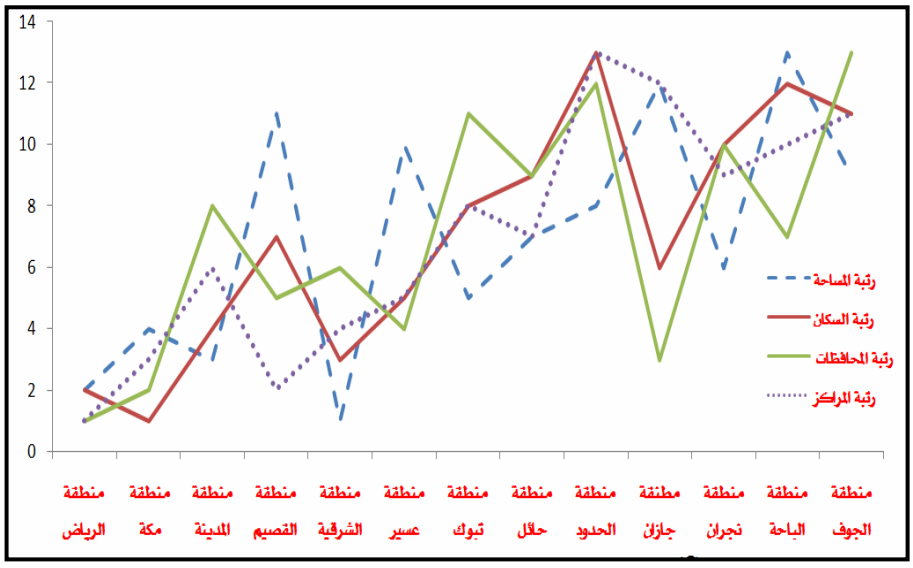

شكل (١٠) : منحنيات الرتب على مستوى مناطق المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

٢. **الاتجاه الرتبى لجغرافيات (الطبقة الثانية):** وتضم جغرافيات هذه الطبقات على مناطق "مكة المكرمة"، و"المدينة المنورة"، و"الشرقية" الإدارية وما تشتمله من محافظات، ويتصف اتجاه رتب هذه الطبقة بوجود نسق متجمع (قوى) بغالبية اتفاق (٣) اتجاهات لمتغيرات (٣) من جملة (٤). وما يجب الإشارة إليه هنا أن جملة المحافظات التى تنتمى لهذا النسق أو غيرها من الأنساق بصفة عامة على مستوى المنطقة الإدارية الواحدة لا يُشترط فيها تشابه الخصائص. فالتشابه هنا أمرٌ ظاهرى تفرضه خصائص المدينة المهيمنة فى المنطقة الإدارية على كافة مدن المحافظات الأخرى. ومن ثم فغلبة الاتجاه هنا ليست لمدن المحافظات بقدر ما هى الغلبة للمدينة المهيمنة القطبية على مستوى المنطقة الإدارية الواحدة.

٣. **الاتجاه الرتبى لجغرافيات (الطبقة الثالثة):** وتضم جغرافيات هذه الطبقة، منطقتى "نجران"، و"الحدود الشمالية" الإداريتين وما تشملانه من محافظات. ويتصف اتجاه رتب هذه الطبقة بوجود نسق (متقارب/واضح)، تكون بغالبية اتفاق (متغيرين) وتقارب (ثالث)، وتباعد (رابع).

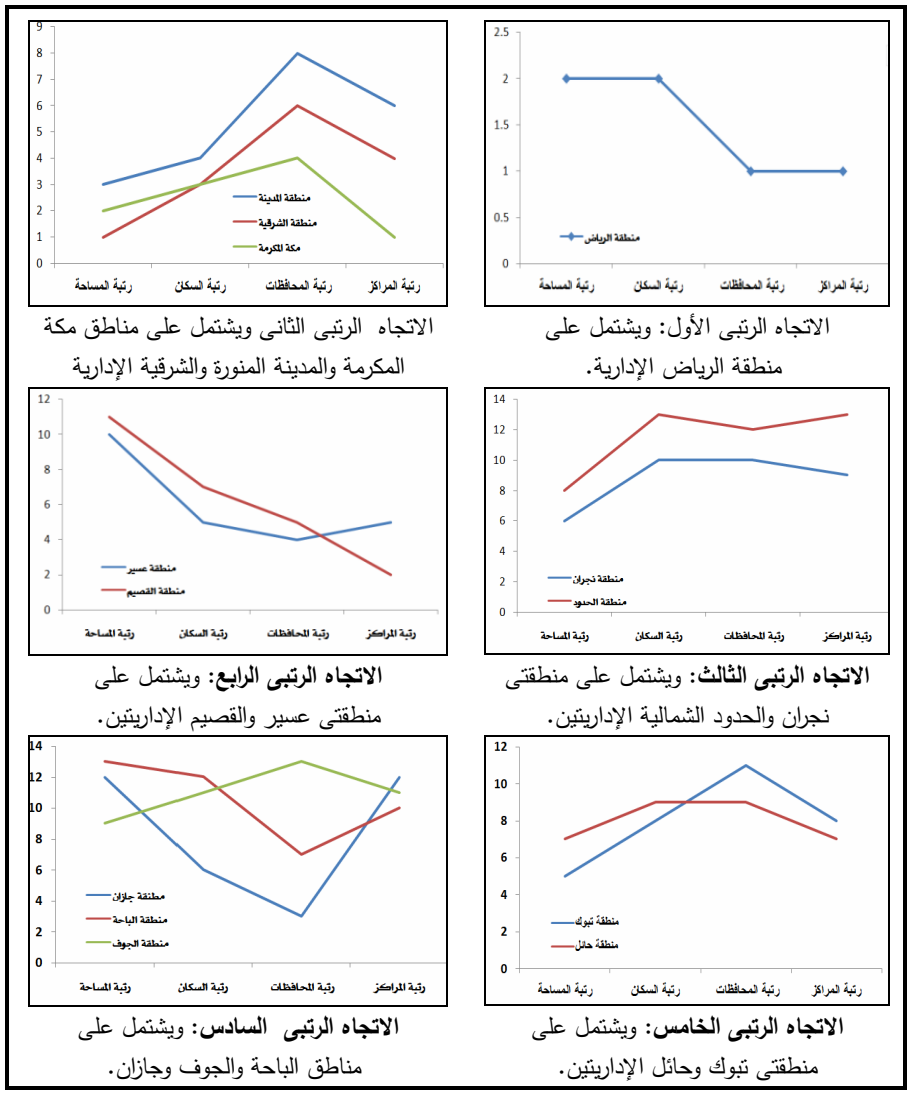

الاتجاه الرتبى الأول: ويشتمل على منطقة الرياض الإدارية.

الاتجاه الرتبى الثانى ويشتمل على مناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والشرقية الإدارية

الاتجاه الرتبى الثالث: ويشتمل على منطقتى نجران والحدود الشمالية الإداريتين.

الاتجاه الرتبى الرابع: ويشتمل على منطقتى عسير والقصيم الإداريتين.

الاتجاه الرتبى الخامس: ويشتمل على منطقتى تبوك وحائل الإداريتين.

الاتجاه الرتبى السادس: ويشتمل على مناطق الباحة والجوف وجازان.

شكل (١١) : الطبقات الجغرافية للاتجاهات الرتبية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).[١]

(١) ترتيب الطبقات هنا ليس له أى واقعية غرضية، فالهدف الأساسى هو توضيح وجود (٦) اتجاهات جغرافية على مستوى المناطق الإدارية فى "المملكة العربية السعودية". كما يجب توضيح أن هذه الاتجاهات تتحدد فى المقام الأول وفقًا لخصائص المتغيرات. والحقيقة إن استخدام المنحنيات هنا بدلاً من الأعمدة اعتمادًا على طبيعة الظاهرة كان بهدف إيضاح مدى تداخل الاتجاهات فى صورتها الكلية بدلاً من المقارنات الفردية وهذا أمرٌ لم يكن ليتسن إلا بالتمثيل عن طريق المحنيات أكثر من الأعمدة البيانية.

شكل (١٢) : الاتجاهات الجغرافية على مستوى رتب المناطق الإدرارية في المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

٤. **الاتجاه الرتبى لجغرافيات (الطبقة الرابعة):** وتضم جغرافيات هذه الطبقة منطقتى "عسير"، و"القصيم" الإداريتين وما تشتملانه من محافظات. ويتصف اتجاه رتب هذه الطبقة بوجود نسق (متباعد)، تكون بغالبية تقارب (متغيرين) وتباعد (ثالث) متغير، وتقارب (رابع).

٥. **الاتجاه الرتبى لجغرافيات (الطبقة الخامسة):** وتضم جغرافيات هذه الطبقة منطقتى "تبوك"، و"حائل" الإداريتين، وما تشتملانه من محافظات، ويتصف اتجاه رتب هذه الطبقة بوجود نسق (عشوائى)، حيث تكون فى ظل تباعد (متغيرين) وتقارب (متغيرين).

٦. **الاتجاه الرتبى لجغرافيات (الطبقة السادسة):** وتضم جغرافيات هذه الطبقة مناطق "الباحة"، و"الجوف"، و"جازان" الإدارية وما تشمله من محافظات. ويتصف اتجاه رتب هذه الطبقة بوجود نسق (مشتت) حيث تقارب (أحد) المتغيرات وتباعدت المتغيرات (الثلاثة) الأخرى.

وبناءً على ذلك فإذا كانت معطيات المساحة، وعدد المحافظات، وعدد المراكز، وحجم السكان هو جزء من فيض، فإن الفيض هنا يعنى أن ثمة حقائق أخرى تستدعى ضرورة ارتباط الرؤية التنموية الإقليمية على مستوى المناطق الإدارية بالرؤية التنموية المحلية على مستوى هذه الاتجاهات فى رباط واحد قوامه رؤية واحدة لديها من الإمكانات التى تعينها على إدراك ما يعنيه التباين المساحى والحجمى كمدخلات تنموية وما ينطوى بداخلها من جغرافيات تعايشية.

ثانياً – العلاقة بين مساحة المناطق الإدارية ومساحة الأحيزة الجغرافية فى عامى (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) و (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) :

هناك فرق بين أن تُنتظر النتيجة فتقع كمظهر تعايشى، وبين أن تُفترض النتيجة فنتدخل فى توجهها قبل أن تقع كفعلٍ تنموى، وشتان الفرق بين النتيجتين، فالأولى نتيجة تنموية طبيعية تعكس تطور الفعل التنظيمى للمجتمع فى حيزه الجغرافى بينما الثانية نتيجة تنموية افتراضية تعكس التغيير بالتدخل فى صناعة الفعل التنظيمى للمجتمع فى حيزه الجغرافى. وتلك هى الإشكالية التى تتمثل فى الكيفية التى تستطيع من خلالها النظم المجتمعية وما تنطوى عليه من رؤى ومقاصد التغيير أن تستبق أحيزتها الجغرافية، فتنتظر النتيجة كتنمية افتراضية؛ فترتضى بها بعد ذلك كتعايشات جغرافية. والحقيقة، أن هذا أمرٌ لا يُكفل إلا بمحاولة فهم ما تتصف به الأحيزة الجغرافية من خصائص، وإدراك ما تموج به من احتياجات. وتعد العلاقة بين مساحة المناطق الإدارية من ناحية، ومساحة الأحيزة الجغرافية بما تشتمله من مدن رئيسة ومتوسطة من ناحية أخرى، أحد الركائز الكافلة لفهم وإدراك ما يمكن أن تؤول إليه التنمية كنتيجة إفتراضية. وبناءً على ذلك، واعتمادًا على بيانات أرقام الجداول (٣) و (٤) و (٥)، وفى ضوء ما يوضحه الشكل رقم (١٣) يتبين ما يلى:

جدول (٣) : مساحة الأحيزة الجغرافية الرئيسة على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عامى (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) و (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المناطق الإدارية	مساحة المنطقة الإدارية (كم٢)	جملة مساحة المدن الرئيسة فى المناطق الإدارية	مساحة الحيز الجغرافى للمدن الرئيسة فى عام ١٩٩٢ (كم٢)	مساحة الحيز الجغرافى للمدن الرئيسة فى عام ٢٠١٥ (كم٢)	الفرق بين المساحة الكلية وجملة مساحة الأحيزة الجغرافية(كم٢)
١	الرياض	٣٨٠٠٠٠	الرياض	١٩٩٧	٣٧٦٨	٣٧٦٢٣٢
			الخرج			
٢	مكة المكرمة	١٣٧٠٠٠	جدة	١٧٦٥	٦٠٣٠	١٣٠٩٧٠
			مكة المكرمة			
			الطائف			
			الحوية			
٣	المدينة المنورة	١٥٠٠٠٠	المدينة المنورة	٤٢٧	٨٣٨	١٤٩١٦٢
			ينبع البحر			
٤	المنطقة الشرقية	٥٤٠٠٠٠	الدمام الحضرية	٧٤٦	١٦٥١	٥٣٨٣٤٩
			الاحساء الحضرية			
			حفر الباطن			
			الجبيل			
٥	تبوك	١٣٦٠٠٠	تبوك	٩٥	١٠٧	١٣٥٨٩٣
٦	القصيم	٧٣٠٠٠	بريدة	١٨٩	٥٠١	٧٢٤٩٩
			عنيزة			
٧	عسير	٨٠٠٠٠	خميس مشط	١٩٩	١٢٨١	٧٨٧١٩
			أبها			
٨	حائل	١٢٠٠٠٠	حائل	١٣٠	١٩١	١١٩٨٠٩
٩	نجران	١٣٠٠٠٠	نجران	٢٧٠	٤٠٨	١٢٩٥٩٢
١٠	الحدود الشمالية	١٠٤٠٠٠	عرعر	٩٣	٢١٩	١٠٣٧٨١
١١	الجوف	٨٥٠٠٠	سكاكا	١٣١	١٥٩	٨٤٨٤١
١٢	جازان	١٣٠٠٠	جازان	٣٦	٣٧	١٢٩٦٣
١٣	الباحة	١٢٠٠٠	.....	.....	.....	
المجموع			**١٩٥٠٠٠٠**	**٦٠٨٨**	**١٥٥٩٥**	**١٩٣٤٨١٠**

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها ما يلى:

– مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٦): تقديرات السكان فى منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.

– وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٦): مساحة الأراضى البيضاء فى المدن تقرير منشور، الرياض.

جدول (٤) : توزيع حجم السكان على مستوى مدن الأحيزة الجغرافية الرئيسة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المناطق الإدارية	مساحة المنطقة الإدارية (كم٢)	المدن الرئيسة	حجم السكان فى عام ٢٠١٥ (نسمة)	مساحة الحيز الجغرافى للمدن الرئيسة والمتوسطة فى عام (٢٠١٥) (كم٢)
١	الرياض	٣٨٠٠٠٠	الرياض	٥,٢٣٦,٩٠١	٣٦٥٧
			الخرج	٣٧٦,٣٢٥	١١١
٢	مكة المكرمة	١٣٧٠٠٠	جدة	٣,٤٥٦,٢٥٩	٥١١٨
			مكة المكرمة	١,٥٧٨,٧٢٢	٩١٢
			الطائف	٨٨٤,٥٩٧	٣٢٧
٣	المدينة المنورة	١٥٠٠٠٠	المدينة المنورة	١,١٥٢,٩٩١	٨١٠
			ينبع البحر	٢٧٠٣٦٩	٢٨
٤	المنطقة الشرقية	٥٤٠٠٠٠	الدمام الحضرية	١,٠٢٤,٤٠٩	١٠١٨
			الاحساء الحضرية	١,٠٤١,٨٦٣	١٦١
			حفر الباطن	٣٩٠,٢٨٢	٧٩
			الجبيل	٣٧٨,٩٤٦	٣٩٣
٥	تبوك	١٣٦٠٠٠	تبوك	٥٥١,١٢٤	١٠٧
٦	القصيم	٧٣٠٠٠	بريدة	٥٩٠,٣١٢	٣٤٨
			عنيزة	١٦٣,٧٢٩	١٥٣
٧	عسير	٨٠٠٠٠	خميس مشط	٥٠٣,٠٠٠	١٢٥١
			أبها	٣٦٥,٧٣٨	٣٠
٨	حائل	١٢٠٠٠٠	حائل	٣٦٣,٢٧٨	١٩١
٩	نجران	١٣٠٠٠٠	نجران	٣٤٤,٣٧٩	٤٠٨
١٠	الحدود الشمالية	١٠٤٠٠٠	عرعر	١٧٤,٣٥٥	٢١٩
١١	الجوف	٨٥٠٠٠	سكاكا	١٧٦,٢٦٦	١٢٣
			القريات	١٤٧,٥٥٠	١٠٣
١٢	جازان	١٣٠٠٠	جازان	١٣٤,٧٦٤	١٢٢
١٣	الباحة	١٢٠٠٠	الباحة	٩٥,٠٨٩	٤٩
المجموع		**١٩٥٠٠٠٠**		**١٩,٤٠١,٢٤٨**	**١٥٥٩٥**

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها: وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٦): مساحة الأراضى البيضاء فى المدن تقرير منشور، الرياض.

جدول (٥) : الرتب التشاركية على مستوى جملة المدن الرئيسة فى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

المناطق الإدارية	مساحة المنطقة الإدارية (كم٢)	مساحة الحيز الجغرافى للمدن الرئيسة (كم٢)	الفرق بين المساحة الكلية وجملة مساحة الأحيزة الجغرافية (كم٢)
الرياض	٣٨٠٠٠٠ (٢)	٣٧٦٨ (٢)	٣٧٦٢٣٢ (٢)
مكة المكرمة	١٣٧٠٠٠ (٤)	٦٠٣٠ (١)	١٣٠٩٧٠ (٥)
المدينة المنورة	١٥٠٠٠٠ (٣)	٨٣٨ (٥)	١٤٩١٦٢ (٣)
المنطقة الشرقية	٥٤٠٠٠٠ (١)	١٦٥١ (٣)	٥٣٨٣٤٩ (١)
تبوك	١٣٦٠٠٠ (٥)	١٠٧ (١١)	١٣٥٨٩٣ (٤)
القصيم	٧٣٠٠٠ (١١)	٥٠١ (٦)	٧٢٤٩٩ (١١)
عسير	٨٠٠٠٠ (١٠)	١٢٨١ (٤)	٧٨٧١٩ (١٠)
حائل	١٢٠٠٠٠ (٧)	١٩١ (٩)	١١٩٨٠٩ (٧)
نجران	١٣٠٠٠٠ (٦)	٤٠٨ (٧)	١٢٩٥٩٢ (٦)
الحدود الشمالية	١٠٤٠٠٠ (٨)	٢١٩ (٨)	١٠٣٧٨١ (٨)
الجوف	٨٥٠٠٠ (٩)	١٥٩ (١٠)	٨٤٨٤١ (٩)
جازان	١٣٠٠٠ (١٢)	٣٧ (١٢)	١٢٩٦٣ (١٢)
الباحة	١٢٠٠٠ (١٣)	..... (١٣)	..... (١٣)

المصدر: بناءً على بيانات الجدول رقم (٤).

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	الرتب

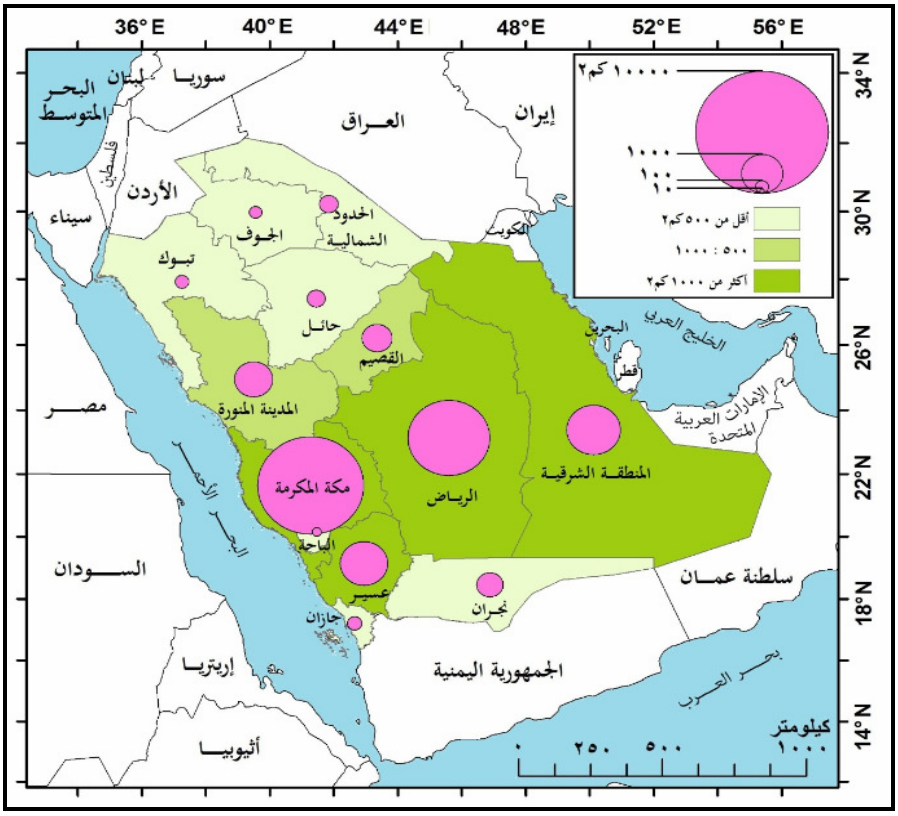

شكل (١٣) : جملة مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

١. جاءت منطقة "الشرقية" الإدارية فى الرتبة رقم (١) من حيث المساحة التى بلغت (٥٤٠) ألف كم^{٢}، وهو ما يساوى (٢٧%) من جملة مساحة المملكة فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وهى فى مجملها تضم (٤) مدن رئيسة فى إطار أحيزة جغرافية بلغت مساحتها (٧٤٦) كم^{٢} فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) ثم زادت لتبلغ (١٦٥١) كم^{٢} فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وهذا يعنى أن مساحة الحيز الجغرافى الذى يشتمل على المدن الرئيسة فى منطقة "الشرقية" يساوى (٠,٣%) من جملة مساحة المنطقة فى عام (٢٠١٥)، وعند إضافة مساحة الأحيزة الجغرافية للقرى، فإن جملة المساحة لاتتجاوز (٠,٥%) فى عام (٢٠١٥)، أى أن جملة مساحة الحيز الجغرافى فى منطقة "الشرقية" لم تبلغ بعد (١%) من جملة مساحة المنطقة. الأمر

الذى يعنى أن مساحة تُقدر بحوالى (٥٣٨) ألف كم^{٢} غير مستغلة، وعن ذلك لا تُسأل الخصائص الطبيعية بقدر ما تُسأل القدرات المجتمعية، وبأكثر دقة الرؤى التنموية. وفى إطار منطقة "الشرقية" يأتى الحيز الجغرافى الذى يشتمل على مدينة "الدمام الحضرية" فى مقدمة الأحيزة، ويليها فى ذلك بالترتيب مدينة "الجبيل"، و"الإحساء"، و"حفر الباطن"، وفى إطار ذات المنطقة فإن مدنها الرئيسة تشتمل على ما يقرب من (١,٣٥) مليون نسمة أى ما يساوى نسبة (٤,٢٩%) من جملة سكان المملكة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، الأمر الذى يعنى أن نسبة (٤,٢٩%) من سكان المملكة يعيشون فى إطار مساحة لا تتجاوز (٠,٣%) من جملة مساحة المنطقة.

٢. تأتى منطقة "الرياض" الإدارية فى الرتبة رقم (٢) من حيث المساحة الإدارية التى تبلغ نحو (٣٨٠) ألف كم^{٢}، أى ما يساوى (١٩,٤%) من جملة المساحة الكلية للملكة، وبصفة عامة تضم المنطقة حيزين رئيسيين مساحتهما (١٩٩٧) كم^{٢} فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، ثم زادت لتبلغ (٣٧٦٨) كم^{٢} فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، أى بزيادة قدرها (١٧٧١) كم^{٢} خلال (١٨) عام؛ الأمر الذى يعنى زيادة مساحة الحيز الجغرافى سنويًا (فى جملته التى يُقصد بها جميع أطره) بما يقرب من (١٠٠) كم^{٢}. وبإضافة مساحة أحيزة القرى الجغرافية، فالأمر سيعني أن مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى المنطقة الإدارية لا تتجاوز نسبة (١%) من جملة المساحة الكلية للمنطقة.

وفى إطار حجم سكانهما فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، فالأمر يعنى أن (٥,٤٢) مليون نسمة فى منطقة "الرياض" الإدارية يعيشون فى أحيزة جغرافية لم تبلغ نسبة مساحتها (١%) من جملة مساحة المنطقة، ويعنى أيضًا أن (١٧,٢٤%) من جملة سكان مدن "المملكة العربية السعودية" يعيشون فى أقل من (١%) من جملة مساحة منطقة "الرياض" الإدارية. ويعنى أخيرًا أن ثمة أحيزة مهيمنة تتصف بقطبيتها الاستحواذية من ناحية، وبشحها التأثيرى كمردود تنموى يمكن للأحيزة الجغرافية الأخرى أن تستفيد منه لا لشيء إلا للنمو المتسارع لهيمنتها القطبية. وهذا أمرٌ لا يتلازم تمامًا مع ما هو موجود فى أصوليات الفكر التنموى. وقد يبدو أن ثمة فرقا بين مساحة الأحيزة الجغرافية بالمنطقة "الشرقية" وبين مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى منطقة "الرياض". وظاهريًا نعم ثمة فرق بينهما بيد أنه من الناحية الواقعية فهما متشابهان إلى حد قريب وذلك فى ظل اختلاف مساحاتهما الكلية.

٣. جاءت منطقة "المدينة المنورة" الإدارية فى الرتبة (٣) على مستوى مناطق "المملكة العربية السعودية" من حيث المساحة، فى ظل مساحة بلغت (١٥٠) ألف كم٢، وهو ما يساوى نسبة (٧,٦%) من جملة مساحة المملكة. وفى المجمل تحتوى المنطقة على مدينتين رئيسيتين هما مدينة "المدينة المنورة"، ومدينة "ينبع البحر"، وبدقة عمرانية تحتوى المنطقة على مدينة رئيسة تتمثل فى "المدينة المنورة" من ناحية ومدينة تابعة هى "ينبع البحر" من ناحية أخرى. وكلاهما يقع فى إطار حيزين جغرافيين بلغت مساحتهما (٨٣٨) كم٢ فى عام (٢٠١٥)، وهو ما يساوى نسبة (٠,٥%)، من جملة نسبة مساحة المنطقة الإدارية بعد زيادة قدرها (٤١١) كم٢ عما كانت عليها المساحة فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، وبناءً على ذلك يمكن القول بأن مساحة الأحيزة الجغرافية الرئيسة على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية زادت الضعف خلال فترة زمنية لم تتجاوز (٢٣) عامًا. وبإضافة مساحة الأحيزة الجغرافية لقرى المنطقة نجد أنها لا تتجاوز نسبة (٠,٦%)، الأمر الذى يعنى أن نسبة (٩٩,٤%) من نسبة مساحة المنطقة الإدارية غير مستغل ولم يخضع للتنظيم المكانى. وفى إطار حجم سكانهما فى تقدير عام (٢٠١٥) – والذى بلغ نحو (١,٣٣) مليون نسمة – فالأمر يعنى أن (٧%) من جملة سكان المدن الرئيسة فى المملكة يعيشون فى مساحة تبلغ نسبتها (٠,٥%) من نسبة مساحة منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

٤. جاءت منطقة "مكة المكرمة" الإدارية فى الرتبة رقم (٤) من حيث المساحة التى بلغت (١٣٧) ألف كم٢، وهو ما يساوى نسبة (٧%) من جملة المملكة. وتضم المنطقة نحو (٤) مدن رئيسة تبلغ جملة أحيزتها الجغرافية (٦٠٣٠) كم٢، وهو ما يعادل نسبة (٤,٤%) من جملة مساحة المنطقة الإدارية، وبإضافة مساحة أحيزة القرى الجغرافية على مستوى المنطقة الإدارية؛ فإن نسبة أحيزتها بصفة عامة يمكن أن تصل إلى (٤,٧%) من جملة مساحة المنطقة. بيد أن هذه النسبة لم تمنعها فى أن تأتى فى الرتبة (الخامسة) من حيث مساحة الأراضى غير المستغلة على مستوى المملكة. وفى إطار منطقة "مكة المكرمة" الإدارية، جاءت مساحة الحيز الجغرافى الذى يشمل مدينة "جدة" فى مقدمة مساحة الأحيزة على مستوى مدن المنطقة؛ حيث بلغت مساحته (٥١١٨) كم٢ أى ما يمثل نسبة (٨٢%) من جملة مساحة أحيزة المدن الرئيسة فى منطقة "مكة المكرمة" الإدارية.

٥. وبصدد منطقة "مكة المكرمة" الإدارية تحديدًا، فما يجب الانتباه إليه هو زيادة مساحة أحيزتها الجغرافية بنحو (٤٢٦٥) كم^{٢} خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، الأمر الذى يعنى أن مساحة أحيزتها كانت تتسع بمقدار (٢٣٦) كم^{٢} سنويًا، وهى بذلك تتقدم على منطقة "الرياض" التى كانت تتسع أحيزتها الجغرافية بمقدار (٩٨) كم^{٢} سنويًا، ومنطقة "الشرقية" التى كانت أحيزتها الجغرافية تتسع بمقدار (٥٠) كم^{٢} سنويًا، ومنطقة "المدينة المنورة" التى كانت تتسع أحيزتها الجغرافية بمقدار (١٨) كم^{٢} سنويًا وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٤).

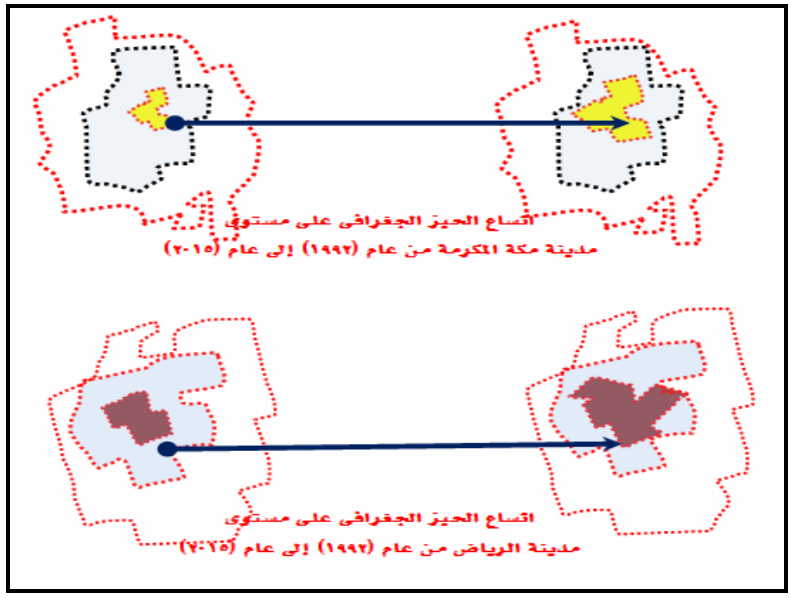

شكل (١٤) : اتساع الأحيزة الجغرافية على مستوى مدينتى مكة المكرمة والرياض خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

٦. وفى إطار منطقة "مكة المكرمة" الإدارية، فيقطن أحيزتها الجغرافية الرئيسة ما يقرب من (٥,٥٤) مليون نسمة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، بل ويزيدون عن ذلك فى حالة إضافة سكان مدينة "الحورية" ليبلغ (٦) مليون نسمة وهو ما يمثل نسبة (٣٢%) من جملة السكان على مستوى المدن الرئيسة فى المملكة؛ وفى عبارة ثانية تعيش نسبة (٣٢%) من جملة سكان المدن الرئيسة على مستوى المملكة فى ظل مساحة تقدر نسبتها بـ (٤%) من جملة مساحة منطقة "مكة المكرمة"، وفى عبارة ثالثة

يمكن القول بأنه تعيش نسبة (٣٢%) من جملة سكان المدن الرئيسة على مستوى المملكة فى ظل مساحة تقدر نسبتها بـ (٠,٣١%) من جملة مساحة المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية". وفى عبارة رابعة فإن ما يقرب من ثلث السكان على مستوى المملكة يعيشون فى أقل من نسبة (١%) من جملة مساحة المملكة. وفى عبارة أخيرة تختص بالتنمية على مستوى منطقة "مكة المكرمة" الإدارية، فأمرها يخضع فى ظل ما سبق، إلى ما يمكن تسميته بـ "التكافل المكانى"، ذلك التكافل الذى تسعى من خلاله كافة الأحيزة الجغرافية أن تستفيد من فوائض التنمية التى قد تزيد عن احتياجات مدينة "مكة المكرمة".

٧. يمكن القول إنه فى إطار الرتب (الأربع) سالفة الذكر التى تبلغ مساحة مناطقها الإدارية (١,٢) مليون كم^{٢} (أى ما يساوى نسبة ٦١% من نسبة جملة مساحة المملكة)، وفى إطار حجم سكان مدنها الرئيسة الذى يبلغ (١٣,٨٢) مليون نسمة (أى ما يساوى نسبة ٧٣%) من نسبة جملة سكان المدن الرئيسة فى المملكة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، وفى إطار جملة مساحة أحيزتها الجغرافية التى تبلغ (١٢) ألف كم^{٢}؛ فالأمر يعنى أن نسبة (٧٣%) من سكان المدن الرئيسة تعيش فى أحيزة جغرافية تبلغ نسبتها (٠,٦%) من جملة مساحة المملكة. وفى عبارة ثانية فالأمر يعنى أن أكثر من ثلثى سكان المملكة يعيشون فى مساحة لم تبلغ (١%) من جملة مساحة المملكة. وفى عبارة أخيرة تختص بالتنمية فالأمر يتجاوز فى حدته التوازن الإقليمى.

٨. وفى إطار المناطق (الأربع) سالفة الذكر، يمكن القول بأن مساحة أحيزتهم الجغرافية الرئيسة تبلغ بعد إضافة مساحة الأحيزة الجغرافية للقرى نحو (١٢,٥) ألف كم^{٢} وهو ما يمثل ٠,١٠%) من جملة مساحة المناطق الأربع التى تتجاوز مساحتها (١,٢) مليون كم^{٢}. وبناءً على ذلك فإن المساحة الكلية للمناطق تحمل العديد من الامكانات التى يمكن أن تُسهم فى تعظيم سبل التنمية شريطة وجود نظام مجتمعى لديه رؤية تنموية واضحة تدرك تمامًا ما تنطوى عليه هذه المناطق من إمكانات تنموية فى ظل فترات زمنية بنائية.

٩. جاءت منطقة "تبوك" فى الرتبة رقم (٥) على مستوى مساحة المناطق الإدارية حيث بلغت (١٣٦) كم^{٢}، غير أنها جاءت فى الرتبة رقم (١١) على مستوى مساحة أحيزتها الجغرافية فى عام (٢٠١٥)، وذلك بواقع مساحى بلغ (١٠٧) كم^{٢}، أى ما يساوى نسبة

(٠,٠٨%) من جملة المساحة الكلية للمنطقة. وبإضافة مساحة أحيزة القرى الجغرافية، فالظن أن نسبة المساحة المستغلة فى منطقة "تبوك" لم تزد عن نسبة (٠,١%)، الأمر الذى يعنى أن المساحة غير المستغلة تبلغ نسبتها (٩٩,٩%) من جملة مساحة المنطقة وهى بذلك تأتى فى الرتبة رقم (٤) على مستوى المناطق الإدارية غير المستغلة.

١٠. جاءت منطقة "عسير" فى الرتبة رقم (١٠) من حيث مساحة المنطقة الإدارية حيث بلغت (٨٠) ألف كم٢، فى حين تقدمت مرتبتها إلى رقم (٤) فيما يتعلق بمساحة أحيزتها الجغرافية حيث بلغت (١٢٨١) كم٢، أى ما يساوى نسبة (١,٦%). ومما يجدر ذكره أن مساحة أحيزتها زادت بنحو (١٠٨٢) كم٢ عما كانت عليه فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، الأمر الذى يعنى أن مساحة أحيزتها الجغرافية كانت تتسع (٦٠) كم٢ سنويًا، وهى بذلك تقدمت فى مقدار نموها السنوى عن منطقتى الشرقية"، و"المدينة المنورة" الإداريتين ولها أسبابها. وبصدد الفرق بين المساحة الكلية لمنطقة "عسير" الإدارية، وبين جملة مساحة أحيزتها الجغرافية فيمكن القول إنها تأتى فى الرتبة رقم (١٠) على مستوى مناطق المملكة وذلك بواقع مساحة بلغت (٧٩) ألف كم٢ أى ما يساوى نسبة (٩٨,٤%) من جملة مساحة المنطقة الإدارية، متقدمة فى ذلك عن منطقة "القصيم" الإدارية التى تقل مساحتها بمقارنتها. وبصدد التنمية فالأمر يعنى أنه ليس هناك ضابط محدد لديه أفضلية أحادية من شأنه أن يُسهم فى زيادة نمو مساحة الأحيزة الجغرافية.

١١. وبخصوص المناطق الإدارية الأخرى التى تتمثل بالترتيب فى "نجران"، و"حائل"، و"الحدود الشمالية"، و"الجوف"، و"القصيم"، و"جازان"، و"الباحة"، فجميع رتب مساحة أحيزتهم الجغرافية تأتى متأخرة عند مقارنتها برتب المناطق الإدارية الأخرى، بداية من "القصيم" حيث بلغت مساحة حيزها الجغرافى (٥,١) كم٢ – أى ما يساوى نسبة (٠,٦٨%)، من جملة مساحة المنطقة– مرورًا بمساحة الأحيزة فى منطقة "نجران"، و"الحدود الشمالية"، و"حائل"، و"الجوف" بالترتيب وانتهاءً بمنطقة "جازان" حيث بلغت مساحة أحيزتها (٣٧) كم٢ – أى ما يساوى نسبة (٠,٢٨%) من جملة مساحة المنطقة– الأمر الذى يعنى أن تلك المساحة لم تتسع إلا بمقدار (واحد) كم٢ عما كانت عليه فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م).

وفى ضوء بيانات الجداول أرقام (٣)، و(٤)، و(٥)، فأمر خصائص المناطق الإدارية يتصف بالتباين وعدم التوازن فيما بينها، حتى أنه يمكن القول بأن إمكانية تنميط رتب هذه المناطق فى مجموعات محددة قد تجاوز حد الثنائية كمجموعتين رئيسيتين ليصل إلى حد التعددية التى تصل إلى حد الإضطراب، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٥). وعندما يتعلق الأمر بأثر ذلك على التنمية، فهذا يعنى أنه لزامًا على رؤى الخريطة التنموية على مستوى "المملكة العربية السعودية" أن تعى تمامًا أن كل منطقة كادت أن تكون لها شخصيتها الجغرافية وكذلك مدخلاتها التنموية التى تختلف بها عن غيرها من المناطق الأخرى. وفى عبارة تسعى لاختزال كل ما يختص بمساعى التنمية على مستوى "المملكة العربية السعودية"، فيمكن القول إنه: لن تستطيع مناطق "المملكة العربية السعودية" الإدارية أن تنهض فى ظل رؤية تنموية موحدة، أو فى ظل رؤية تنموية كلية، إنما ما تحتاجه هو أن يكون – على الأقل – لكل منطقة إدارية رؤيتها التنموية الخاصة التى تؤهلها بعد ذلك للالتحاق والتناغم مع الرؤية الكلية الموحدة.

ثالثاً – تطور العلاقة بين مساحة الأحيزة الجغرافية وحجم سكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى عامى (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) و (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) :

ولأن "الحيز الجغرافى" ما هو إلا إطار مكانى محدد، يتصف بمجموعة من العلاقات التى تعكس قدرة المجتمع التنظيمية خلال زمن محدد، ولأن التنمية فى مجملها جزء من بنية "النظام المجتمعى" على مستوى أحيزته الجغرافية، ولأن الحجم السكانى يعد أحد المتغيرات الرئيسة التى تتوقف عليها مدخلات قدرة المجتمع التنظيمية؛ كان من الأهمية بمكان محاولة إدراك العلاقة بين ما تعنيه القدرة الاحتمالية التنموية فى الأحيزة الجغرافية، وبين ما تعنيه قدرة المجتمع التنظيمية. وفى إطار ذلك ... فهل مساحة "الأحيزة الجغرافية" تتوافق مع أحجام سكان المدن الرئيسة والمتوسطة على مستوى المملكة؟. فى حقيقة الأمر، فالإجابة عن هذا السؤال تتخذ منحيين: الأول يرتبط بمدى قدرة الأحيزة الجغرافية على تلبية احتياجات قاطنيها وهذا أمرٌ نسبى تختلف فيه الأحيزة بعضها عن بعض، أما المنحى الثانى فيرتبط بمدى قدرة السكان على التوطن فى أحيزة معينة وفق مجموعة من الإجراءات ظاهرها يرتبط بالسياسات الحضرية، وباطنها يرتبط بالتعايشات الوظيفية؛ ومن ثم فأمر العلاقة إنما يرتبط بحدود وإمكانات سرعة النمو الطبيعى من ناحية، وبين خصائص النمو غير الطبيعى الذى يتوقف على تدفقات الهجرة التى تنتهى إلى المدن كمقصد من مقاصد التعايشات الوظيفية

ومن بعدها السياسات الحضرية للدولة من ناحية أخرى. ويحمل الجدول رقم (٦) بين ثناياه تلك الحقيقة غير المعلنة التى يشترط لإدراكها مقارنة ما كانت عليه الأحجام السكانية للمدن الرئيسة (باعتبارها أطر جزئية فى الأطر الكلية للأحيزة الجغرافية) فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) من ناحية، وما انتهى إليه حالها فى ظل تقدير السكان فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) وفى ضوء الجدول رقم (٦) يتضح ما يلى:

١. تمثل مدينة "الرياض" قمة الهرم السكانى من حيث الحجم على مستوى المملكة العربية السعودية، حيث زاد حجم سكانها من (٢,٧٧) مليون نسمة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى (٥,١٨) مليون نسمة فى ظل تقدير السكان فى عام (٢٠١٥) بزيادة تقدر بـ (٢,٤١) مليون نسمة وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز (١٨) عام. ويمكن القول بأن حجم سكانها قد تضاعف فى ظل فترة زمنية لم تتجاوز العقدين. وبصدد مدينة "الرياض" أيضًا فإن الزيادة لم تقتصر على حجم السكان فحسب، بل زادت مساحة حيزها الجغرافى من (١٩٢٥) كم^{٢} إلى (٣٦٥٧) كم^{٢} خلال تلك الفترة بمقدار (١٧٣٢) كم^{٢}. الأمر الذى يعنى أن الحيز الجغرافى للمدينة كانت تُضاف إليه سنويًا مساحة (٩٦) كم^{٢} خلال فترة الزيادة.

وبعبارة أخرى، فإن الوسط البيئىّ أو الطبيعى المحيط بمدينة "الرياض" كانت تُقتطع منه مساحة (٩٦) كم^{٢} سنويًا لتتحول إلى جزء من إطار الحيز الجغرافى العام بفاعلية زيادة حجم سكان مدينة "الرياض" بـ (٢٨٨) ألف نسمة سنويًا.

٢. تأتى مدينة "جدة" فى الرتبة (٢) من حيث زيادة حجم السكان على مستوى المملكة، حيث زاد حجمها من (٢,٠٤) مليون نسمة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى (٣,٤٥) مليون نسمة فى ظل تقدير السكان فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، بزيادة سكانية بلغ حجمها (١,٤١) مليون نسمة فى فترة زمنية لم تتجاوز العقدين، وهذا يعنى زيادة سنوية بلغت (٧٨) ألف نسمة سنويًا. وبصدد حيزها الجغرافى فقد بلغت مساحته (٥١١) كم^{٢} فى ظل تقدير السكان في عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) وهذا يعنى زيادة قدرها (٤٣٧١) كم^{٢} خلال فترة زمنية قوامها (١٨) عامًا، وذلك عند مقارنتها بما كانت عليه فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) حيث كانت تبلغ (٧٤٧) كم^{٢}. وفى المجمل فأمر مدينة "جدة" كان يعنى خلال الفترة من تعداد عام (١٩٩٢)، إلى تقدير السكان فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، زيادة في حجم السكان بلغت (٧٨) ألف نسمة كان يقابلة زيادة فى مساحة الحيز الجغرافى بلغت نحو (٢٤٣) كم^{٢} سنويًا خلال ذات الفترة.

جدول (٦) : تطور حجم سكان المدن الرئيسة ومساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى المملكة العربية السعودية فى عامى (١٩٩٢) و (٢٠١٥).

م	المدن الرئيسة	حجم السكان فى عام (١٤١٣)/(١٩٩٢) (نسمة)	مساحة الحيز الجغرافى فى عام (١٤١٣)/(١٩٩٢) (كم٢)	حجم السكان فى عام (١٤٣٧)/(٢٠١٥) (نسمة)	مساحة الحيز الجغرافى فى عام (١٤٣٧)/(٢٠١٥) (كم٢)
١	الرياض	٢٧٧٦٠٩٦	١٩٢٥	٥,٢٣٦,٩٠١	٣٦٥٧
٢	جدة	٢٠٤٦٢٥١	٧٤٧	٣,٤٥٦,٢٥٩	٥١١٨
٣	مكة المكرمة	٩٦٥٦٩٧	٩١٠	١,٥٧٨,٧٢٢	٩١٢
٤	المدينة المنورة	٦٠٨٢٩٥	٤١٣	١,١٥٢,٩٩١	٨١٠
٥	الدمام الحضرية	٤٨٢٣٢١	٥١١	١,٠٢٤,٤٠٩	١٠١٨
٦	الاحساء الحضرية	٤٤٤,٩٧٠	١٢٥	١,٠٤١,٨٦٣	١٦١
٧	الطائف	٤١٦١٢١	١١٨	٨٨٤,٥٩٧	١٥٨
٨	تبوك	٢٩٢٥٥٥	٩٥	٥٥١,١٢٤	١٠٧
٩	بريدة	٢٤٨٦٣٦	١٤٧	٥٩٠,٣١٢	٣٤٨
١٠	خميس مشط	٢١٧٨٧٠	١٧٠	٥٠٣,٠٠٠	١٢٥١
١١	حائل	١٧٦٧٥٧	١٣٠	٣٦٣,٢٧٨	١٩١
١٢	نجران	٩٠٩٨٣	٢٧٠	٣٤٤,٣٧٩	٤٠٨
١٣	حفر الباطن	١٣٧٧٩٣	٧٧	٣٩٠,٢٨٢	٧٩
١٤	الجبيل	١٤٠٨٢٨	٣٣	٣٧٨,٩٤٦	٣٩٣
١٥	أبها	١١٢٣١٦	٢٩	٣٦٥,٧٣٨	٣٠
١٦	الخرج	١٥٢٠٧١	٧٢	٣٧٦,٣٢٥	١١١
١٧	ينبع البحر	١١٩٨١٩	١٤	٢٧٠,٣٦٩	٢٨
١٨	عرعر	١٠٨٠٥٥	٩٣	١٧٤,٣٥٥	٢١٩
١٩	عنيزة	٩١١٠٦	٤٢	١٦٣,٧٢٩	١٥٣
٢٠	سكاكا	٦٥٧٩٣	١١٠	١٧٦,٢٦٦	٢٣٩
٢١	جازان	٥٦٥٦٥	٣٦	١٣٤,٧٦٤	١٢٢
٢٢	القريات	٧٢٩٢١	٢١	١٤٧,٥٥٠	١٠٣
٢٣	الباحة	١٥٥٨٧	١٤	٩٥,٠٨٩	٦٧
المجموع		**٩,٨٣٩,٤٠٦**	**٦٠٨٨**	**١٩,٤٠١٢٤٨**	**١٥٥٩٥**

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها ما يلى:

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٦): تقديرات السكان فى منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٦): مساحة الأراضى البيضاء فى المدن تقرير منشور، الرياض.

٣. عند مقارنة زيادة حجم السكان السنوى، بين مدينتى الرياض" و"جدة"، يتضح أن الزيادة السكانية كانت لصالح مدينة "الرياض" خلال الفترة من تعداد عام (١٤١٣هـ)//(١٩٩٢م) إلى تقدير عام (٢٠١٥)، بفارق سنوى بلغ حجمه (٥٦) ألف نسمة. بيد أن الصالح هذا يختلف عند مقارنة الزيادة فى مساحة أحيزتهما الجغرافية، حيث إنه كان لصالح مدينة "جدة" بمقدار بلغ (١٤٧) كم^{٢}، أى أن الزيادة السكانية كانت لصالح مدينة "الرياض" والزيادة فى مساحة الحيز الجغرافى كانت لصالح مدينة "جدة"؛ وهذا يعنى أن التركز السكانى كان الصفة الغالبة فى مدينة "الرياض" فى حين كان الانتشار العمرانى الصفة الغالبة لمدينة "جدة".

٤. تأتى مساحة الحيز الجغرافى الذى يشمل مدينة "الدمام الحضرية" فى الرتبة (٢) على مستوى "المملكة العربية السعودية"، حيث زادت نسبته بنحو (٥٠%) عما كانت عليه فى عام (١٤١٣هـ)//(١٩٩٢م)، حيث كان يبلغ (٥١١) كم^{٢}، متفوقاً فى ذلك على نسبة زيادة مساحة الحيز الجغرافى الذى يشمل مدينة "الرياض". وفى حقيقة الأمر فإن زيادة مساحة الحيز الجغرافى الذى يشتمل مدينة "الدمام الحضرية" يتوافق بدقة مع حجم سكان المدينة الذى زاد من (٤٨٢) ألف نسمة إلى (١,٠٢٣) مليون نسمة خلال ذات الفترة، وهذا لا يعنى إلا أمرًا واحداً هو أن زيادة مساحة الحيز الجغرافى لمدينة "الدمام الحضرية" كان أمرًا مقصودًا وبدقة عالية جدا من التوجيه، ولا يتم ذلك إلا فى ظل سياسات حضرية حادة لم تقبل إلا بالرؤية التنموية التى رُسمت لها.

٥. وفيما يتعلق بمدينة "مكة المكرمة" فإن الحيز الجغرافى الذى يشملها لم يزد إلا قليلاً، بل يمكن القول بأنه لم يزد اتساعًا إلا بمقدار (٢) كم^{٢} خلال فترة زمنية قوامها عقدين، بيد أن هذه القلة لم تنسحب على زيادة حجم السكان حيث تجاوزت (١,٥٧) مليون نسمة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م)، وهذا يعنى أن زيادة حجم سكان مدينة "مكة المكرمة" كانت تتم فى ذات إطار مساحة الحيز الجغرافى للمدينة الذى لم يزد إلا بمقدار كيلو مترين خلال الفترة من عام (١٩٩٢) إلى عام (٢٠١٥)، كما يعنى أيضًا أن مدينة "مكة المكرمة" استوعبت الزيادة السكانية بصورة رأسية أكثر منها أفقيًا من ناحية، ومن ناحية أخرى استغلت فراغاتها البينية فى إطار حيزها الجغرافى بصورة استثمارية أكثر منها سكانيًا.

٦. **يمكن القول** وبشكل واضح أن زيادة مساحة الحيز الجغرافى الذى يشمل على مدينة "المدينة المنورة" كادت أن تتفق تمامًا مع زيادة حجم سكان المدينة. فلقد زادت من

(٤١٣) كم^{٢} فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى (٨١٠) كم^{٢} فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وفيما يختص بحجم سكان المدينة؛ فقد زاد من (٦٠٨) ألف نسمة فى تعداد عام (١٤٣٧هـ)/(١٩٩٢م) إلى (١,١٥) مليون نسمة فى تقدير (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وفى ظل بيانات الأحيزة الجغرافية ومدنها الرئيسة؛ فإن هذا التوافق لا يوجد فى أى مدينة أخرى من المدن الرئيسة على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة.

٧. يحتل الحيز الجغرافى الذى يشمل مدينة "ينبع البحر" الرتبة الأخيرة على مستوى جملة الأحيزة الجغرافية للمدن الرئيسة والمتوسطة فى المملكة حيث بلغ فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، نحو (٢٨) كم^{٢} وذلك بزيادة قدرها (١٤) كم^{٢} عما كان عليه فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م). والحقيقة أن الضابط هنا لم يكن سوى البحر، وبأكثر دقة، ميناء "ينبع البحرى" الذى نمت حوله المدينة فى شكل من أنصاف الدوائر كادت تختزل شكل الميناء نفسه.

٨. تكاد مساحة الأحيزة الجغرافية التى تشتمل على مدينتى "جازان"، و"القريات" أن تتصف بالتساوى، كما أنهما تتشاركان الرتبة الأخيرة من حيث حجم سكانهما الذى بلغ (١٤٠) ألف نسمة لكل منهما فى تقدير عام (٢٠١٥).

وبصفة عامة فإن بيانات الجدول رقم (٦) تحمل بين طياتها المزيد من اتجاهات الجغرافيات ومنها اتجاه علاقة الارتباط بين مساحة الأحيزة الجغرافية من ناحية وبين حجم سكان مدنها الرئيسة والمتوسطة من ناحية أخرى، على مستوى المناطق الإدارية، حيث إنها لا تحتاج إلى تحليل إحصائى بقدر ما تحتاج إلى مطالعة نظرية، ولسوف يكون مجمل النتيجة أنه لا علاقة بنائية. وبحساب معامل الارتباط فالعلاقة لا تتجاوز (٠,٢٥)، وهذا يعنى أنها موجودة غير أنها علاقة (ضعيفة). وبناءً على ذلك وفى إطار مدخلات الفكر التنموى، فإن العلاقة بين قدرة المجتمع التنظيمية، وبين ما تعنيه القدرة الاحتمالية التنموية على مستوى الأحيزة الجغرافية، يمكن اختزالها فى عبارة واحدة هى:"التركز الشديد والتفريغ"،أى تركز كل المدخلات التى من شأنها أن تسهم فى التنمية على المدن الرئيسة، وتأجيل المدخلات التى من شأنها أن تسهم فى التنمية على مستوى المدن المتوسطة والصغيرة، والريف، والهجر، إلى أن يصبح للمدن الرئيسة فوائض تنموية من ناحية أخرى.

والحقيقة أن تلك العلاقة ليست بجديدة، فلقد أوضحها "عمر الفاروق" فى دراسته عن الخريطة السكانية للمملكة فى عام (١٣٩٩هـ)/(١٩٧٨م) (أى منذ ما يقرب من ٣٨ عامًا)،

كما أوضح أن تلك العلاقة هى اللاحقة على علاقة أخرى يمكن اختزالها فى عبارة واحدة هى "التركز والتبعثر" (عمر الفاروق، ص ١٨٢). ولعل القيمة هنا تكمن فى محاولة إدراك نتاج هذه العلاقة بعد أربعة عقود من وجوديتها.

وبناءً على ذلك، فإن واقعية الأحيزة الجغرافية فى "المملكة العربية السعودية" ودلالات أهميتها الوجودية باعتبارها ركيزة التكوين والتأثير فى بنية النظام المجتمعى تتصف بالتركز الذى أفضى إلى المحدودية وعدم التوازن. وفى إطار ذلك يمكن القول بأن خطوات البناء ومدخلات الفكر التنموى الذى تم الأخذ بها خلال الفترة من عام (١٣٥١هـ)/(١٩٣٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) وكان نتاجها العلاقة سالفة الذكر؛ كانت تعتمد على فكر الدفع إلى الأولويات دون فكر محاولة استنهاض التبعات. كانت تعتمد على فكر النتيجة السريعة الملموسة بدلاً من انتظار النتيجة إلى حين تنضج. ومن ثم، فالاستحواذ الحضرى، أو عدم التوازن الحضرى، أو حتى المدن المهيمنة أو المدن القطبية، ما هى إلا نتاج هذا الفكر التاريخى. الذي كان نتاج البناء الجزئى السهل دون الكلى الصعب. وربما يُظن أن الأخذ بخطوات هذا الفكر كان الاتجاه الأمثل للواقعية التعايشية التى تغيرت خلال الفترة من عام (١٣٩٠هـ)/(١٩٧٠م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وهذا قولٌ صحيح، بيد أنه لم يكن الأنسب، فهناك فرق بين الأخذ بفكر من شأنه أن يستنهض الأمكنة كمحاولة لترسيخ قواعد تُستدعى عليها التنمية فى مرحلة معينة وتحديدًا بداية من عام (١٣٩٠هـ)/(١٩٧٠م)، وبين أن يستمر ذات الفكر الاستنهاضى حتى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) دون أن يكون هناك قواعد يمكن أن تُستدعى عليها التنمية إلا فى أمكنة محدودة دون غيرها، لا لشيء إلا لأن لكل زمن فعله، ولكل الجغرافيات مدخلاتها التنموية التى تُستنهض بها.

المحور الثانى

الأحيزة الجغرافية والواقعية السكانية
على مستوى المملكة العربية السعودية

فى إطار تحقيق أهداف الدراسة، انْتُهى فى المحور الأول إلى العديد من النتائج، منها أن واقعية الأحيزة الجغرافية فى "المملكة العربية السعودية"، ودلالات أهميتها الوجودية، باعتبارها ركيزة التكوين والتأثير فى بنية النظام المجتمعى فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، تتصف بتركز السكان ومدخلات التنمية فى مدن محددة دون عمومية المدن الأخرى، ولعل ذلك أسهم فى ترسيخ صفة التباين وعدم التوازن الذى خلَصت إليه المناطق الإدارية على مستوى المملكة حتى أضحت مجموعة من الطبقات الجغرافية الذاتية، وتكاد كل واحدة فيها أن تكون واقعية مختلفة عن الأخرى. ولما كان النظام الحضرى أحد المدخلات الرئيسة فى بنية النظام المجتمعى، ولما كان التوزيع الهرمى المتوازن فى بنية النظام الحضرى يعد من أهم المدخلات الدافعة فى التنمية (وليام باركر، ١٩٩٨، ص ٢٩)، فهل نموذج توزيع الأحيزة الجغرافية الذى تسوده مدينة واحدة مسيطرة، أو عدد محدود من المدن الكبيرة، يعد عائقًا للتنمية؟.

وفيما يتعلق بالإجابة عن هذا السؤال؛ فيرى "الخريفى" أن النظام الحضرى فى المملكة لا يقع ضمن النمط السائد فى أغلب الدول النامية، الذى يتصف بهيمنة كبيرة لمدينة واحدة[١]. فمدينة "الرياض" ليست المدينة الطاغية على مستوى الدولة فى تأثيرها الاقتصادى، والسياسى، ولا فى مركزها الدينى، أو الاجتماعى، أو الثقافى، أو العلمى، ولا حتى فى تأثيرها الإدارى (رشود محمد الخريفى، ١٩٩٨، ص ص ٩٥-٩٨). وبالإضافة إلى ذلك فقد قلل "الخريفى" من الفوارق الحجمية بين المدن كون المملكة مكونه من أقاليم جغرافية والحقيقة، أن الطرح السابق، قد يُظن أنه يعبر عن رأيًا ذاتى، بيد أنه طرحًا من المهم الإلمام به، ولكن ليس فيما يتعلق بالهيمنة وعلاقة ذلك بالنظام الحضرى – فهذا أمرٌ كفلته الواقعية التعايشية – إنما فيما يتعلق بأن المملكة العربية السعودية" مكونه من أقاليم جغرافية، وبدقة من طبقات جغرافية وذلك على نحو ما تبين من خلال المحور الأول بالدراسة. ولذلك، فإن الإجابة على السؤال السابق تتطلب جملة من الخطوات تتمثل فيما يلى:

---

(١) يُلاحظ اعتماد الباحث على مؤشر الهيمنة كاتجاه معرفى للوقوف على طبيعة النظام الحضرى فى المملكة العربية السعودية.

- تحرى مجموعة من الضوابط التى يمكن من خلالها اختيار المدن التى ستجرى عليها الدراسة فى إطار كليتها الجامعة.
- اختيار الأسلوب الاحصائى الأنسب.
- دراسة مقارنة لبنية توزيع المدن فى فترتين مختلفتين متتاليتين.

وفيما يلى محاولة ذلك.

أولاً – ضوابط اختيار المدن والأسلوب الاحصائى الأنسب :

يتكون النظام الحضرى (أو نظام المدن) من مجموعة من التجمعات التى تتصف كمراكز حضرية فى إطار حيز جغرافى محدد، ويستند وجوده على تفاعل عناصره، حيث ترتبط تلك المدن بعلاقات وظيفية متبادلة لتشكل فيما بينها نظامًا تعايشيًا متكاملاً (ثائر عياصرة، ٢٠١٤، ص ٤١٧). وبناءً على ذلك فإن بنائية النظام الحضرى تستند إلى مجموعة من الضوابط الشرطية التى تكفله وتتكون مما يلى:

- مجموعة من التجمعات السكانية.
- وجود حيز جغرافى محدد.
- تفاعل عناصره الوظيفية.
- نظامًا تعايشيًا متكاملاً.

وبناءً على ذلك، فالدراسات التى يُسعى من خلالها إلى التعرف على بنية النظام الحضرى بصورة واضحة فى دولة ما ويُنتفى فيها أحد الضوابط الشرطية سالفة الذكر، فإنها ستفتقد الفاعلية التى من شأنها أن تُسهم فى دعم القرار.

وبناءً على ذلك، فإن هذا المحور من الدراسة ليس بصدد التعرف على تفصيلية بنائية النظام الحضرى على مستوى "المملكة العربية السعودية"، بقدر ما هو محاولة للتعرف على العلاقة بين أحجام المدن السكانية على مستوى "المملكة العربية السعودية"، باعتبارها أحد المدخلات الرئيسة فى بنية النظام الحضرى التى تُسهم فى معرفة الاتجاه الذى تسلكه واقعيته التعايشية.

ولعل من الأمور التى يجب الانتباه إليها بصدد محاولة الاقتراب من مستوى معرفى دقيق لهذه العلاقة؛ ما يرتبط بتحديد الحجم الأعلى والحجم الأدنى فى بنائية تلك المدن. وبخصوص الحجم الأعلى، فهذا أمر يكفله حجم سكان المدينة الأولى ولا خلاف فى ذلك، أما الحجم الأدنى للمدن، فلا تكفله سوى مجموعة من المعايير التى تختلف فيما بينها الدول.

وفيما يتعلق بـ "المملكة العربية السعودية" فإن الحجم السكانى الأدنى اللازم للحيز الجغرافى حتى يكون حضريًا هو (٥٠٠٠) نسمة (وليام باركر فرسبى، ١٩٩٨، ص ٣٠). وهنا تكمن المشكلة، ففى ضوء ما يجمله الجدول رقم (٧) يتبين أن عدد المدن فى تطور مستمر، وبناءً على تقسيمها إلى أنماط حجمية من حيث السكان، فإن المدن الأقل من (٢٥) ألف نسمة فى تطور يتصف بالطفرة. فزاد عددها من (١٣٠) مدينة فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى (١٨٧) مدينة فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، وهو ما يمثل نسبة (٦٥%) من جملة المدن فى ذات العام. ولما كان النظام الحضرى يستند وجوده على تفاعل عناصره، فهذا يعنى أن جميع المدن يجب أن تُؤخذ فى الاعتبار عند معالجة العلاقة بين أحجام المدن السكانية. وهنا تكمن المشكلة، وبأكثر دقة يكمن الخطأ، وذلك لأن العدد الأكبر فى المدن الأقل من (٢٥) ألف نسمة ستكون بمثابة أعباء إحصائية تكرارية الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى عدم فاعلية المعالجة. وبناءً على ذلك، وسعيًا للاقتراب من مستوى دقة مناسب، فإن الدراسة ستتخذ من (١٠٠) الأعلى حجمًا من الناحية السكانية فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) وتقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) المجال التطبيقى لفهم العلاقة بين أحجام المدن السكانية ودور ذلك فى التنمية على مستوى المملكة[١]. وفيما يتعلق باختيار الأسلوب الإحصائى الأنسب لمعرفة اتجاهات هذه العلاقة، يمكن القول بأن هناك العديد من الأساليب التى حاولت أن تقترب من ذلك ومنها: "مؤشر الهيمنة Primacy Index"، و"نسبة تركز المدن City Concentration Ratio"، ومؤشر "التوازن الحضرى". والحقيقة أن كافة الأساليب السابقة تتصف بدقتها الواضحة فى حالة تطبيقها على مستوى أقاليم معينة أو مناطق إدارية محددة، أما عندما يتعلق الأمر بدراسة النظام الحضرى على مستوى المملكة بما تنطوى عليه من مناطق إدارية تتصف بالتباين، فإن الأنسب هو استخدام الأسلوب الاخصائى الذى يعتمد على قاعدة (الرتبة/الحجم) "The Rank Size Rule". وبناءً على ذلك، وكمحاولة لإدراك العلاقة بين أحجام المدن السكانية باعتبارها أحد المدخلات الرئيسة فى بنية النظام

---

(١) من الأمور الكاشفة عن طبيعة النظام الحضرى الذى تنتمى إليه المدن الرئيسة والمتوسطة على مستوى المملكة وفق بيانات تقدير السكان فى عام (٢٠١٥) أنه فى حالة إذا كان الحد الأدنى للمدن التى تم تحديدها وفق الضوابط سالفة الذكر يبلغ (٥) آلاف نسمة – وذلك على غرار ما جاء فى الجدول رقم (٨) اعتمادًا على بيانات التعداد فى عام (١٩٩٢) – لبلغت الرتبة الحقيقية للمدينة الأخيرة فى بنية النظام الحضرى (١٤٠٧/١)، وهذا لا يعنى إلا أمرًا واحد هو غياب النظام الحضرى.

الحضرى على مستوى المملكة؛ فإن معالجة هذا الأمر سيتم عن طريق عمل مقارنة بين أحجام المدن السكانية فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، وتقدير عام (١٤٣٧هـ)/ (٢٠١٥م) اعتمادًا على تطبيق قاعدة (الرتبة/الحجم)، وفيما يلى ذلك.

جدول (٧) : تطور عدد المدن فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٣٩٤هـ)/(١٩٧٤م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	الحجم	عدد المدن فى عام (١٣٩٤هـ)/(١٩٧٤م)	عدد المدن فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)	عدد المدن فى عام (١٤٣٢هـ)/(٢٠١٠م)	عدد المدن فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)
١	أكثر من مليون نسمة	–	٣	٤	٦
٢	من مليون إلى أكثر من (٢٥٠) ألف ن	٣	٤	١٠	١٣
٣	من (٢٥٠) ألف ن إلى أكثر من (٧٥) ألف ن	٤	١٥	٢٢	٣١
٤	من (٧٥) ألف نسمة إلى أكثر من (٢٥) ألف ن	١٢	٢٥	٤٦	٥١
٥	أقل من (٢٥) ألف ن	٣٩	١٣٠	١٦٤	١٨٧
الجملة		**٥٨**	**١٧٠**	**٢٤٦**	**٢٨٨**

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها ما يلى: مصلحة الإحصاء العامة والمعلومات (٢٠١٦): سمات النمو الحضري في المملكة العربية السعودية تقرير منشور، الرياض.

ثانياً – الوزن الحجمى والرتبى للسكان على مستوى المدن الرئيسة والمتوسطة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) على مستوى المملكة العربية السعودية :

ينطوى الجدول رقم (٨) على الواقعية الحجمية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة على مستوى المملكة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، وبعبارة ثانية ينطوى على مراكز الثقل الحجمى للسكان على مستوى المملكة فى زمن محدد، وبعبارة ثالثة ينطوى على تاريخية أوزان البؤر الدافعة للتنمية فى أطر الأحيزة الجغرافية الرئيسة على مستوى المناطق الإدارية فى "المملكة العربية السعودية". ولعل عند ترتيب أحجام السكان ترتيبًا تنازلى يبدأ من أعلى (حيث المدينة الأكثر حجمًا) إلى أسفل (حيث المدينة الأقل حجمًا) يوجد ما يعين على رؤية مراكز هذه المدن كحالات واقعية، وكذلك التعرف على أوزانها التنموية. ليس هذا وحسب، بل ولعل عند مقارنة تلك الرتب كواقعية وجودية، بتلك التى تعبر عما ينبغى أن تكون عليه المدن كواقعية نظرية؛ تتضح

بواطن ما قد يكون غير مرئي كناحية تنموية. وأخيرًا، وعند الوقوف على الفرق بين الحجم السكانى (الحقيقى) للمدن، وبين الحجم السكانى (النظرى) لذات هذه المدن، يتضح ما يعين على إدراك الواقعية المجردة التى عندها تتكشف الحقيقة، ويتكشف ما هو موجود من ناحية، وما ينبغى أن يوجد من ناحية أخرى، وببلوغ ذلك تتكشف رؤى التنمية. ويمكن القول إن بيانات هذا الجدول تشتمل على العديد من الخصائص الذى يتمثل بعضها فيما يلى:

١. يشتمل الجدول رقم (٨)، على جملة (١٠٠) مدينة الأعلى حجمًا من الناحية السكانية على مستوى المملكة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، وبذلك فهو يجمع بين كل المدن الرئيسة، والمتوسطة، وكذلك الجزء الأكبر من المدن الصغيرة. وهذا يعنى أن هذا الجدول يشتمل على نسبة (٥٩%) من جملة المدن على مستوى المملكة. ويعد ارتفاع عدد المدن مَزِيَّة يمكن من خلالها التعرف على العلاقة بين المدخلات التى تؤثر فى شخصية النظام الحضرى.

٢. فى ضوء الحجم الفعلى لسكان المدن، واعتمادًا على تطبيق قاعدة (الرتبة/الحجم)، فإن الحد الأدنى فى جملة الرتب الحقيقية تبعًا لواقعيتها السكانية فى تعداد (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) بلغ (٢٩٦/١)، الأمر الذى يعنى أن الفرق الانحرافى بين نظام الرتب الحقيقية من ناحية، وبين نظام الرتب النظرية من ناحية أخرى، بلغ (١٩٦) رتبة؛ أى أنه فرقٌ انحرافى يتجاوز عدد المدن ذاتها.

٣. وفيما يتعلق بالنقطة سالفة الذكر، فإنه اعتمادًا على أن النموذج الهرمى المتوازن الجامع بين علاقات المدن من شأنه أن يقلل من تكلفة التبادل السلعى والخدمى زمانيًا ومكانيًا فى حين يعمل نموذج المدينة المسيطرة على تعزيز وجود ازدواجية حادة فى البنى الثقافية، والاقتصادية بين المدن وبعضها البعض (وليام باركر، ١٩٩٨، ص ص ٢٨-٣٠)؛ فيمكن القول بأن بنية النظام الحضرى اعتمادًا على معطيات انحراف نظام الرتب الحقيقية فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) تُوصف بأنها "غير متوازنة".

٤. وفى إطار الرتب الحقيقية، تأتى مدينة "الرياض" فى الرتبة (١) فى ظل حجم سكانى بلغ (٢,٧٧) مليون نسمة، بينما تأتى مدينة "بحرة" فى الرتبة (٢٩٦/١) فى ظل حجم سكانى بلغ (٩,٣٦) آلاف نسمة. وبهاتين الرتبتين فالأمر يعنى أن مدخلات النظام الحضرى فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) كانت تنطوى على فرق بلغ (٢,٧٦) مليون نسمة بين المدينة الأولى من ناحية الحجم السكانى، وبين المدينة الأخيرة من ناحية الحجم السكانى فى إطار (١٠٠) مدينة.

جدول (٨) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى (رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
١	الرياض	٢٧٧٦٠٩٦	١	٠	١	٠	الرياض
٢	جدة	٢٠٤٦٢٥١	١/١	١٣٨٨٠٤٨	٢/١	٦٥٨٢٠٣	مكة المكرمة
٣	مكة المكرمة	٩٦٥٦٩٧	٣/١	٩٢٥٣٦٥	٣/١	٤٠٣٣٢	مكة المكرمة
٤	المدينة المنورة	٦٠٨٢٩٥	٥/١	٦٩٤٠٢٤	٤/١	٨٥٧٢٩-	المدينة المنورة
٥	الدمام	٤٨٢٣٢١	٦/١	٥٥٥٢١٩	٥/١	٧٢٨٩٨-	الشرقية
٦	الطائف	٤١٦١٢١	٧/١	٤٦٢٦٨٢	٦/١	٤٦٥٦١-	مكة المكرمة
	النمط الأول						
٧	تبوك	٢٩٢٥٥٥	١٠/١	٣٩٦٥٨٥	٧/١	١٠٤٠٣-	تبوك
٨	بريدة	٢٤٨٦٣٦	١١/١	٣٤٧٠١٢	٨/١	٩٨٣٧٦-	القصيم
٩	الهفهوف	٢٢٥٨٤٧	١٢/١	٣٠٨٤٥٥	٩/١	٨٢٦٠٨-	الرياض
١٠	المبرز	٢١٩١٢٣	١٣/١	٢٧٧٦٠٩	١٠/١	٥٨٤٨٦-	الشرقية
١١	خميس مشيط	٢١٧٨٧٠	١٣/١	٢٥٢٣٧٢	١١/١	٣٤٥٠٢-	عسير
	النمط الثانى						
١٢	حائل	١٧٦٧٥٧	١٦/١	٢٣١٣٤١	١٢/١	٥٤٥٨٤-	حائل
١٣	الخرج	١٥٢٠٧١	١٨/١	٢١٣٥٤٥	١٣/١	٦١٤٧٤-	الرياض
١٤	الخبر	١٤١٦٨٣	٢٠/١	١٩٨٢٩٢	١٤/١	٥٦٦٠٩-	الشرقية
١٥	الجبيل	١٤٠٨٢٨	٢٠/١	١٨٥٠٧٣	١٥/١	٥٧٤٦٤-	الشرقية
١٦	حفر الباطن	١٣٧٧٩٣	٢٠/١	١٧٣٥٠٦	١٦/١	٣٥٧١٣-	الشرقية
١٧	الثقبة	١٢٥٦٥٠	٢٢/١	١٦٣٢٩٩	١٧/١	٣٧٦٤٩-	الشرقية
١٨	ينبع البحر	١١٩٨١٩	٢٣/١	١٥٤٢٢٧	١٨/١	٣٤٤٠٨-	المدينة المنورة
١٩	أبها	١١٢٣١٦	٢٥/١	١٤٦١١٠	١٩/١	٣٣٧٩٤-	عسير
٢٠	عرعر	١٠٨٠٥٥	٢٦/١	١٣٨٨٠٤	٢٠/١	٣٠٧٤٩-	الحدود الشمالية
٢١	القطيف	٩٨٩٢٠	٢٨/١	١٣٢١٩٥	٢١/١	٣٣٢٧٥-	الشرقية
٢٢	الحوية	٩٣٨٨٨	٣٠/١	١٢٦١٨٦	٢٢/١	٣٢٢٩٨-	مكة المكرمة
٢٣	عنيزة	٩١١٠٦	٣٠/١	١٢٠٦٩٩	٢٣/١	٢٩٥٩٣-	القصيم
٢٤	نجران	٩٠٩٨٣	٣١/١	١١٥٦٧٠	٢٤/١	٢٤٦٨٧-	نجران
٢٥	الظهران	٧٣٦٩١	٣٨/١	١١١٠٤٣	٢٥/١	٣٧٣٥٢-	الشرقية
٢٦	القريات	٧٢٩٢١	٣٨/١	١٠٦٧٧٢	٢٦/١	٣٣٨٥١-	الجوف
٢٧	سكاكا	٦٥٧٩٣	٤٢/١	١٠٢٨١٨	٢٧/١	٣٧٠٢٥-	الجوف
٢٨	سيهات	٥٨٠٦٠	٤٨/١	٩٩١٤٦	٢٨/١	٤١٠٨٦-	الشرقية
٢٩	الرس	٥٦٨٦٦	٤٩/١	٩٥٧٢٧	٢٩/١	٣٨٨٦١-	القصيم
٣٠	جازان	٥٦٥٦٥	٤٩/١	٩٢٥٣٦	٣٠/١	٣٥٩٧١-	جازان
	النمط الثالث						

تابع جدول (٨) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى (رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
٣١	الخفجى	٤٩٧٢٩	٥٥/١	٨٩٥٥١	٣١/١	-٣٩٨٢٢	الحدود الشمالية
٣٢	رأس تنورة	٤٥٤٧١	٦١/١	٨٦٧٥٣	٣٢/١	-٤١٢٨٢	الشرقية
٣٣	بيشة	٤٣٤٨٥	٦٤/١	٨٤١٢٤	٣٣/١	-٤٠٦٣٩	عسير
٣٤	الزلفى	٤١٦٦٠	٦٧/١	٨١٦٤٩	٣٤/١	-٣٩٩٨٩	الرياض
٣٥	تاروت	٣٨٠٥٥	٧٣/١	٧٩٣١٧	٣٥/١	-٤١٢٦٢	الشرقية
٣٦	الدوادمى	٣٧٨٧١	٧٣/١	٧٧١١٣	٣٦/١	-٣٩٢٤٢	الرياض
٣٧	صفوى	٣٧٢٨٩	٧٤/١	٧٥٠٢٩	٣٧/١	-٣٧٧٤٠	الشرقية
٣٨	شرورة	٣٧٠٩١	٧٥/١	٧٣٠٥٥	٣٨/١	-٣٥٩٦٤	نجران
٣٩	وادى الدواسر	٣٥٢٩٢	٧٩/١	٧١١٨١	٣٩/١	-٣٥٨٨٩	الرياض
٤٠	أبو عريش	٣٥١٤٨	٧٩/١	٦٩٤٠٢	٤٠/١	-٣٤٢٥٤	جازان
٤١	صبياء	٣٤٩٥١	٧٩/١	٦٧٧٠٩	٤١/١	-٣٢٧٥٨	جازان
٤٢	طريف	٣٢٠٢٢	٨٦/١	٦٦٠٩٧	٤٢/١	-٣٤٠٧٥	الحدود الشمالية
٤٣	بقيق	٣١٩٨٦	٨٧/١	٦٤٥٦٠	٤٣/١	-٣٢٥٧٤	الشرقية
٤٤	رفحا	٣٠١٣٥	٩٢/١	٦٣٠٩٣	٤٤/١	-٣٢٩٥٨	الحدود الشماية
٤٥	الدلم	٢٩٥٨٤	٩٤/١	٦١٦٩١	٤٥/١	-٣٢١٠٧	الرياض
٤٦	المجمعة	٢٩٥٢٠	٩٤/١	٦٠٣٤٩	٤٦/١	-٣٠٨٢٩	الرياض
٤٧	عفيف	٢٨٠٥٣	٩٩/١	٥٩٠٦٥	٤٧/١	-٣١٠١٢	الرياض
٤٨	أملج	٢٥٣٥٢	١٠٩/١	٥٧٨٣٥	٤٨/١	-٣٢٤٨٣	تبوك
	النمط الرابع						
٤٩	القديح	٢٣٥٧٨	١١٧/١	٥٦٦٥٥	٤٩/١	-٣٣٠٧٧	الشرقية
٥٠	الدرعية	٢٣٤٨٧	١١٨/١	٥٥٥٢١	٥٠/١	-٣٢٠٣٤	الرياض
٥١	العوامية	٢٣٤٦٧	١١٨/١	٥٤٤٣٣	٥١/١	-٣٠٩٦٦	الشرقية
٥٢	طبرجل	٢٣٣٤٤	١١٩/١	٥٣٣٨٦	٥٢/١	-٣٠٠٤٢	الجوف
٥٣	أحد رفيدة	٢٢٥٧٨	١٢٣/١	٥٢٣٧٩	٥٣/١	-٢٩٨٠١	عسير
٥٤	ليلى	٢٢٣٤٩	١٢٤/١	٥١٤٠٩	٥٤/١	-٢٩٠٦٠	الرياض
٥٥	العلا	٢٢٠٣٣	١٢٦/١	٥٠٤٧٤	٥٥/١	-٢٨٤٤١	تبوك
٥٦	العيون	٢١٧٩٥	١٢٧/١	٤٩٥٧٣	٥٦/١	-٢٧٧٧٨	الشرقية
٥٧	الوجه	٢١٤١٣	١٢٩/١	٤٩٥٧٣	٥٧/١	-٢٨١٦٠	تبوك
٥٨	السليل	٢٠٩٢٤	١٣٢/١	٤٧٨٦٣	٥٨/١	-٢٦٩٣٩	الرياض
٥٩	دومة الجندل	٢٠١٧٦	١٣٨/١	٤٧٠٥٢	٥٩/١	-٢٦٨٧٦	الجوف
٦٠	بدر	١٩٧٧٨	١٤٠/١	٤٦٢٦٨	٦٠/١	-٢٦٤٩٠	المدينة المنورة
٦١	البدائع	١٩٧٣٤	١٤١/١	٤٥٥٠٩	٦١/١	-٢٥٧٧٥	القصيم
٦٢	تيماء	١٨٠٨٦	١٥٤/١	٤٤٧٧٥	٦٢/١	-٢٦٦٨٩	تبوك
٦٣	الطرف	١٨٠٠٦	١٥٤/١	٤٤٠٦٥	٦٣/١	-٢٦٠٥٩	الشرقية
٦٤	شقراء	١٧٧٦٩	١٥٦/١	٤٣٣٧٦	٦٤/١	-٢٥٦٠٧	الرياض
٦٥	صامطة	١٧٦٩٧	١٥٧/١	٤٢٧٠٩	٦٥/١	-٢٥٣١٢	جازان
٦٦	بيش	١٧٣٧٩	١٦٠/١	٤٢٠٦٢	٦٦/١	-٢٤٦٨٣	جازان
٦٧	عنك	١٧٢٩١	١٦١/١	٤١٤٣٤	٦٧/١	-٢٤١٤٣	الشرقية

تابع جدول (٨) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى (رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
٦٨	محايل	١٧٢٨٢	١٦١/١	٤٠٨٢٤	٦٨/١	-٢٣٥٤٢	عسير
٦٩	البكيرية	١٦٩٢٧	١٦٤/١	٤٠٢٣٣	٦٩/١	-٢٣٣٠٦	القصيم
٧٠	الجموم	١٦٥٤٥	١٦٨/١	٣٩٦٥٨	٧٠/١	-٢٣١١٣	مكة المكرمة
٧١	حقل	١٦٥٤٣	١٦٨/١	٣٩٠٩٩	٧١/١	-٢٣١١٣	تبوك
٧٢	المذنب	١٦٣٢٣	١٧٠/١	٣٨٥٥٦	٧٢/١	-٢٢٢٣٣	القصيم
٧٣	القيصومة	١٥٨٧٦	١٧٤/١	٣٨٠٢٨	٧٣/١	-٢٢١٥٢	الشرقية
٧٤	الباحة	١٥٥٨٧	١٧٨/١	٣٧٥١٤	٧٤/١	-٢١٩٢٧	الباحة
٧٥	القنفذة	١٥٥٣٦	١٧٩/١	٣٧٠١٤	٧٥/١	-٢١٤٧٨	مكة المكرمة
٧٦	تربة	١٥٢٥٤	١٨٢/١	٣٦٥٢٧	٧٦/١	-٢١٢٧٣	مكة المكرمة
٧٧	الخرمة	١٥١١٥	١٨٢/١	٣٦٠٥٣	٧٧/١	-٢٠٩٣٨	مكة المكرمة
	النمط الخامس						
٧٨	النعيرية	١٤٩٦٥	١٨٥/١	٣٥٥٩٠	٧٨/١	-٢٠٦٢٥	الشرقية
٧٩	ضبا	١٤٣٦٨	١٩٣/١	٣٥١٤٠	٧٩/١	-٢٠٧٧٢	تبوك
٨٠	خليص	١٤٠٠٣	١٩٨/١	٣٤٧١٠	٨٠/١	-٢٠٧٠٧	مكة المكرمة
٨١	الحليلة	١٣٩٨٣	١٩٩/١	٣٤٢٧٢	٨١/١	-٢٠٢٨٩	الشرقية
٨٢	المزاحمية	١٣٩٧٩	١٩٩/١	٣٣٨٥٤	٨٢/١	-١٩٨٧٥	الرياض
٨٣	أم الحمام	١٣٤٣٣	٢٠٦/١	٣٣٤٤٦	٨٣/١	-٢٠٠١٣	الشرقية
٨٤	البطالية	١٣٣٦٢	٢٠٨/١	٣٣٠٤٨	٨٤/١	-١٩٦٨٦	الشرقية
٨٥	العمران	١٣١٠٤	٢١٢/١	٣٢٦٥٩	٨٥/١	-١٩٥٥٥	الشرقية
٨٦	النماص	١٢٩٣٣	٢١٤/١	٣٢٢٨٠	٨٦/١	-١٩٣٤٧	عسير
٨٧	رنية	١٢٨٨٢	٢١٦/١	٣١٩٠٩	٨٧/١	-١٩٠٢٧	مكة المكرمة
٨٨	ضمد	١٢٥٥٣	٢٢١/١	٣١٥٤٦	٨٨/١	-١٨٩٩٣	جازان
٨٩	القويعية	١٢٤٩٦	٢٢٢/١	٣١١٩٢	٨٩/١	-١٨٦٩٦	الرياض
٩٠	حوطة بنى تميم	١٢٠٦٨	٢٣٠/١	٣٠٨٤٥	٩٠/١	-١٨٧٧٧	الرياض
٩١	ظهران الجنوب	١١٧١٩	٢٣٧/١	٣٠٥٠٦	٩١/١	-١٨٧٨٧	عسير
٩٢	بلجرشى	١١٤٠٤	٢٤٣/١	٣٠١٧٤	٩٢/١	-١٨٧٧٠	الباحة
٩٣	المنيزلة	١١٢٥٧	٢٤٧/١	٢٩٨٥٠	٩٣/١	-١٨٥٩٣	الشرقية
٩٤	رماح	١٠٩١٦	٢٥٤/١	٢٩٥٣٢	٩٤/١	-١٨٦١٦	الرياض
٩٥	الليث	١٠٧٩٨	٢٥٧/١	٢٩٢٢٢	٩٥/١	-١٨٤٢٤	مكة المكرمة
٩٦	تنومة	١٠٧٩٣	٢٥٧/١	٢٨٩١٧	٩٦/١	-١٨١٢٤	عسير
٩٧	القرين	١٠٦٧٧	٢٦٠/١	٢٨٦١٩	٩٧/١	-١٧٩٤٢	القصيم
٩٨	خيبر	١٠٥٢٨	٢٦٤/١	٢٨٣٢٧	٩٨/١	-١٧٧٩٩	المدينة المنورة
٩٩	الحائر	١٠٢٢٩	٢٧١/١	٢٨٠٤١	٩٩/١	-١٧٨١٢	الرياض
١٠٠	بحره	٩٣٦٧	٢٩٦/١	٢٧٧٦٠	١٠٠/١	-١٨٣٩٣	مكة المكرمة
	النمط السادس						

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها ما يلى:

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١٩٩٨): التعداد السكانى فى منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، تقارير منشورة، المملكة العربية السعودية .
- مخرجات تطبيق قاعدة (الرتبة/الحجم) "The Rank Size Rule".

٥. وبغض الطرف عن مدينة "جدة" التى تعد العامل المشترك الوظيفة والخدمى لكل المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية"، فإن مدينة "الرياض" تمثل المدينة المليونية الوحيدة تبعًا لتعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م). وبذلك، واعتمادًا على تطبيق قاعة (الرتبة/الحجم) فهى تتربع على قمة النظام الرتبى الحقيقى بلا منافس قريب، وبناءً على ذلك يمكن اعتبار أن الرتبة الحقيقية لمدينة جدة تجاوزاً هى (٢/١) ولن يكون لذلك أثرًا على بنية النظام الحضرى.

٦. وفى إطار التسلسل الرتبى، بلغت قيمة رتبة مدينة "مكة المكرمة" (٣/١) فى ظل حجم سكانى بلغ (٩٦٥,٦٧) ألف نسمة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م). وبذلك تتفق رتبتها الحقيقية مع رتبتها النظرية فى ظل فائض سكانى زائد بلغ (٤٠,٣٣٢) ألف نسمة، الأمر الذى يعنى أنها تجاوزت حد تشبعها السكانى من الناحية النظرية. وفى إطار المقارنة بين فوائض الحجم السكانى النظرى بين مدينتى "جدة"، و"مكة المكرمة" يتضح أن ثمة فارق كبير بين الفائضين لصالح مدينة "جدة"، ولعل ذلك دليلٌ واضحٌ يُبرهن من خلاله على أنها ذات خصوصية وظيفية يكاد تأثيرها ينتهى إلى كافة المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية".

٧. وعلى الرغم من كونها المدينة (الرابعة) على مستوى المملكة من حيث الحجم السكانى، إلا أن رتبتها الحقيقية بلغت (٥/١)، أما فيما يتعلق بالرتبة (٤/١) فلقد انتفت تمامًا من الرتب على مستوى النظام الحضرى. وبناءً على ذلك، تأتى مدينة "المدينة المنورة" بعد مدينة "مكة المكرمة" فى ظل اختفاء وتآكل الرتبة اللاحمة بينهما. ولعل هذا ما يفسره الفرق بين حجمها السكانى الفعلى، وحجمها السكانى النظرى حيث جاء (ناقصًا) بمقدار (٨٥,٧٢) ألف نسمة لصالح الحجم النظرى الأمر الذى يعنى أن حجم سكان مدينة "المدينة المنورة" البالغ (٦٠٨,٢٩) ألف نسمة لم يصل إلى فائض التشبع السكانى بعد؛ أى ليس لديها فوائض سكانية. ولعل ذلك دليل على أن مدخلات التنمية كان لها اتجاهات قصدية بغض النظر عن المكانة الحقيقية التى عليها المدينة سواء من الناحية الحجمية كسكان أم من الناحية الوظيفية كدوافع، ولعل ذلك يتسق تمامًا مع معطيات النقطة الأولى فى هذا العنصر.

٨. وبمقارنة رتبتى مدينتى "الدمام" و"الطائف" بما كان عليه حجمهما السكانى فى تعداد عام (١٩٧٤)، وما انتهيا إليه فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، فالأمر أشبه بالطفرة السكانية. تلك الطفرة التى جعلتهما فى الرتبتين (٦/١)، و(٧/١) على التوالى

كرتب حقيقة، وجعلتهما فى الرتبتين (٥/١)، و(٦/١) كرتب نظرية. وعلى الرغم من طفرتهما، إلا أنهما لم تصلا إلى حد فائض السكان بعد. بل إن كلتيهما لديهما نقص فى الحجم السكانى النظرى بمقدار (٧٢,٨٩)، و(٤٦,٥٦) ألف نسمة على التوالى. والحقيقة أن هذا النقص كان يُعد أحد الفرص التى كان يمكن استغلالها فى إطار التنمية وليس العكس كما يُظن. فالنقص هنا إنما يعنى أن المدن لم تصل إلى درجة التعقيد بعد؛ بل تعنى أيضًا أنه يمكن إعادة توجيهها تنمويا إذا ما أُحسن التعرف على الاتجاه الأنسب الذى يتناسب مع معطياتها.

٩. وعلى وتيرة الاتجاهات الرتبية كما جاءت فى محصلات العنصر الأول فى المحور الأول من هذه الدراسة، فإن المدن السابقة (الرياض، وجدة، ومكة المكة، والمدينة المنورة، والدمام، والطائف) تمثل فى جملتها النمط (الأول) فى جملة الأنماط التى تتشكل بها نظامية رتب المدن، التى تعد أحد المدخلات التى تؤثر فى بنية النظام الحضرى على مستوى المملكة. وينطوى هذا النمط على نظام انحدارى (متجمع) وذلك على الرغم من تآكل الرتبة (٤/١). ليس هذا فحسب؛ بل على الرغم من كونه ينطوى على مدن تجاوزت بالفعل حد التشبع السكانى وذلك على وتيرة مدينتى "جدة"، و"مكة المكرمة"، وينطوى كذلك على مدن لم تبلغ بعد حد التشبع، وبذلك فهو نمط ذات خصوصية تشهد نظاميته على تباين مدخلاته التنموية.

١٠. وفى ضوء بيانات الجدول رقم (٨) فالانتقال إلى مدينة "تبوك" إنما يعنى الانتقال من الرتبة (٧/١) حيث مدينة "الطائف" إلى الرتبة (١٠/١) حيث مدينة "تبوك". وبعبارة أخرى، يعنى الانتقال من حجم سكانى بلغ (٤١٦,١٢) ألف نسمة إلى حجم سكانى بلغ (٢٩٢,٥٥) ألف نسمة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م). وبناءً على ذلك فالانتقال هنا يعنى أن ثمة اختلاف قد أضحى واقعًا رتبيًا من ناحية، وواقعًا حجميًا من ناحية أخرى. كما يعنى أيضًا أن ثمة نمطٌ جديدٌ تم الانتقال إليه ولم يتم تجاوز الرتبة (١٠/١) بعد. وفى عبارة دقيقة تختزل واقعية النظام الحضرى على مستوى "المملكة العربية السعودية" فى ضوء ما سبق، فإن الانتقال إلى النمط (الثانى) يعنى الخروج من مدن رئيسة فى مناطق إدارية سالفة إلى مدن رئيسة فى مناطق إدارية لاحقة، ولهذا الأمر موضعه فى العنصر الثالث من هذا المحور.

١١. وإذا كانت مدينة "تبوك" تمثل مدخلاً جديدًا إلى النمط (الثانى) فى نظامية الرتب الحجمية للمدن على مستوى المملكة، فإن المدن التى يُستكمل بها هذا النمط تتمثل فى

"بريدة" فى ظل حجم سكانى بلغ (٢٩٢,٥٥) ألف نسمة ورتبة (١١/١)، و"الهفوف" فى ظل حجم سكانى بلغ (٢٢٥,٨٤) ألف نسمة ورتبة (١٢/١)، و"المبرز" فى ظل حجم سكانى بلغ (٢١٩,١٢) ألف نسمة ورتبة (١٣/١)، و"خميس مشيط" فى ظل حجم سكانى بلغ (٢١٧,٨٧) ألف نسمة ورتبة (١٣/١). وكما يُلاحظ فإن نظامية هذا النمط بدأت بحجم سكانى (٢٩٢,٥٥) ألف نسمة حيث مدينة "تبوك" وانتهت بحجم سكانى بلغ (٢١٧,٨٧) ألف حيث مدينة "خميس مشيط" فى ظل فارق حجمى أقترب من (٧٥) ألف نسمة. وبناءً على تقارب رتبهن الحجمية الحقيقية بل وتشارك بعضهن فى ذات الرتبة؛ فيمكن القول بأن هذه المدن تُعَدُّ نمطٌ ينطوى بداخله على رتب حقيقية يتصف نظامها بالانحدار(المتقارب). وفى إطار ذلك يمكن القول إن مدن هذا النمط تعد أكثر المدن قربًا إلى النظام الحضرى، بل تكاد تتفوق على النمط السابق لها الذى تتقدمه مدينة "الرياض" وتتفاوت فيه المدن عن بعضها البعض. ويمكن القول بأن هذا القرب جاء بدافعية مدخلات تنموية شبه متساوية على مستوى بعض المدن المتوسطة فى زمنية تاريخية سابقة فكان نتاجها التقارب الحجمى فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م).

١٢. وفى إطار الجدول رقم (٨) وما ينطوى عليه من رتب حقيقية وأخرى نظرية، فإن الانتقال من مدينة "خميس مشيط" ذات الرتبة الحقيقية (١٣/١) إلى مدينة "حائل" ذات الرتبة الحقيقية (١٦/١) إنما يعنى الانتقال إلى النمط (الثالث) الذى تختلف خصائصه تمامًا عما سبق، ليس لكونه يشتمل على (١٩) مدينة، بل لأن مدن هذا النمط تنحدر رتبها الحجمية الحقيقية من (١٦/١) حيث مدينة "حائل" فى ظل حجم سكانى بلغ (١٧٦,٧٥) ألف نسمة إلى رتبة (٤٩/١) حيث مدينة "جازان" فى ظل حجم سكانى بلغ (٥٦,٥٦) ألف نسمة فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، الأمر الذى يعنى أن ثمة نظام انحدارى (مشتت) لا بمقارنته برتب النمطين السابقين، ولكن بمقارنة رتب المدن على مستوى مدن النمط (الثالث) ذاته وكذلك أحجامها السكانية. وفى إطار جملة مدن هذا النمط، فجميعهن لم تبلغن حد التشبع السكانى بعد، أى ليس لديهم فوائض سكانية. أما بخصوص التنمية، والمستقبل، والرؤية، وكل ما يرتبط بالفكر، فإن مدن هذا النمط تحديدًا كانت تمثل المستقبل الخفى الذى كان يمكن من خلاله إعادة صياغة وبناء النظام الحضرى على مستوى "المملكة العربية السعودية"، ليس لأنها لم تكن لديها فوائض سكانية فحسب، بل لأنها شريحة المدن التى تكاد أن تنتمى لكافة المناطق الإدارية ولم تصل إلى حد التعقيد العمرانى بعد؛ ومن ثم فالمستقبل هنا كان

يعنى إمكانية التوجيه دون عائق، وإمكانية إعادة ترتيب الوظائف فى ظل الاحتياجات دون خلل، ومن ثم إمكانية إعادة توزيع السكان فى ظل توجيه قصدى لبلوغ التوزان المفقود بالانتقال من نمط إلى آخر.

١٣. وبالانتقال من مدينة "جازان" حيث الرتبة (٤٩/١) إلى المدينة التى تليها حجمًا حيث مدينة "الخفجى" حيث الرتبة (٥٥/١)، فإن هذا يعنى الانتقال من النمط (الثالث) إلى النمط (الرابع) فى نظامية الرتب الحجمية للمدن على مستوى المملكة. وبالفعل فهذا النمط يجمع بين المدن التى يقل حجم سكانها عن (٥٠) ألف نسمة من ناحية والتى يزيد حجم سكانها عن (٢٥) ألف نسمة من ناحية أخرى. وعلى الرغم من كونه نمطًا لا تزيد عدد مدنه عن (١٨) مدينة إلا أن رتبه جاءت بين الرتبة (٥٥/١) حيث مدينة "الخفجى" وبين الرتبة (١٠٩/١) حيث مدينة "أملج". وهذا يعنى أن ثمة نظام انحدارى (متباعد) يمثل الاتجاه الغالب على نظامية رتب هذا النمط. واعتمادًا على وجود علاقة بين مستويات مراتب المدن من ناحية، وبين مستويات التنمية وإمكانية توجيهها من ناحية أخرى (هوشيمار معروق، ٢٠٠٦، ص ١٩٤) فإن مدن هذا النمط تقع على هامش مدخلات التنمية، ودليل ذلك الفجوة بين الرتب الحقيقية وبين رتبها النظرية. ففى حين بلغت رتبة مدينة "الدوادمى" الحقيقية (٧٣/١) فإن رتبها النظرية التى كان يجب أن تكون عليها تبلغ (٣٦/١)، وفى حين بلغت رتبة مدينة "أملج" الحقيقية (١٠٩/١)، فإن رتبتها النظرية بلغت (٤٨/١)، وعلى الرغم من هامشية مدخلات التنمية على مستوى هذه المدن؛ فإنها كانت تحمل فى عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إمكانية التوجيه بما يفيد البناء.

١٤. وبالانتقال إلى مدينة "القديح"، أى المدينة التى تلى مدينة "أملج" مباشرة فى الترتيب الحجمى من حيث السكان، فإن ذلك يعنى الانتقال إلى الرتبة (١١٧/١) فى إطار جملة من المدن لم يتجاوز عددها (٤٩) مدينة. كما يعنى أيضًا الانتقال إلى النمط (الخامس) فى نظامية الرتب الحجمية للمدن على مستوى المملكة، ذلك النمط الذى فيه تقل أحجامه السكانية عن (٢٥) ألف نسمة، وهو الأمر الذى محصلته الانتقال إلى نمط جديد من أنماط نظامية الرتب الحجمية. وفى إطار ذلك، فإن مدن هذا النمط تنتهى عند مدينة "الخرمة" التى بلغ حجم سكانها (١٥,١١) ألف نسمة فى تعداد عام (١٩٩٢) كما بلغت رتبتها (١٨٢/١)؛ وبذلك فإن هذا النمط يبدأ بمدينة "القديح" فى ظل حجم سكانى (٢٣,٥٧) ألف نسمة وينتهى بمدينة "الخرمة التى يزيد حجم سكانها عن (١٥) ألف نسمة. وبمقارنة الرتبة الحقيقية لمدينة "القديح" برتبتها النظرية التى

بلغت (٤٩/١) فإن هذا لا يعنى سوى عدم التوازن. وبمقارنة رتبتى مدينة "القديح" (الحقيقية والنظرية) برتبتى مدينة "الخرمة" فإن هذا يعنى وجود نظام انحدارى (عشوائى) فى نظامية رتب هذا النمط الذى لم تتجاوز جملة مدنه (٢٩) مدينة، وعلى الرغم من ذلك فثمة فرق انحدارى بلغ (٦٥) رتبة بين رتبة مدينة "القديح" الحقيقية التى بلغت (١١٧/١) والرتبة الحقيقية لمدينة "الخرمة" حيث بلغت (١٨٢/١). وفى إطار هذا النمط يمكن القول بأن جميع مدنه التى لا يتجاوز حجم سكانها (٢٥) ألف نسمة ولا يقل عن (١٥) ألف نسمة، إنما هى جملة المدن التابعة التى تأثرت لا بتبعيتها مدن النمط (الرابع)، إنما بتبعية مدخلات التنمية فى مدن النمط (الثالث) الذى كان يعد فى عام (١٩٩٢) ركيزة المستقبل الخفى على مستوى المملكة. وبصدد التنمية، ولأن جميع مدنه لم تصل إلى حد التشبع السكانى النظرى، فإن جملة مدن هذا النمط كان لابد من إخضاعها لمستوى من التنمية لا تتجاوز دقة مدخلاتها مستوى المحافظات التى تنتمى إليها هذه المدن، وذلك سعيًا لإحكام السيطرة على شخصيتها الجغرافية التى كانت بالفعل فى طور التكوين والبناء، لا لشيء إلا لأنها جميعًا خارج إطار الوعاء التنموى المطلوب.

١٥. وفى إطار الجدول رقم (٨) فإن جملة عدد المدن على مستوى الأنماط (الخمسة) السابقة يبلغ (٧٧) مدينة، الأمر الذى يعنى أنه لا يتبقى سوى (٢٣) مدينة فى إطار جملة عدد المدن البالغ (١٠٠) مدينة، وهم فى جملتهم يمثلون النمط (السادس) فى نظامية الرتب الحجمية للمدن على مستوى المملكة. وعلى الرغم من كونهم كذلك، إلا أن المدينة الأولى فى هذه الجملة وهى "النعيرية" بلغت رتبتها الحقيقية (١٨٥/١) فى حين أن المدينة الأخيرة فى هذه الجملة وهى مدينة "بحرة" بلغت رتبتها الحقيقية (٢٩٦/١)، أى أن هناك فارق يبلغ عدد رتبه (١٩٦) رتبة بمقارنته برتبها النظرية، الأمر الذى يعنى أن الرتب الحقيقية لمدن هذا النمط تنطوى على نظام انحدارى (مشتت). وبعيدًا عن كون مدن هذا النمط تمثل نتاج الحراك المباشر وغير المباشر للتغيرات التى انتابت كافة المدن على مستوى أنماطها (الخمسة) السابقة، فإن انحراف رتب المدن الحقيقية عن رتبها النظرية لا يعنى سوى الابتعاد عن النظام الحضرى. ولعل هذا ما أكدته إحدى الدراسات حيث أوضحت نتائجها أن التنمية الحضرية على مستوى المملكة كانت تتصف بعدم التوازن (أحمد جار الله الجار الله، وهند القحطانى ٢٠١٤، ص ٦٠).

وفى إطار جملة الخصائص الظاهرة العمومية لأحجام المدن الرئيسة والمتوسطة وكذلك الصغيرة تبعًا لبيانات تعداد (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) يمكن ملاحظة ما يلى:

- لا يتخذ انحدار الرتب بين المدن وبعضها البعض اتجاهًا واضحًا يمكن من خلاله تحديد خصائصه، ويتضح ذلك فى كثير من رتب المدن.
- وفى ضوء خصائص الانحدار سالفة الذكر، فإن النظام العام للمدن الرئيسة والمتوسطة بل والصغيرة على مستوى المملكة لا يتصف ببنية متدرجة بقدر ما يتصف ببنية متقطعة أدت إلى تآكل بعض أحجام المدن فى إطار النظام العام للترتيب الحجمى.

وبناءً على ذلك، فإنه اعتمادًا على بيانات حجم سكان المدن فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) على نحو ما سبق، فإن النظام الحضرى فى المملكة كان يبتعد تمامًا عن التوازن ويقترب كثيرًا من النظام الذى تسيطر فيه بعض المدن على بنية النظام ككل فى إطار أن من له صفة التقدم فلديه إمكانية السيطرة على الآخرين.

ثالثًا – الوزن الحجمى والرتبى للسكان على مستوى المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) على مستوى المملكة العربية السعودية :

(٢٣) عامًا ... تلك التى تفصل بين شخصية المدن التاريخية التى حملتها بيانات الجدول رقم (٨) اعتمادًا على بيانات تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، وبين شخصية المدن التى كادت أن تكون تاريخية فى ظل البيانات التى يجملها الجدول رقم (٩) اعتمادًا على تقدير السكان فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وفى إطار فترة كادت تقترب من ربع قرن، واعتمادًا على العديد من نتائج التغير التراكمية، ودوافع التغيير القصدية فى ظل دولة توحدت بتجاوز اختلافات أحيزتها الجغرافية، وسعيًا لتحقيق أحد أهداف الدراسة، فهل تجاوزت المدن خصائص جغرافياتها التاريخية وخلصت إلى واقعٍ يعبّر عن خصائصها الذاتية؟. هل تكاملت جغرافيات المدن التعايشية، فأضحت مؤهلة لتصبح جزءًا لا يتجزء من رؤية المملكة التنموية؟. هل أُلحقت إلى المدن الرئيسة مجموعة أخرى من المدن المتوسطة؟. هل تخلت بعض المدن الرئيسة عن مكانتها الرتبية؟. هل خضعت المدن لمدخلات تنمية معينة، ومن ثم تغيرت مدخلات نظامها الحضرى؟. فى حقيقة الأمر تحمل بيانات الجدول رقم (٩) بين طياتها الإجابة على كل ما سبق من تساؤلات، بل على ما هو أكثر من ذلك، ويكفيها أنها تشير إلى أن ثمة تغير تراكمى قد وقع، وثمة جغرافيات جديدة قد وُلدت – سواء

أكان ذلك بأسباب ذاتية أم حتى بأسباب خارجية –، وثمة واقع تعايشى متحرك ولا بد من إدارته بما يتناسب مع واقعيته التى فرضت ذاتها لا بوجودها وحسب بل بتطلعاتها التى تسبق احتياجاتها. وفى إطار بيانات الجدول رقم (٩) يمكن القول بأنه يشتمل على خصائص ظاهرة فى إطار العمومية، وأخرى باطنة فى إطار الخصوصية. ولأهميتها كان لا بد من التعرف عليهما فى إطارهما الثنائى، وفيما يلى محاولة ذلك.

الخصائص الظاهرة العمومية:

١. يشتمل الجدول رقم (٩) على جملة (١٠٠) مدينة الأعلى حجمًا من الناحية السكانية على مستوى "المملكة العربية السعودية" اعتمادًا على تقدير السكان فى عام (٢٠١٥). وبذلك فهو يجمع بين كل المدن التى يزيد حجم سكانها عن (٢٥) ألف نسمة، وهو ما يمثل نسبة (٣٥%) من جملة المدن التى بلغ عددها فى ذات عام التقدير (٢٨٨) مدينة على مستوى "المملكة العربية السعودية". ويعد التوافق بين عدد المدن فى تعداد عام (١٩٩٢) على نحو ما سبق، وبين عدد المدن فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/ (٢٠١٥م) مطلبًا قصديًا أُنيط من خلاله معرفة اتجاهات التغير الحجمى للسكان خلال فترة زمنية اقتربت من ربع قرن.
٢. وعلى نحو ما جاء بالجدول رقم (٩)، واعتمادًا على قاعدة (الرتبة/لحجم) فإن الحد الأدنى للرتب النظرية يبلغ (١٠٠/١)، وهذا أمرًا طبيعى فى ضوء عدد المدن، فى حين بلغ الحد الأدنى للرتب الحقيقية (١٤٥/١). وهذا يعنى أن ثمة انحراف بين نظامية رتب المدن الحقيقية كواقعية تعايشية، وبين نظامية رتب المدن النظرية كنمذجة حجمية بلغ (٤٥) رتبة. وهنا تتجلى أولى المفارقات بين ما كانت عليه نظامية رتب المدن الحقيقية فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) وبين ما انتهت إليه ذات النظامية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) حيث يتبين أن قيمة الانحراف الرتبى قلت بمقدار (١٥١) رتبة.
٣. وفيما يتعلق بالنقطة سالفة الذكر تحديدًا، فقد يُظن للوهلة الأولى من انخفاض الانحراف الرتبى على نحو ما سبق بأن بنية النظام الحضرى على مستوى المملكة كاد أن يبلغ مستوى التوازن. والحقيقة أن هذا الظن لا يحتاج إلى مراجعة تصحيحية فيما يتعلق بالتوازن كونه لم يتحقق بعد بقدر ما يحتاج إلى مراجعة فهمية عما حدث لحجم سكان المدن خلال (٢٣) عامًا، وذلك ما يمكن التعرف عليه من خلال النقاط التالية:

جدول (٩) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى(رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
١	الرياض	٥,٢٣٦,٩٠١	٠	٠	٠	٠	الرياض
٢	جدة	٣,٤٥٦,٢٥٩	٢/١	٢٦١٨٤٥٠	٢/١	٨٣٧٨٠٩	مكة المكرمة
٣	مكة المكرمة	١,٥٧٨,٧٢٢	٣/١	١٧٤٥٦٣٣	٣/١	١٦٦٩١١-	مكة المكرمة
٤	المدينة المنورة	١,١٥٢,٩٩١	٥/١	١٣٠٩٢٢٥	٤/١	١٥٦٢٣٤-	المدينة المنورة
٥	الاحساء	١,٠٤١,٨٦٣	٥/١	١٠٤٧٣٨٠	٥/١	٥٥١٧-	الشرقية
٦	الدمام	١,٠٢٤,٤٠٩	٥/١	٨٧٢٨١٦	٦/١	١٥١٥٩٣	الشرقية
	النمط الأول						
٧	الطائف	٨٨٤,٥٩٧	٦/١	٧٤٨١٢٨	٧/١	١٣٦٤٦٩	مكة المكرمة
٨	بريدة	٥٩٠,٣١٢	٩/١	٦٥٤٦١٢	٨/١	٦٤٣٠٠-	القصيم
٩	تبوك	٥٥١,١٢٤	١٠/١	٥٨١٨٧٧	٩/١	٣٠٧٥٣-	تبوك
١٠	القطيف	٥٢٤,١٨٢	١٠/١	٥٢٣٦٩٠	١٠/١	٤٩٢	الشرقية
١١	خميس	٥٠٣,٠٠٠	١٠/١	٤٧٦٠٨١	١١/١	٢٦٩١٩	عسير
١٢	الخبر	٤٥٧,٧٤٨	١١/١	٤٣٦٤٠٨	١٢/١	٢١٣٤٠	الشرقية
	النمط الثانى						
١٣	حفر الباطن	٣٩٠,٢٨٢	١٣/١	٤٠٢٨٣٨	١٣/١	١٢٥٥٦-	الشرقية
١٤	الجبيل	٣٧٨,٩٤٦	١٤/١	٣٧٤٠٦٤	١٤/١	٤٨٨٢	الشرقية
١٥	الخرج	٣٧٦,٣٢٥	١٤/١	٣٤٩١٢٦	١٥/١	٢٧١٩٩	الرياض
١٦	أبها	٣٦٥,٧٣٨	١٤/١	٣٢٧٣٠٦	١٦/١	٣٨٤٢٣	عسير
١٧	حائل	٣٦٣,٢٧٨	١٤/١	٣٠٨٠٥٣	١٧/١	٥٥٢٢٥	حائل
١٨	نجران	٣٤٤,٣٧٩	١٥/١	٢٩٠٩٣٨	١٨/١	٥٣٤٤١	نجران
١٩	ينبع البحر	٢٧٠,٣٦٩	١٩/١	٢٧٥٦٢٦	١٩/١	٥٢٥٧-	المدينة المنورة
٢٠	صبياء	٢٢٨,٣٧٥	٢٣/١	٢٦١٨٤٥	٢٠/١	٣٣٤٧٠-	جازان
٢١	الدوادمى	٢١٧,٣٠٥	٢٤/١	٢٤٩٣٧٦	٢١/١	٣٢٠٧١-	الرياض
٢٢	بيشة	٢٠٤,٤٩١	٢٦/١	٢٣٨٠٤٠	٢٢/١	٣٣٥٤٩-	عسير
٢٣	أبو عريش	١٩٧,١١٢	٢٧/١	٢٢٧٦٩١	٢٣/١	٣٠٥٧٩-	جازان
٢٤	القنفذة	١٩٥,٢٦٩	٢٧/١	٢١٨٢٠٤	٢٤/١	٢٢٩٣٥-	مكة المكرمة
٢٥	محايل	١٩٥,٠٥٦	٢٧/١	٢٠٩٤٧٦	٢٥/١	١٤٤٢٠-	عسير
٢٦	سكاكا	١٧٦,٢٦٦	٣٠/١	٢٠١٤١٩	٢٦/١	٢٥١٥٣-	الجوف
٢٧	عرعر	١٧٤,٣٥٥	٣٠/١	١٩٣٩٥٩	٢٧/١	١٩٦٠٤-	الحدود الشمالية
٢٨	عنيزة	١٦٣,٧٢٩	٣٢/١	١٨٧٠٣٢	٢٨/١	٢٣٣٠٣-	القصيم
٢٩	القريات	١٤٧,٥٥٠	٣٥/١	١٨٠٥٨٢	٢٩/١	٣٣٠٣٢-	الجوف
٣٠	صامطة	١٤٧,٣٣٠	٣٦/١	١٧٤٥٦٣	٣٠/١	٢٧٢٣٣-	جازان
٣١	جازان	١٣٤,٧٦٤	٣٨/١	١٦٨٩٣٢	٣١/١	٣٤١٥٩-	جازان
٣٢	المجمعة	١٣٣,٢٨٥	٣٩/١	١٦٣٦٥٣	٣٢/١	٣٠٣٦٨-	الرياض
٣٣	القويعية	١٢٦,١٦١	٤٢/١	١٥٨٦٩٣	٣٣/١	٣٢٥٣٢-	الرياض
٣٤	أحد المسارحة	١١٠,٧١٠	٤٧/١	١٥٤٢٢٦	٣٤/١	٤٣٥١٦-	جازان
٣٥	الرس	١٠٩,٥٥١	٤٨/١	١٤٩٦٢٥	٣٥/١	٤٠٠٧٤-	القصيم
٣٦	وادى الدواسر	١٠٦,١٥٢	٤٩/١	١٤٥٤٦٩	٣٦/١	٣٩٣١٧-	الرياض
	النمط الثالث						

تابع جدول (٩) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى(رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
٣٧	بحرة	٩٦,٦٤٦	٥٤/١	١٤١٥٣٧	٣٧/١	-٤٤٨٩١	مكة المكرمة
٣٨	الباحة	٩٥,٠٨٩	٥٥/١	١٣٧٨١٣	٣٨/١	-٤٢٧٢٤	الباحة
٣٩	الجموم	٩٢,٢٢٢	٥٦/١	١٣٤٢٧٩	٣٩/١	-٤٢٠٥٧	مكة المكرمة
٤٠	سيهات	٩٢,٠٧٢	٥٧/١	١٣٠٩٢٢	٤٠/١	-٣٨٨٥٠	الشرقية
٤١	أحد رفيدة	٩١,٤١٧	٥٧/١	١٢٧٧٢٩	٤١/١	-٣٦٣١٣	عسير
٤٢	شرورة	٨٩,٩٤٥	٥٨/١	١٢٤٦٨٨	٤٢/١	-٣٤٧٤٣	نجران
٤٣	الليث	٨٠,٨١٨	٦٤/١	١٢١٧٨٨	٤٣/١	-٤٠٩٧٠	مكة المكرمة
٤٤	رفحا	٨٠,٥٨٧	٦٥/١	١١٩٠٢٠	٤٤/١	-٣٨٤٣٣	الحدود الشمالية
٤٥	عفيف	٧٧,٩٧٨	٦٧/١	١١٦٣٧٥	٤٥/١	-٣٨٣٩٧	الرياض
٤٦	العرضيات	٧٧,١٥٥	٦٨/١	١١٣٨٤٥	٤٦/١	-٣٦٦٩٠	مكة المكرمة
٤٧	العارضة	٧٦,٧٠٥	٦٨/١	١١١٤٢٣	٤٧/١	-٣٤٧١٨	جازان
٤٨	الخفجي	٧٦,٢٧٩	٦٩/١	١٠٩١٠٢	٤٨/١	-٣٢٨٢٣	الحدود الشمالية
٤٩	العوامية	٧٥,٣٥١	٧٠/١	١٠٦٨٧٥	٤٩/١	-٣١٥٢٤	الشرقية
				النمط الرابع			
٥٠	الدرعية	٧٣,٦٦٨	٧١/١	١٠٤٧٣٨	٥٠/١	-٣١٠٧٠	الرياض
٥١	ضمد	٧١,٦٠١	٧٣/١	١٠٢٦٨٤	٥١/١	-٣١٠٨٣	جازان
٥٢	طبرجل	٧١,٤٣٣	٧٣/١	١٠٠٧٠٩	٥٢/١	-٢٩٢٧٦	الجوف
٥٣	بيش	٧٠,٤٢١	٧٤/١	٩٨٨٠٩	٥٣/١	-٢٨٣٨٨	جازان
٥٤	الزلفى	٦٩,٢٩٤	٧٥/١	٩٦٩٧٩	٥٤/١	-٢٧٦٨٥	الرياض
٥٥	الدرب	٦٩,١٣٤	٧٦/١	٩٥٢١٦	٥٥/١	-٢٦٠٨٢	جازان
٥٦	الأفلاج	٦٨,٢٠١	٧٧/١	٩٣٥١٦	٥٦/١	-٢٥٣٦٠	الرياض
٥٧	سراة عبيد	٦٥,٩٩٧	٧٩/١	٩١٨٧٥	٥٧/١	-٢٥٨٩٨	عسير
٥٨	رجال ألمع	٦٥,٤٠٦	٨٠/١	٩٠٢٩١	٥٨/١	-٢٤٨٨٥	عسير
٥٩	بلجرشى	٦٥,٢٢٣	٨٠/١	٨٨٧٦١	٥٩/١	-٢٣٥٣٨	الباحة
٦٠	الحائط	٦٤,٩٦٠	٨١/١	٨٧٢٨١	٦٠/١	-٢٢٣٢١	حائل
٦١	ميسان	٦٣,٣٠٥	٨٢/١	٨٥٨٥٠	٦١/١	-٢٢٥٤٥	مكة المكرمة
٦٢	بدر	٦٣,١٧٤	٨٣/١	٨٤٤٦٦	٦٢/١	-٢١٢٩٢	المدينة المنورة
٦٣	أملج	٦١,١٦٢	٨٥/١	٨٣١٢٥	٦٣/١	-٢١٩٦٣	تبوك
٦٤	رأس تنورة	٦٠,٧٥٠	٨٦/١	٨١٨٢٦	٦٤/١	-٢١٠٧٦	الشرقية
٦٥	المهد	٥٩,٢٥٢	٨٨/١	٨٠٥٦٧	٦٥/١	-٢١٣١٥	المدينة المنورة
٦٦	الدائر	٥٨,٤٩٤	٨٩/١	٧٩٣٤٦	٦٦/١	-٢٠٨٥٢	جازان
٦٧	البكيرية	٥٧,٦٢١	٩١/١	٦٨١٦٢	٦٧/١	-١٠٥٤١	القصيم
٦٨	البدائع	٥٧,١٦٤	٩٢/١	٧٧٠١٣	٦٨/١	-١٩٨٤٩	القصيم
٦٩	خليص	٥٦,٦٨٧	٩٢/١	٧٥٨٩٧	٦٩/١	-١٩٢١٠	مكة المكرمة
٧٠	الحناكية	٥٥,٢٧٦	٩٥/١	٧٤٨١٢	٧٠/١	-١٩٥٣٦	المدينة المنورة
٧١	العلا	٥٥,٠١٠	٩٥/١	٧٣٧٥٩	٧١/١	-١٨٧٤٩	تبوك
٧٢	الطوال	٥٤,٣٢٦	٩٦/١	٧٢٧٣٤	٧٢/١	-١٨٤٠٨	جازان
٧٣	النماص	٥٣,٩٠٨	٩٧/١	٧١٧٣٨	٧٣/١	-١٧٨٣٠	عسير
٧٤	المجارده	٥٣,٦٢٩	٩٨/١	٧٠٧٦٨	٧٤/١	-١٧١٣٩	عسير

تابع جدول (٩) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى(رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
٧٥	بقيق	٥٣,٤٤٤	٩٨/١	٦٩٨٢٥	٧٥/١	-١٦٣٨١	الشرقية
٧٦	تثليث	٥٣,٢٢٤	٩٨/١	٦٨٩٠٦	٧٦/١	-١٥٦٨٢	عسير
٧٧	المخواة	٥٣,٠٨٠	٩٩/١	٦٨٠١١	٧٧/١	-١٤٩٣١	الباحة
٧٨	النعيرية	٥٢,٣٤٠	١٠٠/١	٦٧١٣٩	٧٨/١	-١٤٧٩٩	الشرقية
٧٩	الوجه	٥٢,٢٨٨	١٠٠/١	٦٦٢٨٩	٧٩/١	-١٤٠٠١	تبوك
٨٠	ضباء	٥١,٩٥١	١٠١/١	٦٥٤٦١	٨٠/١	-١٣٥١٠	تبوك
٨١	بارق	٥٠,٠٦٣	١٠٥/١	٦٤٦٥٣	٨١/١	-١٤٥٩٠	عسير
	النمط الخامس						
٨٢	طريف	٤٨,٨٨٦	١٠٧/١	٦٣٨٦٤	٨٢/١	-١٤٩٧٨	الحدود الشمالية
٨٣	خيبر	٤٨,٥٩٢	١٠٨/١	٦٣٠٩٥	٨٣/١	-١٤٥٠٣	المدينة المنورة
٨٤	أضم	٤٧,٧١١	١١٠/١	٦٢٣٤٤	٨٤/١	-١٤٦٣٣	مكة المكرمة
٨٥	النبهانية	٤٦,٤٢٩	١١٣/١	٦١٦١٠	٨٥/١	-١٥١٨١	القصيم
٨٦	رنية	٤٥,٩٤٢	١١٤/١	٦٠٨٩٤	٨٦/١	-١٤٩٥٢	مكة المكرمة
٨٧	دومة الجندل	٤٤,٧٦٠	١١٧/١	٦٠١٥٩	٨٧/١	-١٥٣٩٩	الجوف
٨٨	المذنب	٤٤٠٤٣	١١٩/١	٥٩٥١٠	٨٨/١	-١٥٤٦٧	القصيم
٨٩	تربة	٤٣,٩٤٦	١١٩/١	٥٨٨٤١	٨٩/١	-١٤٨٩٥	مكة المكرمة
٩٠	ظهران الجنوب	٤٣,٨٢٩	١٢٠/١	٥٨١٨٧	٩٠/١	-١٤٣٥٨	عسير
٩١	حوطة بنى تميم	٤٣,٣٠٠	١٢١/١	٥٧٥٤٨	٩١/١	-١٤٢٤٨	الرياض
٩٢	الخرمة	٤٢,٢٢٣	١٢٤/١	٥٦٩٢٢	٩٢/١	-١٤٦٩٩	مكة المكرمة
٩٣	قلوه	٤٠,٨٧٧	١٢٨/١	٥٦٣١٠	٩٣/١	-١٥٤٣٣	الباحة
٩٤	شقراء	٤٠,٥٤١	١٢٩/١	٥٥٧١١	٩٤/١	١٥١٧٠	الرياض
٩٥	المويه	٤٠,٠١٢	١٣٠/١	٥٥١٢٥	٩٥/١	-١٥١١٣	مكة المكرمة
٩٦	المزاحمية	٣٩,٨٦٥	١٣١/١	٥٤٥٥١	٩٦/١	-١٤٦٨٦	الرياض
٩٧	الاسياح	٣٩,٧٦٣	١٣٢/١	٥٣٩٨٨	٩٧/١	-١٤٢٢٥	القصيم
٩٨	بقعاء	٣٩,٣٢٢	١٣٣/١	٥٣٤٣٧	٩٨/١	-١٤١١٥	حائل
٩٩	السليل	٣٦,٣٨٣	١٤٣/١	٥٢٨٩٧	٩٩/١	-١٦٥١٤	الرياض
١٠٠	تيماء	٣٦,١٩٩	١٤٥/١	٥٢٣٦٩	١٠٠/١	-١٦١٧٠	تبوك
	النمط السادس						

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها ما يلى:

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٦): تقديرات السكان فى منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، تقارير منشورة، المملكة العربية السعودية.
- مخرجات تطبيق قاعدة (الرتبة/الحجم) "The Rank Size Rule"

- التحاق (٢٥) مدينة جديدة بقائمة (١٠٠) مدينة فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) بديلاً عن (٢٦)[١] مدينة أخرى كانت فى إطار قائمة المدن فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م). وهذا أمرٌ كان متوقعًا لا سيما فى إطار خصائص مدن النمط الثالث على نحو ما جاء بالجدول رقم (٨) كونها من المدن التى كانت واعدة تنمويا والتى لم تكن تعقدت مدخلاتها العمرانية بعد.
- وكمحاولة لتفسير انخفاض الانحراف الرتبى لحجم سكان المدن، فعند مراجعة أحجام سكان المدن فى ضوء تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) يُلاحظ أن جملة المدن التى كان يزيد حجم سكانها عن (٥٠) آلاف نسمة كان يبلغ (٣٠) مدينة وحسب فى حين أن جملة (٧٠) مدينة متبقية كان يقل أحجام سكانها عن (٥٠) ألف نسمة، بل إن (٥١) مدينة من تلك الجملة كان يقل عن (٢٥) ألف نسمة، الأمر الذى يعنى أن رتب أحجام سكان المدن على نحو ما جاء بالجدول رقم (٨) فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) كانت تعكس جملة من محاولة استنهاض التحضر اعتمادًا على العدد دون أن يكون للمدن واقعية تعين على ذلك.
- وكمحاولة لتفسير انخافض الانحراف الرتبى لحجم سكان المدن على نحو ما جاء بالجدول رقم (٩) تبعًا لتقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) يُلاحظ أن جملة المدن التى يزيد حجم سكانها عن (٥٠) ألف نسمة يبلغ (٨١) مدينة فى حين أن (١٩) مدينة متبقية لا تقل أحجام سكانها عن (٣٥) ألف نسمة، الأمر الذى يعنى أن حجم سكان المدن وفقًا لتقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) زاد فى ظل ديناميكية يمكن تسميتها بديناميكية "الامتلاء التدافعى" الذى فيه تتمكن المدينة الواحدة من تكثيف واستعدال انحراف الرتب ما لا يقل عن (٣) رتب.
- وكمحاولة لتفسير انخفاض الانحراف الرتبى لحجم سكان المدن، فالأمر فى مجمله يرتبط بزيادة حجم سكان مدن معينة فى ظل آلية متوقعة خلال فترة زمنية محددة. ولقد كانت الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) هى تلك الفترة التى شهدت النتيجة. والرأى الأقرب إلى اليقين أن تلك الزيادة وعلى مستوى تلك المدن تحديدًا لن تتكرر فى المستقبل القريب أو حتى المتوسط لأمرين: الأول أن المدن لا تستطيع أن تزيد فى ظل دولة على وتيرة المملكة بصورة دائمة؛

---

(١) فيما يرتبط بالاحساء، فهى بديلاً عن مدينتى الهفهوف والمبرز فى عام (٢٠١٥م) حيث إن كلتيهما انطويتا تحت اسم واحد هو الاحساء.

إذ لابد من وجود أعداد كبيرة من السكان للعمل فى مجال الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية (وليام باركر، ١٩٩٨، ص ٤٥)، أما الأمر الثانى فيرتبط برغبة المجتمع فى التغيير وسكن المدن، وهذا أمرٌ من المفترض أن تكون الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) هى الفترة التى وصل فيها هذا الأمر إلى مرحلة النضج.

٤. وفى إطار بيانات الجدول رقم (٩)، وفى إطر الرتب الحقيقية، فرضت مدينة "الرياض" ذاتيتها الوجودية حيث حافظت على رتبتها (١) استنادًا إلى حجمها السكانى الذى بلغ (٥,٢٣) مليون نسمة. وفى إطار ذات بيانات الجدول، تأتى مدينة "تيماء" فى الرتبة (١٤٥/١) الأخيرة فى ظل حجم سكانى بلغ (٣٦,١٩) ألف نسمة فى تقدير ذات العام؛ وهذا يعنى أن مدخلات بنية النظام الحضرى فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/ (٢٠١٥م) جاءت بين رتبتين جغرافيات مدينة "الرياض"، وجغرافيات مدينة "تيماء" فى ظل فارق حجمى بلغ (٥,٢) مليون نسمة. ولعل من الأمور الدالة على بنية النظام الحضرى أن مدينة "السليل" التى تسبق مباشرة مدينة "تيماء" فى ظل حجم سكانى بلغ (٣٦,٣٨) ألف نسمة ورتبة (١٤٣/١) هى إحدى المدن التى تقع فى ذات المنطقة الإدارية التى تضم مدينة "الرياض" ذات الرتبة (١)؛ الأمر الذى يعنى أن بنية النظام الحضرى برمتها كادت تختزله منطقة "الرياض" الإدارية.

٥. أما مدينة "جدة"، فقد احتفظت برتبتها التى كانت عليها فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/ (١٩٩٢م)، وبذلك فهى لم تتجاوز مدينة "الرياض" كما توقع البعض حدوث ذلك بعد مرور عقدين من هذا التعداد. ليس هذا وحسب، بل إن زيادة حجمها السكانى لم يتجاوز (١,٤١) مليون نسمة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) أى أقل بمليون نسمة عند مقارنتها بما انتهت إليه زيادة حجم السكان فى مدينة "الرياض" فى ذات عام التقدير. وما يجب التنويه إليه أنها كما حافظت على رتبتها، حافظت أيضًا على كونها المدينة الأكثر فائضًا نظريًا من حيث حجم السكان حيث بلغ (٨٣٧) ألف نسمة، الأمر الذى يعنى أنها تجاوزت حد التشبع السكانى بحجم سكانى يقترب من مدينة "الطائف" فى ذات عام التقدير.

٦. وبشأن مدينة "مكة المكرمة"، فقد حافظت أيضًا على رتبتها فى ظل حجم سكانى بلغ (١,٦) مليون نسمة. وعلى الرغم من زيادة حجمها السكانى بمقدار (٦١٣) ألف نسمة إلا أن هذه الزيادة حالت دون أن يكون لها أى فائض سكانى نظرى، بل من الأمور الملفته للنظر أن لديها انحراف حجمى ناقص بمقدار (١٦٧) ألف نسمة؛ ويمكن تفسير ذلك بأن النَسب الحجمى يرجع إلى مدينة "الرياض" التى شهدت زيادة فى

حجمها السكانى بمقدار (٢,٥) مليون نسمة. وفى إطار المقارنة، خرجت مدينة "مكة المكرمة" من زمرة المدن التى لديها فوائض سكانية نظرية إلى زمرة المدن التى لديها انحراف حجمى نظرى ناقص. ولعل هذا أحد المؤشرات الدالة على أن بنية النظام الحضرى فى إطار المدن الثلاث الأعلى رتبة تجنح إلى عدم التوازن.

٧. وفيما يتعلق بمدينة "المدينة المنورة"، فقد حافظت أيضًا على رتبتها الحقيقية التى بلغت (٥/١). وعلى الرغم من تفردها بتلك الرتبة اعتمادًا على بيانات تعداد عام (١٤١٣هـ)/ (١٩٩٢م) إلا أن الأمر لم يتسن لها فى تقدير عام (٢٠١٥) حيث شاركتها رتبتها الحقيقية كل من مدينتين "الإحساء"، و"الدمام" حيث بلغت رتبتيهما (٥/١) أيضًا. وعلى الرغم من تشارك المدن الثلاث فى الرتبة ذاتها، إلا أن مدينة "الدمام" اختلفت عنهما بفائضها السكانى النظرى الذى تجاوز (١٥٠) ألف نسمة، ولعل ذلك يؤيد صحة ما انتهت إليه النقطة السابقة.

٨. وفى إطار المدن (٦) سالفة الذكر، فجميعهن مدن مليونية، ولبعضهن فوائض سكانية نظرية وللبعض الآخر انحرافات حجمية نظرية ناقصة. والحقيقية أن هذا الأمر يعد من المؤشرات الدالة على عدم اتزان بنية النظام الحضرى فى إطار بضعة مدن. وبناءً على أحجامهن السكانية التى تتجاوز المليون، وبناءً على أن المدينة التى تلى مدينة "الدمام" مباشرة يقل حجمها عن المليون، وبناءً على تقارب رتبهن الحجمية الحقيقية بل وتشارك بعضهن فى ذات الرتبة، فيمكن القول بأن هذه المدن تشكل النمط الأول من أنماط نظامية النظام الانحدارى على مستوى الرتب الحقيقية فى جملة المدن البالغ عددها (١٠٠)، وينطوى هذا النمط على جملة من الرتب الحقيقية التى تتصف بنظام انحدارى (متجمع).

٩. وبالانتقال إلى مدينة "الطائف" التى بلغت رتبتها الحقيقية (٦/١)، فالأمر يعنى الانتقال إلى نمط نظامى جديد هو الثانى، الذى يشتمل على (٦) مدن أيضًا. وتتفاوت أحجام مدن هذا النمط السكانية فى أقل من (مليون) نسمة إلى أكثر من (٤٠٠) ألف نسمة. ويمكن القول بأن نمط هذه المدن يمثل مرحلة النضج فى ديناميكية "الامتلاء التدافعى" سابقة الذكر. ولعل الرتب الحقيقية لهذه المدن من المؤشرات الدالة على ذلك، حيث تشترك كل من مدينة "تبوك"، و"القطيف"، و"خميس مشيط" فى ذات الرتبة التى بلغت (١٠/١)، فى حين تأكلت الرتبتان (٧/١) و(٨/١) من نظامية هذا النمط. وبناءً على تقارب رتبهن الحجمية الحقيقية بل وتشارك بعضهن فى ذات الرتبة؛ فيمكن القول بأن هذه المدن تعد فى جملتها نمطًا ينطوى بداخله على نظام رتبى يتصف بنظام انحدارى (متقارب).

١٠. وبالانتقال من مدينة "الخبر" التى بلغت رتبتها الحقيقية (١١/١) إلى مدينة "حفر الباطن" التى بلغت رتبتها الحقيقية (١٣/١)، فهذا يعنى الانتقال إلى بداية نمط نظامى جديد هو الثالث، ويمكن تحديد نهايته بمدينة "وادى الدواسر" التى تبلغ رتبتها الحقيقية (٤٩/١) فى حين تبلغ رتبتها النظرية (٣٦/١)؛ وهذا يعنى أن بداية هذا النمط حيث مدينة "حفر الباطن" جاءت فى إطار من التوافق بين رتبتها الحقيقية من ناحية ورتبتها النظرية من ناحية أخرى حيث بلغت (١٣/١)، إلا أن النهاية الرتبية لمدن هذا النمط حيث مدينة "وادى الدواسر"، جاءت فى إطار من عدم التوافق فى ضوء ما سبق. وعلى الرغم من ذلك، فإن نظامية رتب هذا النمط تتصف بنظام انحدارى (متباعد) ينتمى إلى المرحلة الوسطى فى ديناميكية "الامتلاء التدافعى". ولعل ذلك يتضح من خلال تتبع الرتب الحقيقية لكل من مدينة "الجبيل"، و"الخرج"، و"أبها"، و"حائل"؛ فجميع هذه المدن تشاركن فى الرتبة الحقيقية (١٤/١) وفيما عدا ذلك فجميع الرتب الحقيقية كادت أن تتقارب بعضها بعد بعض وليس مدينة بعد أخرى.

١١. يمكن القول بأنه عند الانتقال إلى مدينة "بحرة" ذات الرتبة الحقيقية (٥٤/١) فإنه يتم الانتقال إلى نمط نظامى جديد هو (الرابع) فى نظامية الرتب الحجمية للمدن على مستوى المملكة، والذى يمكن وصفه بالنظام الانحدارى (المتباعد). ولمزيد من تحديد هذا النمط، فهو يبدأ بمدينة "بحرة" التى شهدت طفرة من الزيادة السكانية انتقلت بها من الرتبة الحقيقية الأخيرة (٢٩٦/١) اعتمادًا على تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى الرتبة الحقيقية (٥٤/١) اعتمادًا على تقدير السكان فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، وينتهى بمدينة "العوامية" ذات الرتبة الحقيقية (٧٠/١) وذلك بعد أن كانت (١١٨/١) فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م). أى أنه نمطٌ يبدأ بحجم سكانى أقل من (١٠٠) ألف نسمة وينتهى بحجم سكانى أكثر من (٧٥) ألف نسمة، وهو فى مجمله يشتمل على (١٣) مدينة. ويمكن القول بأن الجزء الأكبر من مدن هذا النمط كان ينتمى إلى النمطين (الخامس)، و(السادس) كما جاء فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) واللذين كانا ينتميان إلى رتب تم وصف نظامهما بالانحدار(العشوائى)، و(المشتت) على التوالى. ومن أهم ما تتصف به مدن هذا النمط، أنه بمراجعتها اتضح أن العدد الأكبر فيها شهد خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) العديد من مدخلات التنمية، فأضحت مقصدًا للسكان، ومن ثم فزيادة أحجام مدنه ترجع إلى الزيادة غير الطبيعية بفعل الهجرة الداخلية وإعادة توزيع السكان. ولعل دليل ذلك أن جميع مدن هذا النمط لم تشهد أى فوائض سكانية نظرية، بل إن جميعهم لديهم انحراف سكانى

ناقص من الناحية النظرية. وفى إطار عمومية رتب مدن هذا النمط يتضح أن جملة مدنه (١٣) شهدت انحرافًا رتبى حقيقى بمقدار (١٦) رتبة وذلك بداية من مدينة "بحرة" ذات الرتبة الحقيقية (٥٤/١) انتهاءً بمدينة "العوامية" ذات الرتبة الحقيقية (٧٠/١).

١٢. وفى عبارة يغلب عليها الاضطراب، فإن الانتقال من مدينة "العوامية" صاحبة الرتبة الحقيقية (٧٠/١) إلى مدينة "الدرعية" ذات الرتبة (٧١/١) يعنى الولوج إلى النمط (الخامس) فى نظامية الرتب الحجمية للمدن على مستوى المملكة الذى ينطوى على نظامية رتبية جديدة لم تشهدها المدن من قبل. وفى إطار هذا النمط، يمكن القول إنه يمثل حالة خاصة على مستوى جملة أنماط المدن (١٠٠)، تلك الحالة التى تجسد بالفعل ديناميكية "الامتلاء التدافعى" الذى تتدافع فيه المدن وتزداد حجمًا من الناحية السكانية دون أن يكون لذلك سابق زيادة ملحوظة، وما مدن "الدرب"، و"الأفلاج"، و"سراة عبيد"، و"رجال آلمع"، و"الحائط"، و"مسيان"، و"المهد"، و"الدائر"، و"الحناكية"، و"الطوال"، و"المجاردة"، و"تثليث"، و"المخواه" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٥)، إلا تمثيلاً واضحًا لهذا التدافع.

١٣. الاضطراب الرتبى يكاد يكون الصفة السائدة عند الانتقال إلى النمط (السادس) فى نظامية الرتب الحجمية للمدن على مستوى المملكة، وتحديدًا عند الانتقال من مدينة "بارق" ذات الرتبة الحقيقية (١٠٥/١) إلى المجموعة الأخيرة من المدن التى تبدأ بمدينة "طريق" صاحبة الرتبة الحقيقية (١٠٧/١) وتنتهى حيث مدينة "تيماء" صاحبة الرتبة الحقيقية (١٤٥/١)، الأمر الذى يعنى الانتقال من المدن التى تقل أحجام سكانها عن (٥٠) ألف نسمة، وتزيد عن (٣٠) ألف نسمة. وكما يُلاحظ، فإن الانحدار الرتبى بين المدينة الأعلى حيث تمثل (١٠٧/١) وبين المدينة الأدنى التى تمثل (١٤٥/١) يمكن وصفه بـ (الحاد). وعلى الرغم من كونها ملاحظة صحيحة إلا أن نظامية الرتب فى تلك المجموعة لا يسير فيها الانحدار الرتبى بصورة منتظمة، بل يسير فى نظام انحدارى أقرب إلى (مشتت)، فعند الانتقال الرتبى من مدينة "بقاء" رقم (٩٨) إلى مدينة "تيماء" رقم (١٠٠) فى ذات النمط، فالأمر يعنى الانتقال من الرتبة الحقيقية (١٣٣/١) إلى الرتبة الحقيقية (١٤٥/١) هذا من ناحية، وعند الانتقال الرتبى من مدينة "خيبر" رقم (٨٤) إلى مدينة "أضم" رقم (٨٥) فى ذات النمط، فالأمر يعنى الانتقال من الرتبة الحقيقية (١٠٨/١) إلى الرتبة الحقيقية (١١٠/١). ويعد ذلك أمرًا طبيعيًا فى ظل انتقال (٦) مدن لم يكن لهم تاريخية سابقة فى زيادة حجم السكان.

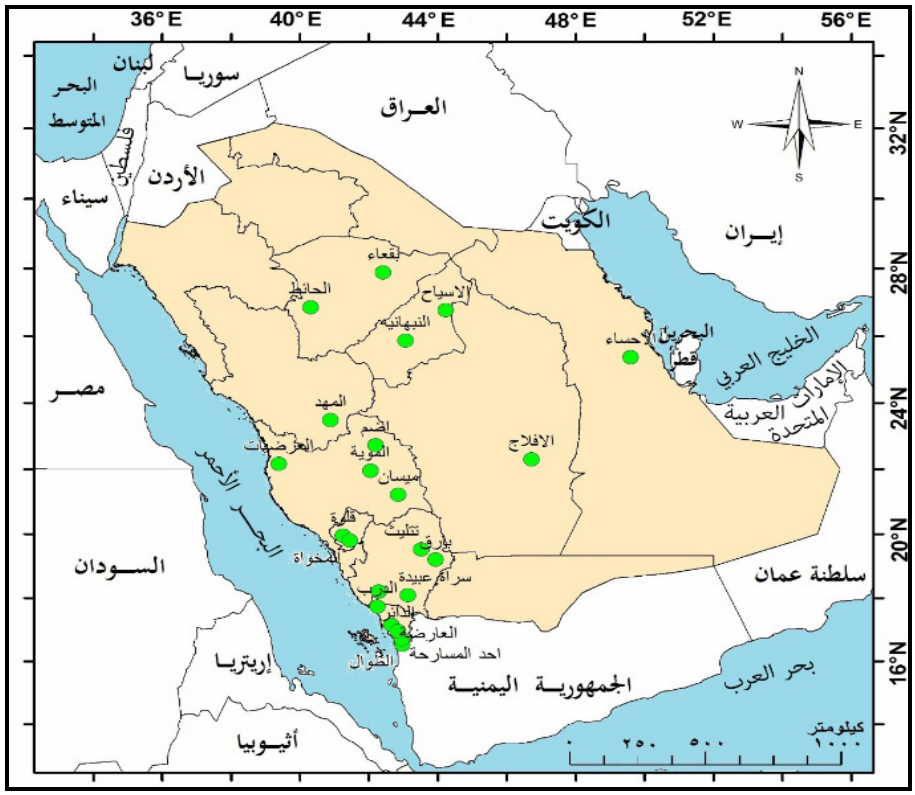

شكل (١٥) : توزيع مدن الامتلاء التدافعى على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

١٤. وفى ضوء نظامية انحدار الرتب، فإن بيانات الجدول رقم (٩)، اعتمادًا على تقدير السكان فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، تؤكد على استمرارية عدم توازن بنية النظام الحضرى على مستوى عمومية المدن الرئيسة والمتوسطة فى "المملكة العربية السعودية" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٦). وفى إطار المقارنة، يمكن القول إن بنية النظام الحضرى فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) كانت تتصف بـ (الانحدار الحاد)، أما فيما يتعلق بذات البنية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) فيمكن وصفها بـ (الانحدار غير المنتظم)، ولعل سبب ذلك ترجع فى المقام الأول إلى اختفاء فئة المدن الوسطى – من ناحية الحجم السكانى – فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، أما فيما يتعلق بالفترة التى آلت هذا العام انتهاءً بعام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، فلقد استطاعت مجموعة من المدن الاستعاضة عن عدم وجود فئة المدن الوسطى بوجودية مدن أخرى

فى ظل ديناميكية "الامتلاء التدافعى". أما بخصوص التنمية فيمكن القول إن نتاج ذلك من شأنه أن يؤدى إلى اضطراب العلاقات المكانية لا بين المدن وبعضها البعض بل سينسحب الحال أيضًا إلى مستوى قرى المراكز وذلك فى ظل حركة غير معلومة الاتجاه، ولن يكون لعامل المسافة المكانية الدور المؤثر فى ذلك بقدر ما سيكون لمدى نجاح الفرد فى الحصول على الخدمات أيًا كان موقعها دون الاعتبار لعامل المسافة. ومن ثم سيؤدى ذلك إلى ما يمكن تسميته بـ "التحميل المكانى" الذى ستسعى من خلاله بعض المدن إلى سد احتياجاتها من الخدمات بصفة عامة على حساب مدن أخرى قد تقع خارج محافظاتها، بل قد تقع خارج المناطق التى تنتمى إليها محافظاتها.

الخصائص الباطنة الخصوصية:

يُنظر إلى نموذج التوزيع الهرمى المتوازن للمدن على أنه النموذج الذى تكون فيه المدن بمثابة الأدوات المحركه للمناطق الفرعية (المناطق الإدارية، أو حتى الأقاليم التخطيطية) ضمن اقتصاد الحيز الوطنى. أما نموذج المدينة المسيطرة، فيؤدى لظهور ازدواجيه فى الاقتصاد تتفوق فيها المدينة المسيطرة من حيث الأهمية على عدد كبير من المدن الأصغر حجمًا، وتئد تنميتها فتصبح عالة على الاقتصاد الوطنى (وليام باركر، ١٩٩٨، ص ٢٧). ربما كان من الصعوبة فهم نموذج التوزيع الهرمى المتوازن فى ضوء الفقرة السابقة بمعزل عن محاولة الإلمام بالخصائص الظاهرة العمومية لأوزان المدن الرئيسة اعتمادًا على حجم السكان، وذلك على نحو ما سبق. والحقيقية أن فقرة "باركر" سالفة الذكر كادت تختزل كل ما يتعلق بدور النظام الحضرى المتوازن فى التنمية بمعزل عن مدى توفر المدخلات الشرطية الضابطة وذلك على نحو ما تم التعرف عليها فى العنصر الأول من هذا المحور. ليس هذا فحسب، بل إن ذات الفقرة تكاد أن تكون بينة الفصل بالصواب أو حتى بوجوبية التعديل بين آراء "أحمد الجار الله"، و"فائز الشهرى"، ورشود الخريف"، والشريف محمد الشريف"، و"خالد العنقرى" بشأن حقيقة ما عليه المدن الرئيسة، والمتوسطة، أو حتى الصغيرة من نظامية رتبية على مستوى "المملكة العربية السعودية" ودورها فى التنمية. وفى إطار تحقيق أهداف الدراسة، وفى إطار محاولة إدراك العلاقة بين أحجام المدن السكانية باعتبارها أحد المدخلات الرئيسة فى بنية النظام الحضرى وبتنميط المدن (١٠٠) على نحو ما جاءت بالجدول رقم (٩) إلى مجموعات تبعًا للمناطق الإدارية التى تنتمى إليها مع الحفاظ على تسلسلها الرقمى وكافة متغيراتها، وفى عبارة استباقية، فإن تحرى هذا الأمر

فى ضوء الالتزام بما سبق كان من شأنه أن يقود إلى معرفة حقيقية ما عليه التوزيع الرتبى للمدن وعلاقاتها البينية على مستوى "المملكة العربية السعودية".

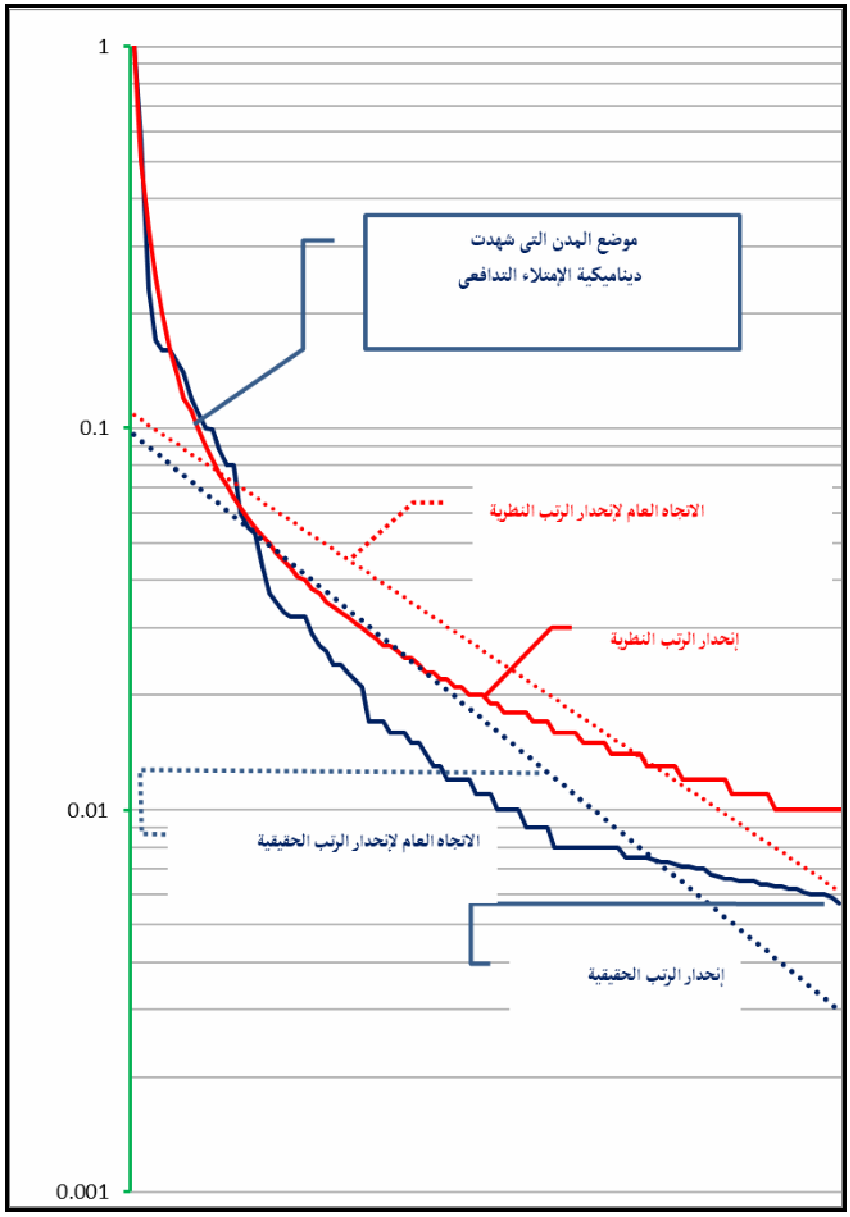

شكل (١٦) : المنحنى اللوغاريتمى للخصائص العمومية لإنحدار الرتب الحقيقية والنظرية على مستوى مدن المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).

وفى ضوء توزيع المدن على مستوى المناطق الإدارية البالغ عددها (١٣) منطقة إدارية، فإن العبارة الاستباقية تختزلها نتيجة واحدة، وبصور خصائص مختلفة. فأما النتيجة فمفادها أن بناء توزيع المدن على مستوى المناطق الإدارية يمكن تقسيمها إلى قسمين، الأول يشتمل على جميع المناطق الإدارية التى تعد خارج بنية النظام الحضرى على مستوى "المملكة العربية السعودية" وعددها (٦) مناطق، وتتمثل بالترتيب فى منطقة "حائل"، ونجران"، و"جازان"، و"الجوف"، و"الحدود الشمالية"، و"الباحة". ودليل ذلك أن جميع المدن الرئيسة فى هذه المناطق الإدارية خارج تنظيم (١٣) رتبة الأولى التى من المفترض أن تمثل المدن الرئيسة صاحبة الثقل السكانى على مستوى جملة إمارات المناطق الإدارية. أما الثانى فيشتمل جميع المناطق الإدارية التى تدخل فى إطار بنية النظام الحضرى على مستوى "المملكة العربية السعودية" وعددها (٧) مناطق، وما يجب التنويه عنه أن وجودها فى بنية النظام الحضرى لا يعنى بالضرورة أن التوازن هو الصفة الغالبة على نظاميتها؛ ولهذا الأمر موضعه التحليلى، وتتمثل بالترتيب فى منطقة "الرياض"، و"مكة المكرمة"، و"المدينة المنورة"، و"الشرقية"، و"القصيم"، و"تبوك"، و"عسير" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٧). وفى ضوء النتيجة السابقة، لم يعد الأمر يرتبط بمدى توازن النظام الحضرى بقدر ارتباطه بالاحتياج إلى توجيه النظام الحضرى لإدراك التوازن. ولعل من الأمور التى تعين على ذلك المزيد من فهم النظام الحضرى القائم والمتعايش به فى ظل نظامية مناطقه الإدارية. وبناءً على ذلك فإن صور الخصائص المختلفة التى أدت إلى النتيجة السابقة، تعكس مدخلاتها فى ضوء النقاط التالية:

١- اعتمادًا على الجدول رقم (١٠):

الذى يشمل كافة المدن الرئيسة والمتوسطة والعدد الأكبر من المدن الصغيرة على مستوى منطقة "الرياض" الإدارية يتضح أن ثمة هيمنة حضرية "Urban Primacy" تخلص جميعها لمدينة واحدة هى "الرياض" فى إطار من الفجوة التوازنية فى بنية النظام الحضرى، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٨). فالفارق الحجمى السكانى بينها، وبين المدينة الأخيرة فى ذات المنطقة الإدارية حيث مدينة "السليل" بلغ (٥,٢) مليون نسمة على الرغم من كونهما فى منطقة إدارية واحدة، وفى ظل جملة من المدن الرئيسة والمتوسطة لا يتجاوز عددها (١٤) مدينة. بل إن الفارق الحجمى بينها وبين المدينة التى تليها مباشرة وهى"الخرج" بلغ (٤,٩) مليون نسمة. وفيما يتعلق بالتنمية،

وبمقارنة ذلك بما أوضحه "باركر" من قبل، فإن واقعية التباين من شأنها أن تؤدى إلى وأد أى مدخلات تنموية، ومن ثم فنتاج ذلك أن جميع المدن فى إطار منطقة "الرياض" الإدارية – فيما عدا مدينة الرياض – تعيش فى رباط من الإعالة على الاقتصاد الوطنى، وفى إطار ذلك يمكن القول بأن جميعها تتعايش بمدخلات التكافل التنموى الذى تنتظر فيه فوائض المدينة المسيطرة وهى "الرياض".

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على المخرجات الاستدلالية للجدول رقم (٩).

شكل (١٧) : توزيع المناطق الإدارية وتبعيتها الحضرية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

جدول (١٠) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة الرياض الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	م*	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى (رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
١	١	الرياض	٥,٢٣٦,٩٠١	(١)	٠	٠	٠	الرياض
٢	١٥	الخرج	٣٧٦,٣٢٥	١٤/١	٣٤٩١٢٦	١٥/١	٢٧١٩٩	الرياض
٣	٢١	الدوادمى	٢١٧,٣٠٥	٢٤/١	٢٤٩٣٧٦	٢١/١	-٣٢٠٧١	الرياض
٤	٣٢	المجمعة	١٣٣,٢٨٥	٣٩/١	١٦٣٦٥٣	٣٢/١	-٣٠٣٦٨	الرياض
٥	٣٣	القويعية	١٢٦,١٦١	٤٢/١	١٥٨٦٩٣	٣٣/١	-٣٢٥٣٢	الرياض
٦	٣٦	وادى الدواسر	١٠٦,١٥٢	٤٩/١	١٤٥٤٦٩	٣٦/١	-٣٩٣١٧	الرياض
٧	٤٥	عفيف	٧٧,٩٧٨	٦٧/١	١١٦٣٧٥	٤٥/١	-٣٨٣٩٧	الرياض
٨	٥٠	الدرعية	٧٣,٦٦٨	٧١/١	١٠٤٧٣٨	٥٠/١	-٣١٠٧٠	الرياض
٩	٥٤	الزلفى	٦٩,٢٩٤	٧٥/١	٩٦٩٧٩	٥٤/١	-٢٧٦٨٥	الرياض
١٠	٥٦	الأفلاج	٦٨,٢٠١	٧٧/١	٩٣٥١٦	٥٦/١	-٢٥٣٦٠	الرياض
١١	٩١	حوطة بنى تميم	٤٣,٣٠٠	١٢١/١	٥٧٥٤٨	٩١/١	-١٤٢٤٨	الرياض
١٢	٩٤	شقراء	٤٠,٥٤١	١٢٩/١	٥٥٧١١	٩٤/١	١٥١٧٠	الرياض
١٣	٩٦	المزاحمية	٣٩,٨٦٥	١٣١/١	٥٤٥٥١	٩٦/١	-١٤٦٨٦	الرياض
١٤	٩٩	السليل	٣٦,٣٨٣	١٤٣/١	٥٢٨٩٧	٩٩/١	-١٦٥١٤	الرياض

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٩).

* التسلسل كما جاء فى ضوء الجدول الرئيس رقم (٩).

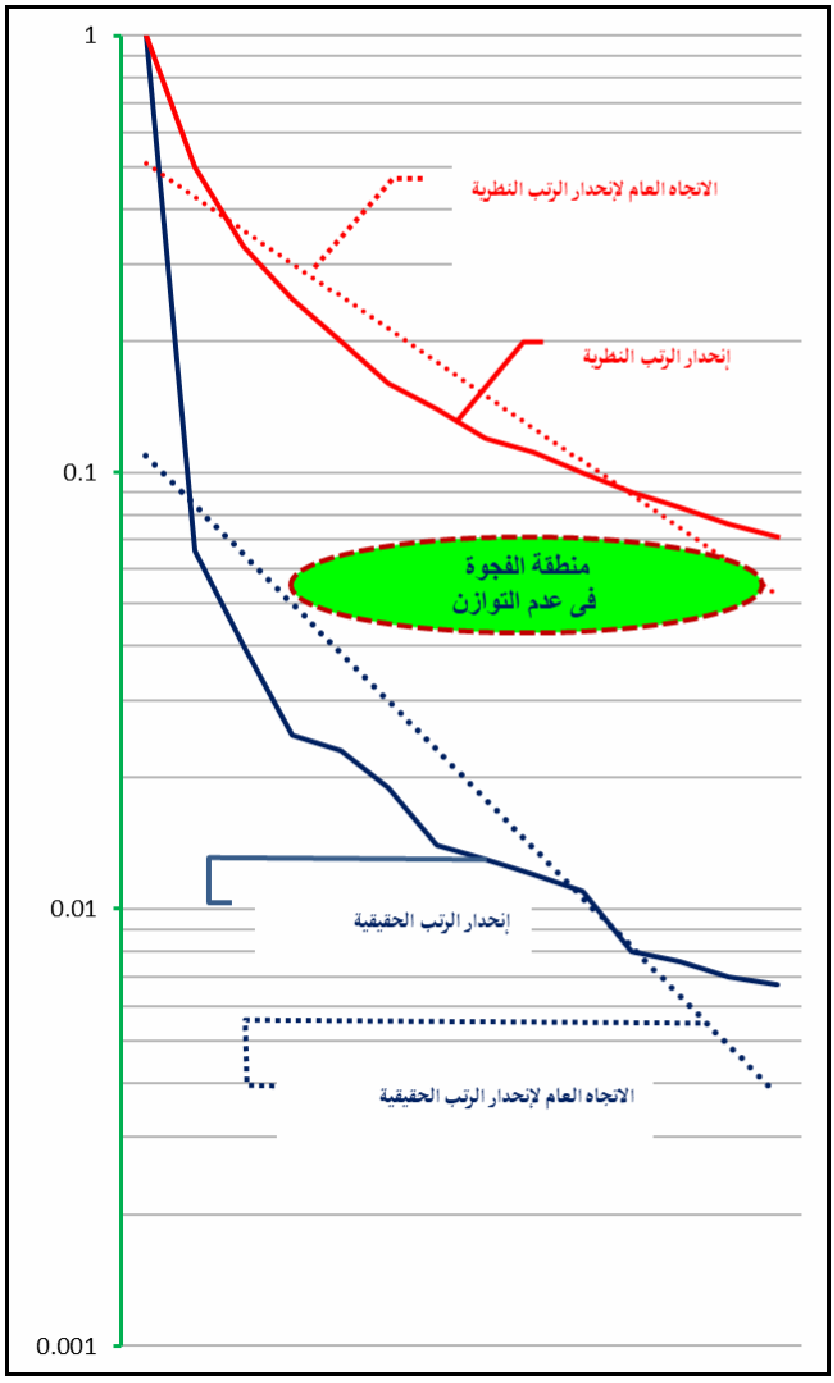

شكل (١٨) : المنحنى اللوغاريتمى للخصائص الباطنة لإنحدار الرتب الحقيقية والنظرية على مستوى منطقة الرياض الإدارية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

٢- فى ضوء الجدول رقم (١١):

الذى يشمل كافة المدن الرئيسة، والمتوسطة، والعدد الأكبر من المدن الصغيرة على مستوى منطقة "مكة المكرمة" الإدارية، يتضح (أيضًا) أن ثمة سيطرة حضرية تخلص جميعها لمدينة واحدة هى "جدة"، ومن بعدها "مدينة "مكة المكرمة" ذات الوظيفية الدينية. وبمراجعة الرتب الحقيقية للمدن التى تشملها المنطقة والبالغ عددها (١٥) مدينة، يتضح أن رتبة المدينة الأعلى فى المنطقة بلغت (٢/١) حيث مدينة "جدة" فى ضوء حجم سكانى بلغ (٣,٤٥٩) مليون نسمة اعتمادًا على تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) فى حين بلغت رتبة المدينة الأدنى (١٣٠/١) حيث مدينة "الموية" فى ظل حجم سكانى بلغ (٤٠) ألف نسمة. وبناءً على ذلك، فالأمر هنا لا يعنى الهيمنة أو السيطرة فحسب، بل يعنى أيضًا خروج مدن المنطقة الإدارية من النظام الحضرى بوضوح. وعند التدقيق فى الرتبة الحقيقية للمدن يتضح تقارب رتب بعض المدن من بعضها البعض، الأمر الذى يعنى أنه داخل اللانظام الحضرى إمكانية لبناء نظام حضرى ذاتى. ولعل ذلك ما يجب الانتباه إليه كونه الركيزة الأولى فى محاولة توجيه النظام الحضرى المتوازن.

٣- وعلى نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٢):

وبصدد منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، فإن الجدول يشتمل على (٦) مدن يكاد ألا يكون بين رتبهم الحقيقية أى رباط يشتمل على أحد أبعاد النظام الرتبى. فلقد جاءت رتبة المدينة الأعلى (٥/١) فى ظل حجم سكانى بلغ (١,٥٢) مليون نسمة اعتمادًا على تقدير عام (٢٠١٥) فى حين جاءت رتبة المدينة الأدنى (١٠٨/١) حيث مدينة "خيبر" فى ظل حجم سكانى بلغ (٤٨,٥) ألف نسمة فى ذات العام. وفيما يتعلق بانحدار الرتب، فإن حال نظامية الرتب النظرية لمدن المنطقة الإدارية لم يختلف كثيرًا عن نظامية الرتب الحقيقية حيث بدأت بـ (٤/١) كحد أعلى، وانتهت بـ (٨٣/١) كحد أدنى فى ظل عدد من المدن لم يتجاوز (٦). ولعل ذلك يؤكد بصورة مباشرة على ما تم الانتهاء إليه من قبل، وتحديدًا فى المحور الأول، من أن جغرافيات "المملكة العربية السعودية" أشبه بالطبقات، فقد اتضح أن هذه الطبقات ما هى إلا الحقيقة الواقعية للجغرافيات التى تتعايش فيها المناطق الإدارية التى يشملها إطار حدودى واحد.

جدول (١١) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة مكة المكرمة الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)(٢٠١٥م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى (رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
١	٢ جدة	٣,٤٥٦,٢٥٩	٢/١	٢٦١٨٤٥٠	٢/١	٨٣٧٨٠٩	مكة المكرمة
٢	٣ مكة المكرمة	١,٥٧٨,٧٢٢	٣/١	١٧٤٥٦٣٣	٣/١	-١٦٦٩١١	مكة المكرمة
٣	٧ الطائف	٨٨٤,٥٩٧	٦/١	٧٤٨١٢٨	٧/١	١٣٦٤٦٩	مكة المكرمة
٤	٢٤ القنفذة	١٩٥,٢٦٩	٢٧/١	٢١٨٢٠٤	٢٤/١	-٢٢٩٣٥	مكة المكرمة
٥	٣٧ بحرة	٩٦,٦٤٦	٥٤/١	١٤١٥٣٧	٣٧/١	-٤٤٨٩١	مكة المكرمة
٦	٣٩ الجموم	٩٢,٢٢٢	٥٦/١	١٣٤٢٧٩	٣٩/١	-٤٢٠٥٧	مكة المكرمة
٧	٤٣ الليث	٨٠,٨١٨	٦٤/١	١٢١٧٨٨	٤٣/١	-٤٠٩٧٠	مكة المكرمة
٨	٤٦ العرضيات	٧٧,١٥٥	٦٨/١	١١٣٨٤٥	٤٦/١	-٣٦٦٩٠	مكة المكرمة
٩	٦١ ميسان	٦٣,٣٠٥	٨٢/١	٨٥٨٥٠	٦١/١	-٢٢٥٤٥	مكة المكرمة
١٠	٦٩ خليص	٥٦,٦٨٧	٩٢/١	٧٥٨٩٧	٦٩/١	-١٩٢١٠	مكة المكرمة
١١	٨٤ أضم	٤٧,٧١١	١١٠/١	٦٢٣٤٤	٨٤/١	-١٤٦٣٣	مكة المكرمة
١٢	٨٦ رنية	٤٥,٩٤٢	١١٤/١	٦٠٨٩٤	٨٦/١	-١٤٩٥٢	مكة المكرمة
١٣	٨٩ تربة	٤٣,٩٤٦	١١٩/١	٥٨٨٤١	٨٩/١	-١٤٨٩٥	مكة المكرمة
١٤	٩٢ الخرمة	٤٢,٢٢٣	١٢٤/١	٥٦٩٢٢	٩٢/١	-١٤٦٩٩	مكة المكرمة
١٥	٩٥ المويه	٤٠,٠١٢	١٣٠/١	٥٥١٢٥	٩٥/١	-١٥١١٣	مكة المكرمة

جدول (١٢) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة المدينة المنورة الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى (رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
١	٤ المدينة المنورة	١,١٥٢,٩٩١	٥/١	١٣٠٩٢٢٥	٤/١	-١٥٦٢٣٤	المدينة المنورة
٢	١٩ ينبع البحر	٢٧٠٣٦٩	١٩/١	٢٧٥٦٢٦	١٩/١	-٥٢٥٧	المدينة المنورة
٣	٦٢ بدر	٦٣,١٧٤	٨٣/١	٨٤٤٦٦	٦٢/١	-٢١٢٩٢	المدينة المنورة
٤	٦٥ المهد	٥٩,٢٥٢	٨٨/١	٨٠٥٦٧	٦٥/١	-٢١٣١٥	المدينة المنورة
٥	٧٠ الحناكية	٥٥,٢٧٦	٩٥/١	٧٤٨١٢	٧٠/١	-١٩٥٣٦	المدينة المنورة
٦	٨٣ خيبر	٤٨,٥٩٢	١٠٨/١	٦٣٠٩٥	٨٣/١	-١٤٥٠٣	المدينة المنورة

المصدر: الجداول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٩).

٤- **وفيما يتعلق بالمنطقة "الشرقية"، وكما يتبين من الجدول رقم (١٣)**، فتكاد مدنها أن تشكل فيما بينها نظامًا رتبيًا يتصف بالتدرج، وذلك عندما يتعلق الأمر بالمدن (٦) الأولى من حيث قيمة الرتب الحقيقية. فلقد جاءت بالتدرج على نحو نظامى متدرج بداية من مدينة "الاحساء" ذات الرتبة الحقيقية (٥/١) مرورًا بمدينة "الدمام" ذات الرتبة الحقيقية (٥/١) أيضًا ثم مدينة "القطيف" (١٠/١)، ثم مدينة "الخبر" (١١/١)، ثم "حفر الباطن" (١٣/١)، انتهاءً بمدينة "الجبيل" (١٤/١). أما فيما يتعلق بمدينة "سيهات" التى تلى مباشرة مدينة "الجبيل" من حيث الحجم السكانى، فلقد بلغت رتبتها الحقيقية (٥١/١) أى بفارق (٤٣) رتبة عن مدينة "الجبيل". ويعد توزيع مدخلات التنمية على مستوى هذه المدن أحد الأسباب الرئيسة فى الاقتراب من بنية نظام حضرى يميل إلى التوازن. وفى إطار ذلك فالمستقبل القريب من المرجح أن يشهد إحدى خطوات التوازن فى بنية النظام الحضرى على مستوى المملكة اعتمادًا على النظامية الرتبية التى عليها منطقة "الشرقية" الإدارية.

٥- وفيما يتعلق بالمنطقتين الإداريتين "القصيم"، و"تبوك"، وعلى نحو ما يتضح من الجدولين رقم (١٤)، و(١٥)، فإن أعداد المدن فيهما لا يتجاوز (٨). وعلى الرغم من ذلك فهما يمثلان أحد المدخلات الرئيسة فى بنية اللاتوازن التى عليها النظام الحضرى على مستوى "المملكة العربية السعودية" اعتمادًا على بيانات تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). فبينما بلغت الرتبة الحقيقية الأعلى فى منطقة "القصيم" (٩/١)، فإن الرتبة الحقيقية الأدنى فى ذات المنطقة بلغت (١٣٢/١). وبينما بلغت الرتبة الحقيقية الأعلى فى منطقة "تبوك" (١٠/١)، فإن الرتبة الحقيقية الأدنى فى ذات المنطقة بلغت (١٤٥/١). أما بخصوص التنمية، والمستقبل القريب، فإن أمر اللاتوازن على مستوى المنطقتين الإداريتين سيستمر، وربما يجنح إلى المزيد. ولعل دليل ذلك أن جميع مدنهما، تتصف بوجود انحراف سكانى نظرى ناقص؛ لذا ففى حالة زيادة حجم سكان المدن فى ظل ما تتصف به من خصائص، فإن ذلك سيعنى الحفاظ على نظامية كل ما هو قديم[١].

---

(١) تتشابه تمامًا معطيات ومخرجات منطقة "عسير" الإدارية مع معطيات ومخرجات منطقة "تبوك" الإدارية.

جدول (١٣) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة الشرقية الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى(رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
١	الاحساء	١,٠٤١,٨٦٣	٥/١	١٠٤٧٣٨٠	٥/١	-٥٥١٧	الشرقية
٢	الدمام	١,٠٢٤,٤٠٩	٥/١	٨٧٢٨١٦	٦/١	١٥١٥٩٣	الشرقية
٣	القطيف	٥٢٤,١٨٢	١٠/١	٥٢٣٦٩٠	١٠/١	٤٩٢	الشرقية
٤	الخبر	٤٥٧,٧٤٨	١١/١	٤٣٦٤٠٨	١٢/١	٢١٣٤٠	الشرقية
٥	حفر الباطن	٣٩٠,٢٨٢	١٣/١	٤٠٢٨٣٨	١٣/١	-١٢٥٥٦	الشرقية
٦	الجبيل	٣٧٨,٩٤٦	١٤/١	٣٧٤٠٦٤	١٤/١	٤٨٨٢	الشرقية
٧	سيهات	٩٢,٠٧٢	٥٧/١	١٣٠٩٢٢	٤٠/١	-٣٨٨٥٠	الشرقية
٨	العوامية	٧٥,٣٥١	٧٠/١	١٠٦٨٧٥	٤٩/١	-٣١٥٢٤	الشرقية
٩	رأس تنورة	٦٠,٧٥٠	٨٦/١	٨١٨٢٦	٦٤/١	-٢١٠٧٦	الشرقية
١٠	بقيق	٥٣,٤٤٤	٩٨/١	٦٩٨٢٥	٧٥/١	-١٦٣٨١	الشرقية
١١	النعيرية	٥٢,٣٤٠	١٠٠/١	٦٧١٣٩	٧٨/١	-١٤٧٩٩	الشرقية

جدول (١٤) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة القصيم الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى(رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
١	بريدة	٥٩٠,٣١٢	٩/١	٦٥٤٦١٢	٨/١	-٦٤٣٠٠	القصيم
٢	عنيزة	١٦٣,٧٢٩	٣٢/١	١٨٧٠٣٢	٢٨/١	-٢٣٣٠٣	القصيم
٣	الرس	١٠٩,٥٥١	٤٨/١	١٤٩٦٢٥	٣٥/١	-٤٠٠٧٤	القصيم
٤	البكيرية	٥٧,٦٢١	٩١/١	٦٨١٦٢	٦٧/١	-١٠٥٤١	القصيم
٥	البدائع	٥٧,١٦٤	٩٢/١	٧٧٠١٣	٦٨/١	-١٩٨٤٩	القصيم
٦	النبهانية	٤٦,٤٢٩	١١٣/١	٦١٦١٠	٨٥/١	-١٥١٨١	القصيم
٧	المذنب	٤٤٠٤٣	١١٩/١	٥٩٥١٠	٨٨/١	-١٥٤٦٧	القصيم
٨	الاسياح	٣٩,٧٦٣	١٣٢/١	٥٣٩٨٨	٩٧/١	-١٤٢٢٥	القصيم

جدول (١٥) : الحجم الفعلى والنظرى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى منطقة تبوك الإدارية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المدينة	الحجم الفعلى (ف)	الرتبة الحقيقة إلى المدينة الأولى (ر)	الحجم النظرى (ن)	الرتبة النظرية إلى المدينة الأولى(رن)	الانحراف بين الحجم الفعلى والنظرى (ح)	المنطقة الإدارية
١	تبوك	٥٥١,١٢٤	١٠/١	٥٨١٨٧٧	٩/١	-٣٠٧٥٣	تبوك
٢	أملج	٦١,١٦٢	٨٥/١	٨٣١٢٥	٦٣/١	-٢١٩٦٣	تبوك
٣	العلا	٥٥,٠١٠	٩٥/١	٧٣٧٥٩	٧١/١	-١٨٧٤٩	تبوك
٤	الوجه	٥٢,٢٨٨	١٠٠/١	٦٦٢٨٩	٧٩/١	-١٤٠٠١	تبوك
٥	ضباء	٥١,٩٥١	١٠١/١	٦٥٤٦١	٨٠/١	-١٣٥١٠	تبوك
٦	تيماء	٣٦,١٩٩	١٤٥/١	٥٢٣٦٩	١٠٠/١	-١٦١٧٠	تبوك

المصدر: الجداول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٩).

٦- وفى عبارة هى النتيجة، وفى عبارة تمثل قول المحصلة النهائية، فبناءً على خصائص جملة المناطق الإدارية سالفة الذكر، والتى من المفترض أن يتشكل من خلال علاقات مدنها، الاتجاه العام للنظام الحضرى ومن بعده اتجاهات التنمية على مستوى المملكة، يمكن القول إن بنائية الاتجاه العام للنظام الحضرى لا يتصف بالتوازن على مستوى بنية المدن الرئيسة بالمناطق الإدارية وكذلك على مستوى بنية المدن الأقفية بين المناطق الإدارية.

٧- وفى إطار ما سبق، تكاد كل المناطق الإدارية، أن تصبح شخصيات من الجغرافيات فى قوالب مختلفة؛ فكل منطقة إدارية لها نظام حضرى تختلف به تمامًا عن غيرها من الأنظمة الحضرية الأخرى على مستوى مناطق المملكة الإدارية. ليس هذا فحسب، بل إن المنطقة الإدارية تنطوى على مدينة واحدة فقط تدور فى فلكها الانتفاعى نظامية كافة مدن المحافظات – فيما عدا مدينة "جدة" –. وأضحى فى كل محافظة، مدينة واحدة تدور حول خدماتها كافة المراكز الإدارية إلى أن ينتهى الأمر إلى القرى أيضًا. وربما هذا ما جعل "رشود" يخلص إلى أن النظام الحضرى فى المملكة لا يقع ضمن النمط الشائع فى أغلب الدول النامية، والذى يتصف بهيمنة كبيرة لمدينة واحدة (رشود الخريف، ٢٠٠٧، ص ص ٩٤-٩٩).

٨- إذا كان اللاتوازن هو السمة الغالبة، فإن بداخله مجموعة من المناطق الإدارية خارج إطار التوازن ذاته. وهذا ينطبق على (٦) مناطق إدارية هى "حائل"، و"نجران"، و"جازان"، و"الجوف"، و"الحدود الشمالية"، و"الباحة". وفيما يختص بمنطقتى "الحدود الشمالية"، والباحة" تحديدًا، فإن الحد الأعلى لرتبتى المدينة الأولى الحقيقية فى كلتاهما بلغ (٣٠/١)، و(٥٥/١) على التوالى، الأمر الذى يعنى تفوق العديد من المدن المتوسطة على مستوى المناطق الإدارية الأخرى على المدينتين الرئيسيتين فى منطقتين "الحدود الشمالية" والباحة" الإداريتين.

٩- وفيما يتعلق بالمناطق (٦) سالفة الذكر، فإن العديد من الدراسات التى تُنسب زمنيتها إلى نهاية العقد العاشر من القرن العشرين، كانت ترى أن اتجاه النظام الحضرى على المستوى الوطنى والإقليمى فى المملكة يتجه نحو التوازن. والحقيقية أن التوازن فى ظل رؤاهم كان يعنى انتقال أو هجرة السكان إلى مدينة معينة على مستوى المنطقة الإدارية فى إطار ما يمكن تسميته بتوجيه إعادة السكان (عبد الله حسين الخليفة، ١٩٩٨، ص ١٣٠). بيد أن ثمة فرق بين التكثيف وتوجيه السكان من ناحية، وبين التوازن فى بنية النظام الحضرى من ناحية أخرى، ولعل الفرق الأساسى هنا يتمثل فى المردود التنموى الغائب، ولعل هذا ما جعل "دافيس Davis" يرى وبصفة عامة أن هناك بالفعل تنمية، لكن بدون ازدهار (صالح الهذلول، ١٩٩٨، ص ١)

والمحصلة، وفى إطار شخصية المدن، وفى إطار واقعية العلاقات المكانية بين بعضها البعض، وفى إطار بنية النظام العام لقيم رتب انحدار المدن، وفى إطار الثنائية، وفى الاستعاضة عن اختفاء مدن الفئة الوسطى من النظام العام لبنية أحجام المدن على مستوى "المملكة العربية السعودية"، بمدن أخرى فى ظل ديناميكية "الامتلاء التدافعى"، يمكن القول بما يلى:

- تفاوت تأثير الطفرة السكانية الملحوظ على مستوى أحجام المدن، وفى ضوء التقدم الرتبى لبعض المدن، وفى ضوء التأخر الرتبى للبعض الآخر يمكن القول بأن المدن الرئيسة على مستوى المملكة جنحت بأحجامها السكانية للزيادة وذلك بمعدلات نمو تفاوتت من (٦,٥%) سنويًا إلى (١٦%) سنويًا. وبصدد التنمية فإن هذه المعدلات تعنى تفوقها على أى إمكانية تسعى لتلبية الاحتياجات على مستوى المدن أو القرى.
- وبصدد النقطة سالفة الذكر، ففيها تكمن القيمة التى تمثل مدخلاً لإدارة الفكر التنموى، فالحاجة إلى التنمية أو الاحتياج للمزيد منها لا يعنى أنها لم تكن موجودة، بل يعنى أنها كان لزامًا عليها قبل تلبية الاحتياجات أن تتفوق على سرعة نمو المدن الزائدة على أمر التلبية ذاته وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٩).

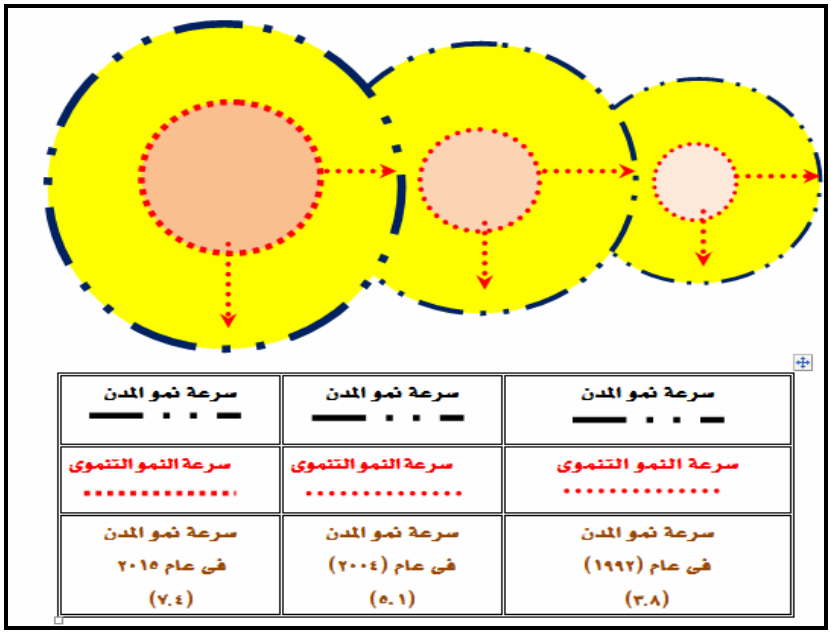

شكل (١٩) : اختلاف سرعة النمو الحضرى والتنموى خلال الفترة بين عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) وعام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

ومن ثم لم تكن المشكلة عدم الوجود بقدر ما كانت تتمثل فى الاحتياج إلى فكر تنموى يدرك ما تعنيه الخطوات التى من المفترض تنفيذها حتى يتم التفوق ولو بخطوات محدودة على زيادة سرعة نمو المدن سكانيًا بمقارنتها بجملة المدن الأخرى على مستوى المملكة.

المحور الثالث

الأحيزة الجغرافية والنظم المجتمعية على مستوى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)

لا تمثل الجغرافيات التى عليها الأحيزة قمة التوازن فى علاقة المجتمع بأوساطه الطبيعية والبيئية التى فاضل بين معطياتها لتؤدى وظيفة العمران، إنما تمثل مجموعة من القدرات التنظيمية التى أمكن من خلالها السيطرة على الأوساط الطبيعية والبيئية وتوجيهها نحو الانتفاع لتؤدى وظيفة العمران. أما فيما يتعلق بقمة التوازن، فتتمثل في أن يتكون لدى هذه الجغرافيات نظام مجتمعى يتمكن من خلاله المجتمع اكتساب القدرة على استيعاب مقاصد التغيير، والتعايش معها فى إطار من البناء الحيوى، والتوازن الاستدامى. وهنا تكمن إشكالية "الأحيزة الجغرافية" بما تشمله من محلات عمرانية على مستوى "المملكة العربية السعودية" بعامة والمدن الرئيسة والمتوسطة فيها بخاصة، وذلك لأن "النظام المجتمعى" فى حد ذاته إنما يرتبط بحدود توازنية تشتمل على مجموعة من الجغرافيات التعايشية تكفلها مجموعة من توازنات العلاقات المكانية. ومن ثم فأي تغيير مقصود فى أحد مكوناته سيستدعى بالضرورة التغيير فى مكوناته الأخرى بالشكل الذى ستتطلبه عملية استعادة النظام التوازنى مرة أخرى. وبناءً على ذلك، واعتمادًا على المحصلات النهائية على نحو ما جاءت فى المحورين الأول والثانى فى هذه الدراسة، فعمومية أفراد المجتمع على مستوى الأحيزة الجغرافية فى "المملكة العربية السعودية" يعيشون بشخصيات مختلفة ويغلب عليها التباين، وربما يُظن أن ذلك أمرٌ طبيعى اعتمادًا على أن ديناميكية التكوين والبناء فى الأحيزة الجغرافية، إنما تُدفع من خلال مسارين **الأول** يتحدد وفق ما تتصف به الأوساط الطبيعية من خصائص انتفاعيه مُعيله، أما **الثانى:** فيتحدد وفق وجود بنية لنظام مجتمعى يتصف بقدرته على التعايش فى ظل التراكم البنائى لجغرافيات التغير من ناحية، واستيعاب مقاصد جغرافيات فعل التغيير باعتبارها تعايشات احتياجية من ناحية أخرى. وبناءً على ذلك فجملة الأحيزة الجغرافية على مستوى "المملكة العربية السعودية" جاءت فى موضع توسطت به بعدين، على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٠). ويعد هذا الرأى صحيحًا باعتباره المضمون البنائى، بيد

أنه يتعارض مع جوهر عمومية المضمون التنموى الذى يُسعى من خلاله إلى إدراك وبناء التوازن التعايشى بين مستويات جغرافيات الأحيزة وبعضها البعض على مستوى المملكة أو حتى على مستوى مناطقها الإدارية. وهنا يكمن أحد التساؤلات الرئيسة فى الدراسة ومفاده فى ظل ما تتصف به من تباينات على مستوى "المملكة العربية السعودية"، هل استطاعت جغرافيات الأحيزة خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) بناء نظام مجتمعى موحد، لديه إمكانية التوافق مع اتجاه المملكة الموحد المعروف بالرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)؟. إن الإجابة عن هذا السؤال تشترط عملاً جامع بين عنصرين رئيسيين فى إطار من المعرفة البنائية. وفيما يتعلق بالعنصر الأول فهو يعنى بمحاولة تنميط عمومية الجغرافيات فى أنماط محددة، فليس كل النتاج الجغرافى سواء بسواء، بل إنه يختلف على مستوى الحيز الواحد. ومن ثم، فإن الأمر يستوجب بناء مجموعة من الأنماط، وبأكثر عمرانية، مجموعة من الطبقات الجغرافية يمكن الاستناد عليها كمقاييس استدلالية. أما العنصر الثانى: فيختص بطبيعة النظام المجتمعى المصاحب للأنماط الجغرافية (سالفة الذكر). فكما هو معروف؛ فالنظام المجتمعى ما هو إلا البنية المستمدة من بنية أخرى قوامها الجغرافيات السائدة المتعايش بها فى فترة زمنية معينة؛ ومن ثم فالعلاقة بين الجغرافيات المتعايش بها فى حيز ما من ناحية، وبين النظام المجتمعى من ناحية أخرى، هى علاقة مصاحبة تلازمية. وفيما يلى توضيح ذلك.

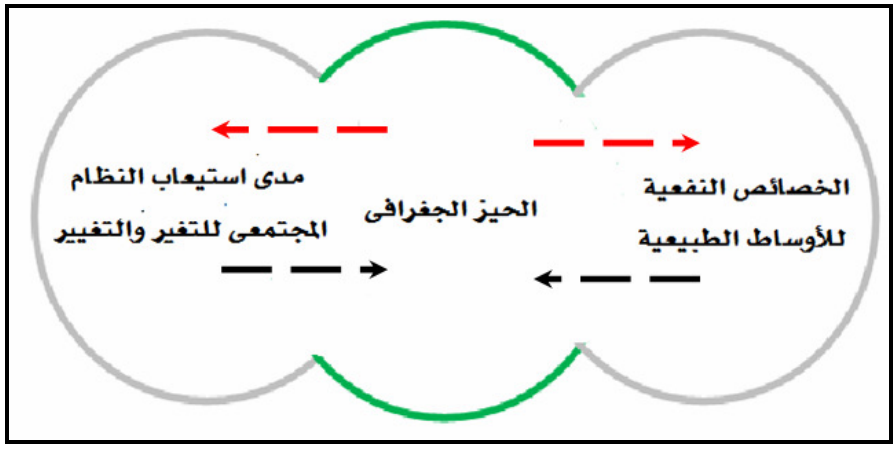

شكل (٢٠) : ديناميكية التكوين فى الحيز الجغرافى.

أولاً – الأحيزة والأنماط الجغرافية المتعايش بها (العنصر الأول) :

إذا كانت ثمة نتيجة واحدة يمكن من خلالها تكثيف محصلات (المحور الأول) من الدراسة الذى جاء تحت عنوان "الأحيزة الجغرافية والواقعية المساحية"؛ فيمكن اختزالها فى العبارة التالية: "إن العلاقة بين قدرة المجتمع التنظيمية، وبين ما تعنيه القدرة الاحتمالية على مستوى الأحيزة الجغرافية يمكن تكثيفها فى اتجاهين متناقضتين هما التركز الشديد والتفريغ"؛ أى التركز السكانى فى المدن الرئيسة من ناحية، وتفريغهم من المدن المتوسطة، والصغيرة، والريف، والهجر، من ناحية أخرى. وبناءً على تلك النتيجة، فإن المردود التنموى الجمعى الذى يتجاوز المراكز، والمحافظات، والمناطق الإدارية، ويخلص إلى وحدة "المملكة العربية السعودية" لن يكون نتاجه سوى علاقة تتدرج تحت ما يمكن تسميته بـ "التآكل الذاتى"، أى تآكل المردود التنموى الذى بلغته أحيزة معينة ويُشهد لها بذلك بسببية انفاق هذا المردود على الأحيزة التى لم تشهد أى مدخلات من شأنها تحقيق التنمية (ثيودور شولتز، ١٩٨١، ص ص ٦–٩). وفى عبارة أخيرة فإن العلاقة برمتها تخضع إلى ما يمكن تسميته بـ "التكافل المكانى". وإذا كانت ثمة نتيجة واحدة يمكنها أن تؤجز محصلات المحور الثانى من الدراسة الذى جاء تحت عنوان "المدن الرئيسة والمتوسطة والواقعية السكانية"، فهى تتمثل فى الفقرة التالية: "إن بنائية الاتجاه العام للنظام الحضرى على مستوى المملكة العربية السعودية لا يتصف بالتوازن، سواء أكان ذلك على مستوى بنية المدن على مستوى المنطقة الإدارية الواحدة، أم على مستوى بنية المدن بين المناطق الإدارية وبعضها البعض". وفى إطار عدم التوازن هذا، وفى إطار جملة المدن البالغ عددها (١٠٠) مدينة، فإن (٨٩) مدينة من هذه المدن لم يكن لديها فوائض سكانية بل كان لديها نقص من الناحية النظرية اعتمادًا على قاعدة (الرتبة/الحجم). وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من هذا الانتقاص، فإن سرعة النمو التنموى لم تستطيع التفوق على سرعة النمو السكانى. وبناءً على ذلك فلم يكن بين هذه المدن رباط تنموى من شأنه أن يعزز عدم التباين بين المدن وبعضها البعض الأمر الذى كان يعنى أن الصفة الغالبة على المدن البالغ عددها (١٠٠) كانت تتعايش بجغرافيات مختلفة فى ذات الزمن الواحد. وبالنتيجتين السابقتين، واعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٩) فى الدراسة الذى يوضح الحجم الفعلى والرتب الحقيقية والنظرية لسكان المدن الرئيسة والمتوسطة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، وبالاعتماد على انحدار الرتب بين جملة المدن (١٠٠) الرئيسة والمتوسطة على نحو ما سبق، وبالاعتماد على مدخلات نظرية "كريستالر" فيما يتعلق بالترتيب الإقليمى للمراكز المدنية أو ما يُعرف بطبقات الأحجام والوظائف (جمال حمدان، ١٩٧٨، ص

٢٣٨)؛ أمكن تقسيم جملة الأحيزة الجغرافية، بما تشتمله من مدن رئيسة ومتوسطة على مستوى المملكة إلى مجموعة من الأنماط الجغرافية[١] تتمثل فيما يلى:

١) النمط الأول (جغرافيات التوافق) :

يشتمل هذا النمط على جملة الأحيزة الجغرافية على مستوى "المملكة العربية السعودية" التى تتجاوز أحجام سكان مدنها (مليون) نسمة فى تقدير عام (٢٠١٥م). ويضم هذا النمط (٦) مدن رئيسة تتراوح انحدارات رتبها الحقيقية بين (١) و (٥/١)، وذلك على نحو ما جاء بالجدول رقم (٩)، وتحديدًا من مسلسل (١) إلى مسلسل (٦). وفى إطار انحدار الرتب الحقيقية لمدن هذا النمط بما تنطوى عليه من تكرار واضح، فإن بنية النظام الحضرى وفقًا لمدن هذا النمط تتكون فى ظل نظام نسقى يتصف بالانحدار (المتجمع). وفى ظل عمومية خصائص هذا النمط التى لا تقتصر توزيعاتها على منطقة إدارية واحدة، فإن جغرافيات هذا النمط يمكن التعرف على بعض خصائصها فى ضوء ما يلى:

- بلغت جغرافيات هذا النمط مرحلة، تكاملت فيها مدخلاتها مع الهدف المراد بلوغه. ذلك على مستوى استخدامات الأرض – على سبيل المثال – أو أسعار الأراضى، أو التوسع العمرانى.
- جغرافيات مشروطة، تتحدد وفقًا لمدى بلوغها نتائج غايتها، وهنا مكمن المخاطرة والأمر نسبى.
- الفاعلية فى جغرافيات هذا النمط إرادية قصدية قد يقوم بها فرد، أو مؤسسة، أو دولة لبلوغ غايات محددة.
- جغرافيات قصدية قد تؤدى إلى التغيير أو لا.

---

(١) التصنيف فى مجمله من عمل الباحث، ويعد محاولة لتصنيف الجغرافيات التى عليها الأمكنة فى أنماط معينة يسهل التعرف عليها اعتمادًا على ما يلى:

- بنية النظام الحضرى لجملة المدن على مستوى المملكة.
- مستوى نمو حجم سكان المدن.
- مستوى النمو التنموى.
- قواعد نظرية المراكز المركزية لـ "كريستالر" (جمال حمدان، ١٩٧٨، ص ص ١٩٩–٢٣١).

وعلى الرغم من صعوبة ذلك فإن الأمر فى مجمله محاولة للسعى نحو بناء مجموعة الخصائص فى أطر من القوالب يؤمل من خلال تطويرها بعد ذلك بلوغ مستوى الضوابط والقوانين.

- تتكون جغرافيات هذا النمط فى ظل فترة زمنية، حتى يتمكن من خلالها أفراد المجتمع استيعاب مدخلاتها.

٢) النمط الثانى (جغرافيات التغيير) :

يشمل هذا النمط جملة الأحيزة الجغرافية على مستوى المملكة التى تنطوى على مدن رئيسة أو متوسطة تتراوح أحجام سكانها من أقل من (٩٠٠) ألف نسمة إلى أعلى من (٤٥٠) ألف نسمة. ويضم هذا النمط أيضًا (٦) مدنًا تتراوح انحدارات رتبها الحقيقية بين (٦/١)، و(١١/١)، وذلك على نحو ما جاء بالجدول رقم (٩)، وتحديدًا من مسلسل (٧) إلى مسلسل (٨). وفى إطار انحدار الرتب الحقيقية لمدن هذا النمط بما تنطوى عليه من تآكل رتبى متصل من ناحية، وتكرار رتبى متصل من ناحية أخرى، يمكن القول بأن بنية النظام الحضرى لمدن هذا النمط تتكون فى ظل نظام نسقى يتصف بانحدار (متقارب). وفى ظل عمومية خصائص هذا النمط التى لا تقتصر توزيعاتها على منطقة إدارية واحدة؛ فإن جغرافيات هذا النمط يمكن التعرف على بعض خصائصها فى ضوء ما يلى:

- جغرافيات قصدية، تُمكن أفراد المجتمع من سد احتياجاتهم.
- تُقْرَن جغرافيات هذا النمط بوجود فاعل يسعى إلى إحداث غايات محددة فى بنية النظام المجتمعى داخل حيز جغرافى معلوم، وقد يكون مصدر أسباب الفاعل داخلية تنتمى إلى ذات الحيز الجغرافى أو أسباب خارجية تقترن بعلاقات ارتباطية مع أحيزة جغرافية أخرى.
- الفاعلية فى جغرافيات هذا النمط تهدف إلى إحداث تغيير محدَّد فى النظام المجتمعى؛ وذلك كونها ترتبط بغايات محددة.

٣) النمط الثالث (جغرافيات التغير):

يحتوى هذا النمط على جملة الأحيزة الجغرافية على مستوى "المملكة العربية السعودية" التى تنطوى على مدن رئيسة ومتوسطة تتراوح أحجام سكان مدنها من أقل من (٤٠٠) ألف نسمة إلى أكثر من (١٠٠) ألف نسمة. وينطوى هذا النمط على (٢٤) مدينة تتراوح انحدارات رتبها الحقيقية بين (١٣/١)، و(٤٩/١)، وذلك على نحو ما جاء بالجدول رقم (٩)، وتحديدًا من مسلسل (١٣) إلى مسلسل (٣٦). وفى إطار انحدار الرتب الحقيقية، فإن هذا النمط يشتمل على مدن ذات رتب تكرارية متعددة، كما يشتمل على مدن بينها تآكل

رتبى متعدد أيضًا. وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن بنية النظام الحضرى لمدن هذا النمط تتكون فى ظل نظام نسقى يجمع بين الانحدار (المتقارب)، وبين الانحدار (المتباعد). وفى ظل عمومية خصائص هذا النمط التى لا تقتصر توزيعاتها على منطقة إدارية واحدة؛ فإن جغرافيات هذا النمط يمكن التعرف على بعض خصائصها فى ضوء ما يلى:

- تلقائية، تتصف بالشمولية على مستوى النمط الواحد.
- تتم خلال فترة زمنية غير محددة، وخلال هذه الفترة يُمارس المجتمع مهامه عن طريق التعايش الاستيعابى. وفى إطار ذلك يصبح التعايش جزءًا من الزمن. ولما كان الأمر نسبيًا ففى كثير من الأحيان يعيش المجتمع الواحد فى زمن واحد ولكن بجغرافيات مختلفة.
- لا تحدث إلا فى المجتمعات التى تتصف بالحيوية التعايشية.
- تتصف بنوع من التوازن الطبيعى، وهنا مكمن قوتها.

٤) النمط الرابع (جغرافيات البناء):

يشتمل هذا النمط على جملة الأحيزة على مستوى "المملكة العربية السعودية" التى تنطوى على مدن رئيسة ومتوسطة تتراوح أحجام سكانها من أقل من (١٠٠) ألف إلى أكثر من (٧٥) ألف نسمة، وينطوى هذا النمط على (١٢) مدينة تتراوح انحدارات رتبها الحقيقية بين (٥٤/١)، و(٧٠/١) وذلك على نحو ما جاء بالجدول رقم (٩)، وتحديدًا من مسلسل (٣٧) إلى مسلسل (٤٩). وفى إطار انحدار الرتب الحقيقية، فإن هذا النمط يشتمل على مدن ذات رتب تكرارية متعددة، كما يشتمل على مدن بينها تآكل رتبى متعدد أيضًا. وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن بنية النظام الحضرى لمدن هذا النمط تتكون فى ظل نظام نسقى يجمع بين الانحدار (المتقارب) من ناحية، وبين الانحدار(المتباعد) من ناحية أخرى. وفى ظل عمومية خصائص هذا النمط التى لا تقتصر توزيعاتها على منطقة إدارية واحدة، فإن جغرافيات هذا النمط يمكن التعرف على بعض خصائصها فى ضوء ما يلى:

- يتم التعرف عليها من خلال نتائجها، فالنظام االمجتمعى لا يعى حقيقة ما يحدث، فكل ما يعيه هو الممارسة المجتمعية التى يتعايش بها ويتأقلم معها رويدًا رويدًا.
- فى حالة تمكن جغرافيات هذا النمط من فرض نتائجها، فإنها تتصف بقوة التأثير، وذلك لأن النتائج التى تنجم عنها أصبحت جزءًا من هوية النظام المجتمعى وخصائصه السائدة.
- الفاعلية فى جغرافيات هذا النمط لا تشترط فترة زمنية محددة.

٥) النمط الخامس (جغرافيات العلاقات):

يتفوق هذا النمط على كافة الأنماط من ناحية عدد المدن، حيث يتضمن (٣٢) مدينة تنتمى إلى (١١) منطقة إدارية من جملة (١٣) منطقة، وبذلك تكاد تتمثل فيه شخصية "المملكة العربية السعودية" الجغرافية. ويحتوى هذا النمط على جملة الأحيزة الجغرافية التى تنطوى على مدن رئيسة ومتوسطة تتراوح أحجام سكانها من أقل من (٧٥) ألف إلى أكثر من (٥٠) ألف نسمة. وفى ضوء ذات الجدول يتضح أن الرتب الحقيقية لمدن هذا النمط تنحدر من الرتبة (٧١/١) إلى الرتبة (١٠٥/١)، وذلك على نحو ما جاء بالجدول رقم (٩)، وتحديدًا من مسلسل (٥٠) إلى مسلسل (٨١). وفى إطار هذا الانحدار، فإن النمط يشتمل على مدن ذات رتب تكرارية متعددة لا تتجاوز الرتبتين، كما يشتمل على مدن بينها تآكل رتبى متعدد لا يتجاوز الرتبتين أيضًا. وبناءً على التدقيق فى انحدار هذه الرتب، يمكن القول بأن بنية النظام الحضرى لمدن هذا النمط تتكون فى ظل نسق يجمع بين الانحدار (المتقارب) من ناحية، والانحدار (العشوائى) من ناحية أخرى. وفى ظل عمومية خصائص هذا النمط التى لا تقتصر توزيعاتها على منطقة إدارية واحدة؛ فإن جغرافيات هذا النمط يمكن التعرف على بعض خصائصها فى ضوء ما يلى:

- جغرافيات أصيلة فى المجتمع نتاج حراكه المستمر.
- جغرافيات غير مسبقة التخطيط، فهى تلقائية، وتتكيف مع المعطيات والظروف المستجدة عليها، ومن ثم فآلياتها تتحرك وفق الظروف، والمعطيات، والشروط الجديدة التى تطرأ عليها أو على أحد عناصرها.
- جغرافيات تحتاج دائما إلى قوى دافعه، ولا تعد مطلب جمعى.
- الفاعلية فى جغرافيات هذا النمط غير مخطط لها، ومن ثم فجوهرها تتساوى فيه نسبة النجاح مع نسبة الاخفاق والتلاشى.

٦) النمط السادس (جغرافيات الاحتياجات):

النمط الأخير فى جملة أنماط جغرافيات "المملكة العربية السعودية" هو جغرافيات الاحتياجات، ويشتمل على جملة الأحيزة الجغرفية التى تنطوى على مدن رئيسة ومتوسطة وصغيرة تتراوح أحجامها السكانية من أقل من (٥٠) ألف إلى أكثر من (٣٠) ألف نسمة. وينطوى هذا النمط على (١٩) مدينة تتراوح انحدارات رتبها الحقيقية من (١٠٧/١) إلى

(١٤٥/١)، وذلك على نحو ما جاء بالجدول رقم (٩)، وتحديدًا من مسلسل (٨٢) إلى مسلسل (١٠٠). وبناءً على التدقيق فى قيم انحدار هذه الرتب ، يمكن القول بأن بنية النظام الحضرى لمدن هذا النمط تتكون فى ظل نسق يجمع بين الانحدار (العشوائى)، والانحدار (المشتت). وفى ظل عمومية خصائص هذا النمط التى لا تقتصر توزيعاتها على منطقة إدارية واحدة، فإن جغرافيات هذا النمط يمكن التعرف على بعض خصائصها فى ضوء ما يلى:

- غير محددة الهدف، فالتغير أثناء حدوثه، وبأكثر توضيح أثناء أخذ المجتمع بمدخلات أسبابه، ليس له هدف محدد إنما هى جملة مدخلات بأسباب داخلية أو خارجية، وعندما يتأثر بها المجتمع بالقبول، فإن ذلك يؤدى إلى التأثير فى بنية النظام المجتمعى، أما إذا تأثر بها المجتمع بالرفض؛ فتصبح جزءًا من تراكمات مجتمعية.
- تقع فى الأحيزة غير الحيوية.
- غير معروفة النتيجة؛ فمدخلاتها الداخلية أو الخارجية غير كافية لمعرفة ما يمكن أن تصل إليه جغرافيات التغير فى المدى القريب أو البعيد.
- الفاعلية فى جغرافيات هذا النمط نوع من الممارسة التراكمية الجمعَية لأفراد المجتمع، ومن خلالها يدافع المجتمع عن وجوديته النظامية.

وفى إطار ما سبق، فالنتيجة التى أفضى بها تعدد الأنماط الجغرافية، إنما تختزل الواقع المتعايش به على مستوى أحيزة "المملكة العربية السعودية"؛ فهى واقعية غير متصلة من الناحية السكانية والاقتصادية والتنموية خلال الزمن الواحد، ولعل تَطَلُّع المملكة إلى رؤية تنموية جديدة لخير دليل على ذلك. وفيما يتعلق بهذه الرؤية، يمكن القول بأنه يُتطلع من خلالها إلى بناء مجموعة من الجغرافيات يُؤمل الدفع بها للتصدى لضعف الاتصال التنموى بين الأحيزة الجغرافية على مستوى "المملكة العربية السعودية" من ناحية، واستحداث بناء تنموى من ناحية أخرى، وتتمثل فى ثلاثة أنماط تبدأ بنمط الجغرافيات (المستولدة) وتنتهي بنمط الجغرافيات (المستدامة). وما يجب الإشارة إليه بصدد هذه الأنماط أنها من المفترض أن تأتى فى مرحلة لاحقة على نمط جغرافيات (التوافق) على نحو ما جاء فى الأنماط السابقة. وتتمثل الأنماط الافتراضية على نحو ما يلى:

٧) النمط السابع (الجغرافيات المستولدة):

وفيما يتعلق بخصائص جغرافيات هذا النمط فيمكن التعرف على بعضها فى ضوء ما يلى:

- معلومة النتائج، كونها تخضع فى المقام الأول إلى رؤية ومخططات وخطوات، وجميعها يسهم فى تحقيق مقاصد التغيير التى خطط لها.
- مدفوعة بسببية أهداف وغايات محددة فى إطار كلى يقترن بمجموعة من العمليات البنائية، تتباين المجتمعات فى أنصبتها منها.

٨) النمط الثامن (الجغرافيات المتوازنة):

وفيما يتعلق بخصائص جغرافيات هذا النمط فيمكن التعرف على بعضها فى ضوء ما يلى:

- تستمر طالما استمرت غايات مقاصدها كونها مشروطة بوجود غايات محددة معلومة، وبناءً على ذلك لا تحمل (فى الأعم الأغلب)، بين خصائصها الثبات؛ بل تتصف بصبغة تعديل اتجاهاتها وفقًا لمعطيات النتائج.
- تتجاوز جغرافيات واقعية الحاضر فى سبيل محاولة بلوغ الواقع الإفتراضى.

٩) النمط التاسع (الجغرافيات المستدامة):

وفيما يتعلق بخصائص جغرافيات هذا النمط فيمكن التعرف على بعضها فى ضوء ما يلى:

- واضحة الغايات والأهداف، أى أنها تقترن بوجود رؤية واضحة محددة يُسعى من خلالها إلى بلوغ غايات من المأمول أن تُسهم فى الحفاظ على النظام المجتمعى وتحقيق طموحاته.
- تتصف بمعلومية فعل التوجيه لا بمعلومية فعل التأثير، فما يتلو فعل جغرافيات التغيير من نتائج أمرٌ غير معلوم التأثير فى الأغلب الأعم، فربما تتجاوز تأثيراتها الحيز المنوط تغييره وربما لا تتجاوزه.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن جغرافيات المملكة فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) شملت (٩) أنماطًا رئيسة الغالب فيها العدد الذى يختزل الواقعية المتعايش بها ويبلغ (٦) أنماط أما الأقل فهى أنماط إفتراضية أُنيط من خلالها اختزال المستقبل ويبلغ عددها (٣). وبهذا وذاك من المفترض إعادة صياغة كافة الأنماط الجغرافية فى نتيجة ستتبلور واقعيتها فى عام (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).

ثانياً – الأنماط الجغرافية والنظم التلازمية (العنصر الثانى) :

يتعايش المجتمع بدافعية أنظمته، وبتلك الدافعية تتكون أحيزته الجغرافية التى يرتضى بها، أو يتطلع إليها خلال الزمن؛ ومن ثم فالعلاقة بين الجغرافيات السائدة من ناحية، وبين أنظمة المجتمع المتعايش بها من ناحية أخرى، هى علاقة تلازمية أو علاقة مصاحبة "Colloction relationship". ويمكن القول بأنها علاقة شرطية، حيث لا يمكن بأى حال إلباس نظام مجتمعى من ناحية بجغرافيات أخرى لا ينتجها إلا عند طلب مقاصد التغيير سعيًا لبلوغ غايات إفتراضية معينة. وبناءً على ذلك، فالنمط الجغرافى فى حد ذاته يعد قيمة استدلالية يمكن من خلالها التعرف على النظم المجتمعية المتعايش بها كونه يثمرها. ولما كانت الأحيزة الجغرافية بما تنطوى عليه من مدن على مستوى المملكة تتعايش بخصائص مختلفة فى ذات الزمن الواحد دون أن يكون بينها أى رباط تنموى من شأنه أن يعزز عدم التباين؛ فقد أدى ذلك إلى تعدد الأنماط الجغرافية، ومن بعدها الأنظمة المجتمعية على مستوى "المملكة العربية السعودية". واعتمادًا على ذلك، يمكن القول بأنه أضحى لكل نمط جغرافى مجموعة من النظم التلازمية التى تنتهى إلى نظام مجتمعى محدد فى إطار بنية يجملها الشكل رقم (٢١).

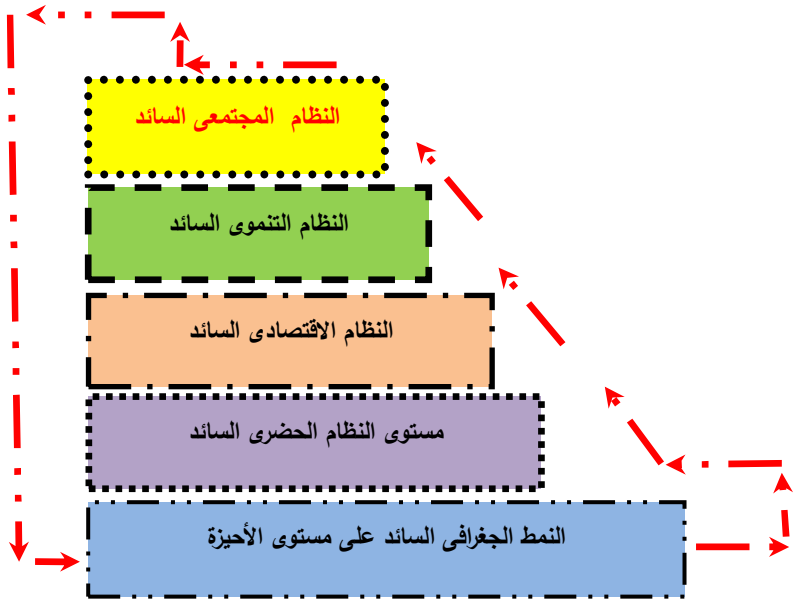

شكل (٢١) : بنية النظام المجتمعى.

وبناءً على معطيات ومحصلات المحورين (الأول) و (الثانى) فى الدراسة، وبناءً على خصائص الأنماط الجغرافية على نحو ما جاء بالعنصر الأول فى هذا المحور، أمكن اختزال بنية النظم المجتمعية على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٦). وبناءً على ذلك، فإن شخصية المملكة التى هى عليها، تنطوى على مجموعة من الأنماط الجغرافية المتعايش بها، يمكن التعرف عليها فى ضوء ما يلى:

جدول (١٦) : الأنماط الجغرافية السائدة والافتراضية ومستويات ومراحل النظم التلازمية على مستوى المملكة العربية السعودية فى الفترة من عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) إلى عام (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م).

م	الأنماط الجغرافية السائدة على مستوى الحيز	مستوى النظام الحضرى السائد فى النمط الجغرافى	مرحلة النظام الوظيفى السائد فى النمط الجغرافى	مرحلة النظام التنموى السائد فى النمط الجغرافى	النظام المجتمعى السائد فى النمط الجغرافى
أنماط الجغرافيات الافتراضية فى المملكة العربية السعودية					
١	الجغرافيات المستدامة	انحدار متوازن	المُستدام	الاستدامة	المتقدم
٢	الجغرافيات المتوازنة	انحدار متوافق	المستقر	التنمية	المتقدم
٣	الجغرافيات المستولدة	انحدار متلائم	الدافعى	التحديث	النامى المستقر
أنماط الجغرافيات السائدة فى المملكة العربية السعودية					
٤	جغرافيات التوافق	انحدار منتظم	التأثيرى	النمو	النامى المستقر
٥	مرحلة جغرافيات التغيير	انحدار متجمع	التَوَجُّهُى	التقدم	النامى/ غير المستقر
٦	جغرافيات التغير	انحدار متقارب	التأثر ى	النهضة	النامى/ غير لمستقر
٧	جغرافيات البناء	انحدار متباعد	المعرفى	التطور	النامى/ غير المستقر
٨	جغرافيات العلاقات	انحدار عشوائى	التأسيسى	التحول	البدائى / غير المستقر
٩	جغرافيات الاحتياجات	انحدار مشتت	العفوى	التعايش	البدائى

المصدر: من عمل الباحث.

١) نمط جغرافيات (التوافق) وأنظمتها التعايشية:

يشتمل هذا النمط على جملة الأحيزة الجغرافية التى يقل أحجام مدنها السكانية عن (٥,٥) مليون نسمة وتزيد عن (مليون) نسمة. ويسود بين جغرافيات هذا النمط مستوى من النظام الحضرى توصف بنيته بالانحدار (المنتظم). ويتلازم هذا المستوى مع طور من النظام الوظيفى تتصف جغرافياته بقدراتها (التأثيرية) بدفعها لجغرافيات جديدة كمطلب من متطلبات التعايش. وتعد جغرافيات مدينتى "جدة"، و"الرياض" ومن بعدهما "الدمام" شواهد واضحة على خصائص هذا الطور، وبخصائص كل من مستوى النظام الحضرى وطور النظام الوظيفى، فإن جغرافيات هذا النمط تنتهى إلى مرحلة (النمو) التى تعد إحدى مراحل النظام التنموى. وبهذا كله، فإن النظام المجتمعى الذى تغلفت به جغرافيات هذا النمط ينتمى إلى مرحلة توصف بأنها (نامية مستقرة) وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٢٢).

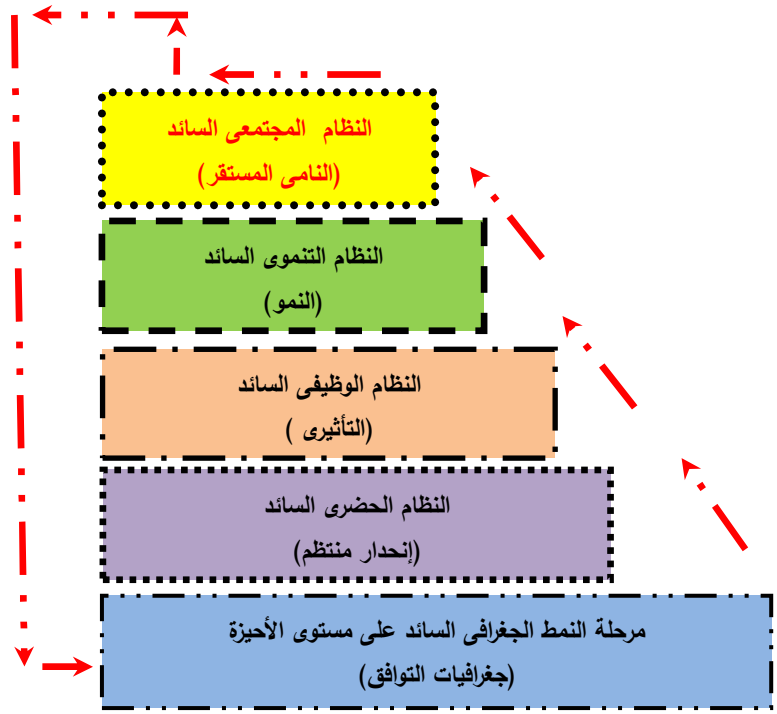

شكل (٢٢) : المدن وأنظمتها التعايشية فى نمط جغرافيات التوافق.

٢) نمط جغرافيات (التغيير) وأنظمته التعايشه:

يشتمل هذا النمط على جملة الأحيزة الجغرافية التى يقل أحجام مدنها السكانية عن (مليون)، وتزيد عن (٤٥٠) ألف نسمة. ويسود فيها مستوى من النظام الحضرى توصف بنيته بالانحدار (المتجمع). ويتلازم هذا المستوى مع طور النظام الوظيفى التى تتصف جغرافياته بـ (التوجه) نحو بلوغ غايات محددة فى ظل تبعية قصدية غالبًا ما تكون مدفوعة بأسباب تنموية تقتصر على زمنيتها التى عليها. وتعد جغرافيات مدينة "الطائف" ومن بعدها جغرافيات مدينتى "تبوك"، و "خميس مشيط" شواهد واضحة على خصائص هذا الطور. وبخصائص كل من مستوى النظام الحضرى، وطور النظام الوظيفى، فإن جغرافيات هذا النمط تنتهى إلى مرحلة (التقدم) التى تعد إحدى مراحل النظام التنموى. وبهذا كله فإن النظام المجتمعى الذى تغلفت به جغرافيات هذا النمط ينتمى إلى مرحلة توصف بأنها (نامية غير مستقرة)، وتعد مرحلة النظام المجتمعى التى تغلفت به جغرافيات هذا النمط مرحلة طبيعية تتوافق مع عدم معلومية النتيجة التى يُسعى إلى بلوغها باتخاذ التغيير السببية لبلوغ غايات غالبًا ما تكون تنموية.

٣) نمط جغرافيات (التغير) وأنظمته التعايشه:

تُعرف جغرافيات هذا النمط بجغرافيات النتيجة، أو التراكم البنائى. ويشتمل على جملة الأحيزة الجغرافية التى تقل أحجام سكانها عن (٤٠٠) ألف نسمة وتزيد عن (١٠٠) ألف نسمة، ويسود بين جغرافيات هذا النمط مستوى من النظام الحضرى توصف بنيته بالانحدار (المتقارب). ويتلازم هذا المستوى مع طور من النظام الوظيفى تتصف جغرافياته بالتراكم (التَأثُّري) بعضها من بعض، وليس بعضها دافعًا لبعض، وتعد جغرافيات مدن "حفر الباطن"، و"الجبيل"، وينبع البحر"، و"الدوادمى" شواهد واضحه على خصائص هذا الطور. وبخصائص كل من مستوى النظام الحضرى، وطور النظام الوظيفى، فإن جغرافيات هذا النمط تنتهى إلى مرحلة (النهضة) التى تعد إحدى مراحل النظام التنموى. وبهذا كله، فإن النظام المجتمعى الذى تتغلف به جغرافيات هذا النمط ينتمى إلى مرحلة توصف بأنها (نامية غير مستقرة). وتعد مرحلة النظام المجتمعى التى تغلفت به جغرافيات هذا النمط مرحلة طبيعية تتوافق تمامًا مع خصائص جغرافيات التغير التى يمكن التخلص منها فى حالة وجود ضرورة تستدعى ذلك.

٤) نمط جغرافيات (البناء) وأنظمته التعايشه:

يشتمل هذا النمط على جملة الأحيزة الجغرافية التى تقل أحجام مدنها السكانية عن (١٠٠) ألف، وتزيد عن (٧٥) ألف نسمة. ويسود بين جغرافيات هذا النمط مستوى من النظام الحضرى توصف بنيته بالانحدار (المتباعد). ويتلازم هذا المستوى مع طور من النظام الوظيفى تتصف جغرافياته بمحاولة التحرى (المعرفى) لأنسب السبل للاستفادة من إمكانات الأحيزة المتعايش بها. وتعد مدينة "بحره"، ومن بعدها مدينتى "العرضيات" تحديدًا شواهد واضحة على خصائص هذا الطور. وبخصائص كل من مستوى النظام الحضرى، وطور النظام الوظيفى، فإن جغرافيات هذا النمط تنتهى إلى مرحلة (التطور) التى تعد إحدى مراحل النظام التنموى. وبهذا كله، فإن النظام المجتمعى الذى يغلف جغرافيات هذا النمط ينتمى إلى مرحلة توصف بأنها (نامية غير مستقرة)، وتتوافق مرحلة النظام المجتمعى الذى تغلفت به جغرافيات هذا النمط مع خصائص طور النظام الوظيفى، ومرحلة النظام التنموى باعتبارهما لم يبلغا الاستقرار بعد، كما تتوافق مع مستوى النظام الحضرى فى ظل ديناميكية "الامتلاء التدافعى".

٥) نمط جغرافيات (العلاقات) وأنظمته التعايشة:

يتضمن هذا النمط جملة الأحيزة الجغرافية التى تقل أحجام مدنها السكانية عن (٧٥) ألف، وتزيد عن (٥٠) ألف نسمة. ويسود بين جغرافيات هذا النمط مستوى من النظام الحضرى توصف بنيته بالانحدار (العشوائى). ويتلازم هذا المستوى مع مرحلة من النظام الوظيفى تتصف جغرافيتها بكونها فى طور (التأسيس) بدافعية محاولة بلوغ غايات محددة. وتعد مدينة "الدرعية"، ومن بعدها "الزلفى"، و"الأفلاج"، وسراه عبيد"، و"ميسان"، و"المهد"، و"الحناكية" شواهد واضحة على خصائص هذا الطور. وبخصائص كل من مستوى النظام الحضرى، وطور النظام الوظيفى، فإن جغرافيات هذا النمط تنتهى إلى مرحلة (التحول) التى تعد إحدى مراحل النظام التنموى. وبهذا كله، فإن النظام المجتمعى الذى تغلفت به جغرافيات هذا النمط ينتمى إلى مرحلة توصف بأنها (بدائية غير مستقرة). وتتوافق مرحلة النظام المجتمعى التى تغلفت به جغرافيات هذا النمط مع خصائص طور النظام الوظيفى الذى يتحرى الأنسب لبلوغ أهدافه، وهذا كله فى ظل بنية من النظام الحضرى تتصف بالعشوائية.

٦) نمط جغرافيات (الاحتياجات) وأنظمته التعايشه:

يتضمن هذا النمط جملة الأحيزة الجغرافية التى تقل أحجام مدنها السكانية عن (٥٠) ألف، وتزيد عن (٤٠) ألف نسمة. ويسود بين جغرافيات هذا النمط مستوى من النظام الحضرى توصف بنيته بالانحدار (المشتت). ويتلازم هذا المستوى مع طور من النظام الوظيفى تتصف جغرافياته بكونها تلقائية أقرب إلى (العفوية) نظرًا لأنه ليس هناك وظيفة محددة بقدر ما يوجد محاولات تعايشية بمدد روافده تُستمد من الزراعة فى المجال الأول. وتعد مدينة "خيبر" ومن بعدها مدن "رنيه"، و"دومة الجندل"، و"تربة"، و"الخرمة" شواهد واضحة على خصائص هذا النمط. وبخصائص كل من مستوى النظام الحضرى، وطور النظام الوظيفى، فإن جغرافيات هذا النمط تنتهى إلى مرحلة (التعايش) التى تعد إحدى مراحل النظام التنموى. وبهذا كله، فإن النظام المجتمعى الذى تغلفت به جغرافيات هذا النمط ينتمى إلى مرحلة توصف بأنها (بدائية). وبناءً على ذلك، يمكن القول إن "المملكة العربية السعودية" تشتمل على مجموعة من النظم المجتمعية المتعددة، وشواهدها الأنماط الجغرافية. ويمكن القول بأنه لا إشكالية فى ذلك، فمن الطبيعى أن تتلازم النظم الاقتصادية والتنموية مع الأنماط الجغرافية التعايشية السائدة لتنتهى فى النهاية إلى بنية "النظام المجتمعى" باعتبار بعضها نتاج بعض، أو بعضها دافعًا لبعض، وهذا قولٌ لا خلاف فيه. بيد أن الخلاف والاختلاف يكمن عندما تتباين الأنماط الجغرافية السائدة على مستوى الدولة الواحدة فيما بين بعضها البعض، فنمط الجغرافيات السائد فى الحيز الجغرافى الذى يشمل مدينة "جدة" (على سبيل المثال)، يختلف عن نمط الجغرافيات السائد فى الحيز الجغرافى الذى يشتمل مدينة "نجران"، بل إن نمط الجغرافيات السائد فى الحيز الجغرافى الذى يشتمل قرية "ينبع النخل" يختلف عن نمط الجغرافيات السائد فى الحيز الجغرافى الذى يشتمل على قرية "جراجر" فى ذات المحافظة. وبناءً على ذلك، فعمومية النظم المجتمعية على مستوى "المملكة العربية السعودية" تستند إلى أنماط جغرافية متعايش بها فى إطار ديناميكية التغير من ناحية، وإلى أنماط جغرافية إفتراضية فى إطار ديناميكية التغيير من ناحية أخرى. وهنا يكمن المدخل الأول فى مدخلات الفكر التنموى الذى يتمثل فى أنه لا يجب النظر إلى هذين النمطين باعتبارهما نموذجين منفصلين، أو حتى مسارين فى اتجاهين مختلفين، إنما هما نموذجان متكاملان فى اتجاه واحد ومحركهما يتمثل فى كلمتين هما الأبلغ أثرًا، والأكثر فعلاً، وبإدراكهما تخلص جملة الجغرافيات إلى "التوافق الاستيعابى". والحقيقية، فإن مضمون

القيمة لا يكمن فى النتيجة التى انتهت إلى تعدد الأنماط الجغرافية على مستوى المملكة، إنما يكمن فى التأكيد على أن هناك ثمة ارتباط تلازمي بين النمط الجغرافى السائد فى حيز جغرافى ما ومستوى النظام الحضرى وطور النظام الوظيفى، ومرحلة النظام التنموى فى هذا النمط، وجميعهم يغلفهم نظام مجتمعى واحد. ومن ثم لا تعد الجغرافيا مجموعة من القوالب بقدر ما تعد نتاج مجموعة من المتغيرات تنطوى على أنظمة، ومستويات، وأطوار. ومن ثم فإذا ما أُحسن فهم هذه المتغيرات؛ أمكن توجيه بنية النمط ذاته سعيًا لبلوغ التوازن ومن بعده الاستدامة.

وبناءً على ذلك، تعايشت المملكة خلال الفترة من عام (١٤٣١هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) بمجموعة من الأنماط الجغرافية خلال الزمن الواحد. وسواء أكان بعض من هذه الأنماط على مستوى المنطقة الإدارية الواحدة، أم على مستوى المناطق الإدارية، فإن مشكلة ذلك لا تكمن فى التعدد بقدر ما تكمن فى (التفريغ الجغرافى) الناجم عن فاعلية استئثار بعض المدن بمدخلات التنمية دون غيرها حتى أنها أضحت واقعًا مُعِيقاً يحول دون إمكانية إعادة توزيع أثقال مدخلات التنمية وعوائدها على المدن الأخرى. ولعل هذا ما يجب الانتباه إليه نظرًا لأن التنمية لا تُقاس بإنجاح جزء دون الآخر، إنما تُقاس بعمومية المردود الذى من شأنه أن يقود إلى التغيير.

المحور الرابع

المدخلات التنموية والنظم المجتمعية على مستوى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)

تَنبت الجغرافيات بما فى الأمكنة من إمكانات ذاتية، وتنمو بما يفد إلى الأمكنة من مدخلات الرؤى التنموية. وفيما يتعلق بجدوى هذه المدخلات على مستوى "المملكة العربية السعودية"، فيمكن اختزالها جميعًا فى أعداد المشروعات[١] الرئيسة على مستوى قطاعاتها الخدمية. وفى إطار ذلك يكمن أحد التساؤلات الذى يعد فى حد ذاته نتيجة تقييميه للفترة من عام (١٩٩٢) إلى عام (٢٠١٥)، كما يعد نتيجة مدخلية للرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) وهو ما هى دلالات النظم المجتمعية التى تضمنتها المشروعات الرئيسة التى نُفذت على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (١٩٩٢) إلى عام (٢٠١٥)؟.

ولتحرى المزيد من الدقة، سوف تكون الإجابة عن هذا السؤال من خلال معالجة عنصرين رئيسيين، يرتبط الأول بالتوزيع العددى لجملة المشروعات الرئيسة على مستوى القطاعات الخدمية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، ويرتبط الثانى بالتوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى محافظات المناطق الإدارية. وفيما يلى ذلك.

أولاً – التوزيع العددى لجملة المشروعات الرئيسة على مستوى القطاعات الخدمية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) :

(العنصر الأول)

إن الإجابة على التساؤل السابق تتطلب إدراكًا استدلاليًا دقيقًا يتصف بشمولية المعرفة لكل ما تتصف به الأحيزة الجغرافية من خصائص على مستوى جملة المناطق الإدارية فى

---

(١) جاء اختيار المشروعات الرئيسة كأحد المؤشرات الدالة على نتائج الجغرافيات التى أوجدتها على مستوى جملة الأحيزة فى مناطق "المملكة العربية السعودية" الإدارية بعد المفاضلة بين العديد من المؤشرات، ويقصد بالمشروعات الرئيسة هنا جملة المشروعات المستحدثة صاحبة الأولوية، والتى تم تنفيذها على مستوى محافظات المناطق الإدارية خلال فترة الدراسة.

"المملكة العربية السعودية"، غير أن هذا أمرٌ لا تستطيع أن تستوفيه هذه الدراسة؛ ومن ثم كان لابد من البحث عن أحد المؤشرات الذى يكفل هذا كله، وكان لابد من البحث عن أحد المؤشرات الذى يتصف بقدره تكثيفيه جامعة لكافة النتائج الأبرز للجغرافيات التعايشية على مستوى جملة الأحيزة الجغرافية فى مناطق المملكة الإدارية. ولم يكن شيئًا سوى الوقوف على عدد مشروعات كافة القطاعات الخدمية الرئيسة خلال فترة الدراسة كونها المسؤلة عن إنضاج كافة الجغرافيات التعايشية. ويُقصد بالمشروعات هنا جملة المشروعات الرئيسة صاحبة التأثير فى تخليق الجغرافيات خلال فترة الدراسة. وفى ضوء بيانات الجدول رقم (١٧)، يتضح أن جملة المشروعات على مستوى المملكة خلال فترة الدراسة بلغت (٣٢٨٧) مشروعًا فى كافة القطاعات، الأمر الذى يعني أن متوسط التنفيذ كاد أن يقترب من (١٢٠) مشروعًا سنويًا. وبناءً على ذلك فثمة حراك ظاهري يتصف بالاستمرارية ساعيًا لبلوغ غايات محددة.

جدول (١٧) : التوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى القطاعات الخدمية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).*

م	القطاع	عدد المشروعات	النسبة (%)	المرتبه
١	الفندقى	٤٤٣	١٣,٤٧	(٣)
٢	البنية التحتية	٣٢١	٩,٧٦	(٥)
٣	التجارى	٨٩١	٢٧,١٠	(١)
٤	الترفيهى والسياحى	٢٨٢	٨,٥٧	(٦)
٥	التعليمى	١٣٩	٤,٢٢	(٨)
٦	الحكومى	٤٥٩	١٣,٩٦	(٢)
٧	الدينى	٦١	١,٨٥	(١٠)
٨	الرياضى	٣٤	١,١٠	(١١)
٩	السكنى	٣٧٣	١١,٣٤	(٤)
١٠	العلمى	٣٦	١,٠١	(١٢)
١١	الصناعى	١٠١	٣,٠٧	(٩)
١٢	الصحى	١٤٧	٤,٤٧	(٧)
الجملة		**٣٢٨٧**	**١٠٠**	–

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدرها: مؤسسة مشروعات السعودية (٢٠١٥م): المشروعات الكبرى فى المملكة العربية السعودية، تقرير منشور، الرياض.

* يمثل عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) هنا المحصلة النهائية لجملة المشروعات فى مختلف القطاعات على مستوى المملكة خلال فترة الدراسة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، ولقد تم تنفيذ هذه المشروعات فى إطار الخطط الخمسية التنموية التى شهدتها المملكة خلال هذه الفترة.

وبعيدًا عن دافعية تلك الاستمرارية، وسواء أكان ذلك عن طريق التداعى التخطيطى أم عند طريق خطط تنموية معلومة؛ فالشاهد أن جملة تلك المشروعات تمثل دافعية البناء لبواعث الجغرافيات وما سيصاحبها من متلازمات الأنظمة كما يلى:

١- **النمط الجغرافى لمشروعات القطاع التجارى ونظامها المجتمعى:** تأتى مشروعات القطاع "التجارى" فى الرتبة (١) من حيث جملة عدد المشروعات خلال فترة الدراسة، وذلك بجملة بلغت (٨٩١) مشروعًا، وبنسبة بلغت (٢٧,١٠%) من جملة نسبة المشروعات على مستوى المملكة، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٢٣).

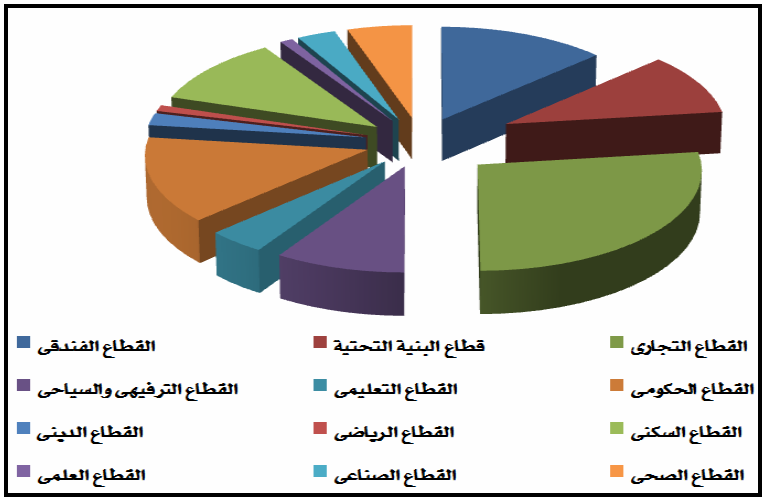

شكل (٢٣) : توزيع المشروعات الرئيسة للقطاعات الخدمية على مستوى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م).

والحقيقة أنه لا يمكن فهم دلالات هذه الجملة من المشروعات بمعزل عن جملة قطاعات المشروعات الأخرى، وذلك لأن ارتفاع عدد مشروعات القطاع التجارى بمقارنتها بأعداد المشروعات على مستوى القطاعات الأخرى، قد يعنى أن نمط الجغرافيات التعايشية السائدة فى المملكة تنتمى فى جملتها إلى مرحلة النظام المجتمعى "المتقدم" الذى تنتمى نظاميته إلى نظام "التوازن الاستدامى" الذى بدوره يتلازم مع النظام الاقتصادى "النمو الاستدامى"، وجميعهم ينتمون لنمط "جغرافيات الاستدامة وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٨). وقد تعنى أيضًا أن نمط الجغرافيات التعايشية السائدة فى المملكة ينتمى إجمالاً إلى مرحلة النظام المجتمعى "النامى غير المستقر" أو "النامى". ولما كان النظام المجتمعى "المتقدم" ينتمى إلى أنماط الجغرافيات الافتراضية التى تتحرى المملكة تحقيقها كونها غير

موجودة وذلك على نحو ما اتضح فى المحور الثالث، وبمقارنة جملة مشروعات القطاع "التجارى" بجملة مشروعات القطاعات الأخرى، فالنتيجة أن دلالة جملة مشروعات "القطاع التجارى" على مستوى الأنماط الجغرافية السائدة فى المملكة توضح خلال فترة الدراسة من عام (١٩٩٢) إلى عام (٢٠١٥)، أنها تنتمى إلى النمط الجغرافى "البناء" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى الذى يتصف بـ (الإنحدار المتباعد)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "المعرفى"، وجميعهم يتلازمون مع مرحلة النظام التنموى "التطور". وبناءً على ذلك، فإن جملة مشروعات القطاع "التجارى" جاءت لتعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "النامى غير المستقر" وذلك بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن نسبة (٢٧,١%) من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

٢- **النمط الجغرافى لمشروعات القطاع الحكومى ونظامها المجتمعى:** تأتى مشروعات القطاع "الحكومى" فى الرتبة رقم (٢)، وذلك بجملة بلغت (٤٥٩) مشروعًا، وبنسبة بلغت (١٣,٩٦%) من جملة المشروعات. وقد يُظن أن ثمة أمرًا مغلوطًا فى تلك الرتبة وفى هذا العدد، وذلك لأنه من المفترض أن تأتى مشروعات القطاع الحكومى فى الرتبة (١) فى ظل نمط من الجغرافيات السائدة تنتمى إلى "البناء" تمامًا على نحو النمط الجغرافى لمشروعات "القطاع التجارى" السابق. وهذا قول حق، بيد أن المملكة ذات طبيعة استيرادية خاصة تسعى فى مجملها إلى سد احتياجاتها وكذلك احتياجات زائريها من الحجاج والمعتمرين. ومن ثم فهذا أمرٌ طبيعى وعكس ذلك سيُعد أمرًا افتعاليا. وفى المجمل العام فإن مرتبة مشروعات القطاع الحكومى إنما تعكس دلالات لجغرافيات تعايشية سائدة يغلب عليها نمط الاقتصاديات المركزية التى تعلوها الدولة. والحقيقة أن هذا النمط هو الأنسب فى ظل أنظمة مجتمعية ومراحل تنموية كانت تتصف خلال فترة الدراسة بعدم الاستقرار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فمرتبة مشروعات هذا القطاع هى المثلى فى ظل اقتصاديات تعتمد على مورد أحادي تصديرى غالب يتمثل فى البترول. وبناءً على هذا كله، فإن جملة مشروعات "القطاع الحكومى" خلال فترة الدراسة تعكس أن نمط جغرافيات "العلاقات" هو النمط السائد فى جغرافيات المملكة تبعًا لهذه المشروعات ويتلازم هذا النمط بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ (الإنحدار العشوائى)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "التأسيسى"، وجميعهم يتلازمون بدورهم مع مرحلة النظام التنموى "التحول". وبناءً على ذلك، فإن جملة مشروعات القطاع "الحكومى" تعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "البدائى غير المستقر"، بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن (١٣,٩٦%) من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

جدول (١٨) : متلازمات النظم المجتمعية ومشروعات القطاعات الخدمية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)(٢٠١٥م).

م	القطاع	عدد المشروعات	النسبة (%)	نمط الجغرافيات	طور النظام الوظيفى	مرحلة النظام التنموى	بنية النظام المجتمعى
١	الفندقى	٤٤٣	١٣,٤٧	التغير	التأثرى	النهضة	النامى /غير المستقر
٢	البنية التحتية	٣٢١	٩,٧٦	التغير	التأثرى	النهضة	النامى/غير المستقر
٣	التجارى	٨٩١	٢٧,١٠	العلاقات	التأسيسى	التحول	البدائى/ غير المستقر
٤	الترفيهى والسياحى	٢٨٢	٨,٥٧	التوافق	التأثيرى	النمو	النامى المستقر
٥	التعليمى	١٣٩	٤,٢٢	الاحتياجات	التلقائى	التعايش	البدائى
٦	الحكومى	٤٥٩	١٣,٩٦	العلاقات	التأسيسى	التحول	البدائى/ غير المستقر
٧	الدينى	٦١	١,٨٥	التغيير	التَوجُّهى	التقدم	النامى/غير المستقر
٨	الرياضى	٣٤	١,١٠	البناء	المعرفى	التطور	النامى غير المستقر
٩	السكنى	٣٧٣	١١,٣٤	التغيير	التَوجُّهى	التقدم	النامى/غير المستقر
١٠	العلمى	٣٦	١,٠١	البناء	المعرفى	التطور	النامى/غير المستقر
١١	الصناعى	١٠١	٣,٠٧	التغير	التأثرى	النهضة	النامى/غير المستقر
١٢	الصحى	١٤٧	٤,٤٧	الاحتياجات	التلقائى	التعايش	البدائى
	الجملة	٣٢٨٧	١٠٠				

المصدر: جميع الأنماط الجغرافية، وأطوار النظام الوظيفية، ومراحل النظام التنموية، وبنية النظام المجتمعى فى هذا الجدول من عمل الباحث، ولقد استغرق عمل هذا الجدول فترة زمنية اقتربت من عام ونصف.

٣- **النمط الجغرافى لمشروعات القطاع الفندقى ونظامها المجتمعى:** تأتى مشروعات القطاع "الفندقى" فى الرتبة رقم (٣)، وذلك بجملة بلغت (٤٤٣) مشروعًا، ونسبة بلغت (١٣,٤٧%) من جملة المشروعات. والقول إن تلك الرتبة تتسق تمامًا مع معطيات النقطة سالفة الذكر لاسيما فيما يتعلق بتلبية احتياجات زائرى المملكة بغرض الحج والعمرة تحديدًا. ولما كان القطاع الفندقى" ينطوى على بنية تركيبية يُضاف إليها الجديد عامًا بعد عام، ولما كانت رتبة هذا القطاع هى (الثالثة) مباشرة بعد القطاعين التجارى والحكومى؛ فإن جملة مشروعات القطاع "الفندقى" خلال فترة الدراسة جاءت لتعكس أن النمط السائد فى جغرافيات المملكة تبعًا لهذه المشروعات هو نمط "التغير" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ (الإنحدار المتقارب)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "التأثرى"، وجميعهم يتلازمون بدورهم مع مرحلة النظام التنموى "النهضة". وبناءً على هذا فإن جملة مشروعات القطاع "الفندقى" جاءت لتعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "البدائى غير المستقر" بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن (١٣,٤٧%) من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

٤- **النمط الجغرافى لمشروعات القطاع السكنى ونظامها المجتمعى:** تأتى مشروعات القطاع "السكنى" فى الرتبة رقم (٤)، وذلك بجملة بلغت (٣٧٣) مشروعًا، وبنسبة بلغت (١١,٣٤%) من جملة المشروعات. ويمكن القول إن تلك المشروعات تنتمى إلى نمط جغرافيات "الاحتياجات" و"العلاقات" و"البناء"، وكذلك نمطى جغرافيات "التغير" و"التغيير". أى أن واقعيتها تنتمى إلى أنظمة مجتمعية متعددة، تلك الواقعية التى جسدت فترة زمنية كانت الهجرة الداخلية من مناطق البادية والهجر والريف إلى المدن، سمتها الرئيسة. وكانت زيادة الطلب على السكن بالمدن المهيمنه سمتها الخفية. ولما كانت مشروعات "القطاع لسكنى" تنطوى على بنية تراكمية مدفوعة باستمرارية الفرص الوظيفية الأنسب أو حتى البحث عن المسكن الأمثل فى ظل متغير الدخل السنوى، ولما كانت رتبة هذا القطاع هى (٤) الأمر الذى يعنى أنها تسبق (٨) قطاعات أخريات؛ فإن جملة مشروعات القطاع "السكنى" خلال فترة الدراسة جاءت لتعكس أن النمط السائد فى جغرافيات المملكة تبعًا لهذه المشروعات هو نمط "التغيير" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ(الإنحدار المتجمع)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "التَوجُّهُى"، وجميعهم يتلازمون مع مرحلة النظام التنموى "التقدم". وبناءً على هذا كله فإن جملة مشروعات القطاع "السكنى" جاءت

لتعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "البدائى غير المستقر" بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن (١١,٣٤%) من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

٥- **النمط الجغرافى لمشروعات قطاع البنية التحتية ونظامها المجتمعى:** وفيما يتعلق بعدد مشروعات قطاع "البنية التحتية"، فقد يُظن أن عددها الذى بلغ (٣٢١) مشروعًا خلال فترة الدراسة إنما يمثل خطأ إحصائيًا لا يمكن القبول به أو الأخذ بمعطياته، بيد أن جوهر الحقيقة أن العدد يُجسد الواقعية التى تختزل الجغرافيات التعايشية فى عموم "المملكة العربية السعودية". تلك الجغرافيات التى تُبرهن على أن ثمة أنظمه مجتمعية (ليس نظام واحد) متباينة تتصف بها الأحيزة الجغرافية فى المملكة. ولعل من الأمور التى برهنت على ذلك خصائص تلك الجغرافيات التى اتضحت عند دراسة الوزن الحجمى والرتبى للسكان على مستوى المدن الرئيسة والمتوسطة فى عامى (١٤١٣هـ)//(١٩٩٢م) و (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م)، وذلك على نحو ما جاء بالمحور الثانى من الدراسة. تلك الجغرافيات التى تعكس أن مشروعات قطاع "البنية التحتية"لم تكن إلا أحد مدخلات تعزيز التباين الإقليمى بين الأحيزة الجغرافية وبعضها البعض. والقول إنها فى مجملها مشروعات لتلبية احتياجات أحيزة جغرافية محددة دون غيرها من أحيزة على مستوى "المملكة العربية السعودية". وللبرهنة على ذلك فهى أقل عددًا من مشروعات القطاع "التجارى"، و"الحكومى"، و"الفندقى"، وكذلك السكنى. والحقيقة أن البرهنة هذه لم تستمد صحتها من واقعية القلة باعتبارها كمًا عدديًا بقدر اعتمادها على المقارنات وما ينبغى أن تكون عليه من واقع تعايشى. وفى ظل رتبة هذا القطاع (٥) فإن جملة مشروعات قطاع "البنية التحتية" خلال فترة الدراسة من عام (١٤١٣هـ)//(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)//(٢٠١٥م) جاءت لتعكس أن النمط السائد فى جغرافيات "المملكة العربية السعودية" تبعًا لهذه المشروعات هو نمط "التغير" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ (الإنحدار المتقارب)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "التأثرى"،وجميعهم يتلازمون بدورهم مع مرحلة النظام التنموى "النهضة". وبناءً على هذا كله فإن جملة مشروعات قطاع "البنية التحتية" جاءت لتعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "النامى غير المستقر" وذلك بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن نسبة (٩,٧٦%) من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

٦- **النمط الجغرافى لمشروعات القطاع الترفيهى والسياحى ونظامها المجتمعى:** وبصدد مشروعات القطاع "الترفيهى والسياحى"؛ فلقد جاءت فى الرتبة (٦)، بجملة بلغت

(٢٨٢) مشروعًا متقدمة بذلك على مشروعات "القطاع الصحى" التى جاءت فى الرتبة (السابعة) بجملة بلغت (١٤٧) مشروعًا خلال فترة الدراسة متقدمة كذلك على مشروعات "القطاع التعليمى" التى جاءت فى الرتبة (٨) بجملة بلغت (١٣٩) مشروعًا. وفى إطار التقدم الرتبى، يمكن القول إن مشروعات "القطاع الترفيهى والسياحى" فى جملتها غرضية وظيفية أكثر من كونها مشروعات طبيعية استكمالية، ومن ثم فإن نمط الجغرافيات التعايشية المصاحبة لها هى جغرافيات "التغيير" بكل ما تحمله من أسباب قصدية. وعموم القول، فإن جملة مشروعات القطاع "الترفيهى والسياحى" خلال فترة الدراسة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، جاءت لتعكس أن النمط السائد فى جغرافيات "المملكة العربية السعودية" تبعًا لهذه المشروعات هو نمط "التوافق" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ(الإنحدار المنتظم)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "التأثيرى"، وجميعهم يتلازمون بدورهم مع مرحلة النظام التنموى "النمو". وبناءً على هذا كله فإن جملة مشروعات القطاع "الترفيهى والسياحى جاءت لتعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "النامى المستقر" وذلك بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن نسبة (٨,٥٧%) من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

٧- **النمط الجغرافى لمشروعات القطاعين الصحى والتعليمى وأنظمتهما المجتمعية:** وفى إطار جملة من الرتب بلغت (١٢) رتبة، جاءت كل من مشروعات القطاع "الصحى"، والقطاع "التعليمى" فى الرتبتين (٧)، و(٨) بعدد بلغ (١٤٧) مشروعًا و(١٣٩) مشروعًا على التوالى. وفيما يختص مشروعات هذين القطاعين تحديدًا، فهما من المشروعات المتلازمة مع زيادة حجم السكان من ناحية، وإعادة توزيع السكان من ناحية أخرى. وعلى الرغم من كونهما مشروعين متلازمين للمتغير التى تكاد أن تدور حوله كافة المشروعات، إلا أن رتبتيهما لم تكن من الرتب المتقدمة بل تفوقت عليها كل من رتب القطاع "التجارى"، و"الحكومى"، و"الفندقى"، و"السكنى"، و"البنية التحتية"، و"الترفيهى". ولعل ذلك يشير إلى أن ثمة أولويات دُفعت لتتفوق على أولويات الاحتياج إلى القطاعين "الصحى" و"التعليمى" من وجهة نظر الخطط التنموية. وفى إطار ذلك فإن جملة المشروعات على مستوى القطاعين "الصحى" و"التعليمى" خلال فترة الدراسة يُشيران إلى أن النمط السائد فى جغرافيات "المملكة العربية السعودية" – تبعًا لهذين القطاعين – هو نمط جغرافيات "الاحتياجات" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ "الإنحدار

المشتت"، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "العفوى"، وجميعهم يتلازمون بدورهم مع مرحلة النظام التنموي "التعايش". وبناءً على هذا كله فإن جملة مشروعات القطاعين الصحى والتعليمى، جاءت لتعكس أن النظام المجتمعى السائد لكلاهما وفقًا لذلك هو النظام "البدائى" وذلك بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن نسبة (٤,٤٧%)، و(٤,٢٢) لكلاهما على التوالى من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

٨- **النمط الجغرافى لمشروعات القطاع الصناعى ونظامها المجتمعى:** وفى إطار الرتب، فلقد جاءت مشروعات "القطاع الصناعى" فى الرتبة رقم (٩) بجملة بلغت (١٠١) مشروعًا، وبنسبة بلغت (٣,٠٧%) من جملة نسب المشروعات. والحقيقة أن هذا أمرٌ طبيعى يتوافق تمامًا مع ما تتصف به اقتصاديات المملكة التى تكاد أن تعتمد فى مدخلاتها على مورد أحادي، ومن ثم يمكن القول إن العدد الأكبر فى جملة هذه المشروعات إنما جاءت كاستدعاء توظيفى لتلك التراكمات جغرافيات أحادية تكاد تتركز مخرجاتها فى منطقتين ملكيتين هما مدينة "الجبيل الصناعية" فى شرقى المملكة، ومدينة "ينبع الصناعية" فى غربى المملكة. وفيما عدا ذلك فإن التناثر يكاد يكون سمة توزيع القليل المتبقى من مشروعات القطاع الصناعى، والتى تسعى فى مجملها إلى سد احتياجات تبدأ بالكهرباء وتنتهى بالماء. وفى إطار ذلك فإن مشروعات القطاع "الصناعى" خلال فترة الدراسة، جاءت لتعكس أن حقيقة النمط السائد فى جغرافيات المملكة تبعًا لهذه المشروعات هو نمط "التغير" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ(الإنحدار المتقارب)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى"التأثرى"، وجميعهم يتلازمون بدورهم مع مرحلة النظام التنموى "النهضة". وبناءً على ذلك، فإن جملة مشروعات القطاع "الصناعى" جاءت لتعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "النامى غير المستقر" وذلك بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن نسبة (٣,٠٧%) من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

٩- **النمط الجغرافى لمشروعات القطاع الدينى ونظامها المجتمعى:** نعم ... فالمملكة ليست كغيرها من البلدان، وعن سبب ذلك تُسأل مدخلاتها الدينية. وفى إطار ذلك بلغت عدد مشروعات القطاع الدينى (٦١) مشروعًا، بنسبة بلغت (١,٨٥%) من جملة نسب المشروعات، الأمر الذى يعنى أن مرتبتها هى (١٠)، أى بعد مراتب مشروعات "القطاع الصناعى"، و"التعليمى"، و"الصحى"، انتهاءً بمشروعات "القطاع التجارى". وقد يبدو أن ثمة تناقض بين كونها ليست كغيرها من البلدان اعتمادًا على مدخلاتها

الدينية، وبين مرتبة مشروعاتها الدينية. والحقيقة أن كلمة التناقض هذه تعبر عن الصفة الغالبة التى تتصف بها خصائص توزيعات جغرافيات المملكة من تباينات ليس لها مواضع متصلة فى البناء الرتبى. بيد أن هذا يعد أمرًا طبيعيًا طالما تركزت هذه المشروعات فى إمارتى "مكة المكرمة" و"المدينة المنورة"، وما غير ذلك فهى وجودية لقلة عددية. وبناءً على ذلك فإن جملة مشروعات القطاع "الدينى" خلال فترة الدراسة، جاءت لتعكس أن النمط السائد فى جغرافيات المملكة هو نمط "التغيير" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ (الإنحدار المتجمع)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "التَوجُّهُى"، وجميعهم يتلازمون بدورهم مع مرحلة النظام التنموى "التقدم". وبناءً على هذا كله فإن جملة مشروعات القطاع "الدينى" جاءت لتعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "البدائى غير المستقر" وذلك بنسبة تزيد قليلاً أو تقل قليلاً عن نسبة (١,٨٥%) من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

١٠-**النمط الجغرافى لمشروعات القطاعين العلمى والرياضى وأنظمتهما المجتمعية:** وفى إطار جملة من الرتب بلغت (١٢) رتبة، جاءت كل من مشروعات القطاعين "العلمى"، و"الرياضى" فى الرتبتين (١١)، و(١٢) بعدد بلغ (٣٦) مشروعًا، و(٣٤) مشروعًا على التوالى. وفوق ما تعنيه المشروعات من جملة كمية، فإن القيمة هنا تكمن فيما تعنيه جغرافياتها التعايشية التى بدورها تنتهى إلى نظام مجتمعى محدد. وبصدد مشروعات القطاعين العلمى والرياضى فإن تقاربها العددي من شأنه أن يعنى أن بنيتهما إنما جاءت كتوجيه فى إطار من التلازم التنموى، ليس هذا فحسب، بل إن مراتبهما يُستدل من خلالها أن ثمة أولويات جغرافية كان لابد منها كمشروعات استباقية، وبفعل المزيد كانت هناك تبعات إلزامية من المشروعات العلمية، والرياضية كإلحاقات احتياجية وفى إطار ذلك فإن جملة المشروعات على مستوى القطاعين "العلمى" و"الرياضى" خلال فترة الدراسة يُشيران إلى أن النمط السائد فى جغرافيات المملكة – تبعًا لهذين القطاعين– هو نمط جغرافيات "البناء" الذى يتلازم بدوره مع مستوى فى النظام الحضرى يتصف بـ (الإنحدار المتباعد)، وكلاهما ينتميان إلى طور النظام الوظيفى "المعرفى"، وجميعهم يتلازمون بدورهم مع مرحلة النظام التنموى "التطور". وبناءً على هذا فإن جملة مشروعات القطاعين "العلمى"، و"الرياضى" جاءت لتعكس أن النظام المجتمعى السائد وفقًا لذلك هو النظام "النامى غير المستقر" وذلك بنسبة تزيد أو تقل قليلاً عن نسبة (١,٠١%)، و(١,١٠%) لكلاهما على التوالى من جملة نسب الأنماط الجغرافية.

والمحصلة، فإن الإجابة على التساؤل الرئيس الذى جاء فى مقدمة هذا المحور مفادها: أن دلالات النظم المجتمعية التى تضمنتها المشروعات الخدمية الرئيسة التى نُفذت على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) لم تتجاوز بعد نمط جغرافيات (العلاقات) من ناحية والتغير من ناحية أخرى. وهذه حقيقة تتفق تمامًا مع مخرجات المحور الثالث فى الدراسة. ومن ثم يمكن القول بأن كافة الأنماط الجغرافية السائدة على مستوى الأحيزة الجغرافية فى المملكة لم تبلغ حد التوازن الوظيفى للتنمية بعد. والجغرافيات السائدة فيها لم تخرج مجمل أنماطها عن جغرافيات "العلاقات" (كاعتماد)، والتغير (كتأثر)، ولعل هذا ما يشتمله الجدول رقم (١٨) الذى يختزل متلازمات كافة مدخلات المتغيرات السابقة. والحقيقة أن عدم التجاوز هذا لا يمثل إلا النتيجة الظاهرة فى هذا المحور، أما إذا تعلق الأمر بالجوهر وتحديدًا بالقيمة الباعثه فى هذا المحور، فتتمثل فى نتاج مفاده: أن ثمة إضطراب نسقى فى بنية المشروعات الرئيسة على مستوى "المملكة العربية السعودية". تلك البنية التى افتقدت الرؤية التنموية التى تتسق مع خصائص أحيزتها الجغرافية. ولعل ما يؤكد ذلك، رؤية المملكة "٢٠٣٠" ذاتها، الذى جاء فيها ما يُستدل منه على ذلك فى عبارة واضحة هى: "فى إطار عدم تحقيق المرجو من المدن الاقتصادية التى تم الإعلان عنها خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون، وفى إطار توقف العمل فى عدد منها كونها تواجه تحديات حقيقية، سيتم السعى نحو إنقاذ بعض هذه المدن التى تمتلك المقومات اللازمة" (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٥، ص ٤٨).

ثانياً – التوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى محافظات المناطق الإدارية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) :

(العنصر الثانى)

ولمزيد من البحث عن إجابة للتساؤل الذى جاء فى مقدمة المحور، ولمزيد من تحرى مصداقية النتيجة التى انتُهىَ إليها فى العنصر السابق كمحاولة للإجابة عن سؤال آخر يرتبط بهوية هذا المحور وهو هل توجد اختلافات فى مدخلات النظام المجتمعى على مستوى الأحيزة الجغرافية الذى تنتهى جملتها فى إطار المملكة العربية السعودية؟، فإن هذا العنصر يمثل القول الفصل فى الإجابة عن ذلك كله. وفى إطار الإجابة، كان لابد من

الوقوف على بعض الشواهد التى من شأنها أن تُدعم ما سبق أو على الأقل تُشكك فى واقعيته. ومن ثم كان لابد من محاولة فهم ما تعنيه دلالات توزيع المشروعات خلال فترة الدراسة على مستوى المناطق الإدارية فى "المملكة العربية السعودية". وفى إطار ذلك يمكن القول بأن نتاج تاريخية الجغرافيات التى تعايشها المجتمع فى "المملكة العربية السعودية" يُستدل عليها من خلال بيانات الجدول رقم (١٩).

جدول (١٩) : التوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى المناطق الإدارية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المنطقة الإدارية	جملة المشروعات	حجم السكان (ن)	المساحة كم^{٢}	مساحة الأحيزة الجغرافية كم^{٢}
١	الرياض	٨٦٢	٧,٩١٠,٨٦٤	٣٨٠,٠٠	٣٧٦٨
٢	مكة المكرمة	٩٩٢	٨,٠٩٩,٤٧٣	١٣٧,٠٠	٦٠٣٠
٣	المدينة المنورة	٥٨٣	٢,٠٦١,٣٨٣	١٥٠,٠٠	٨٣٨
٤	القصيم	١٣٤	١,٤٣٤,٣٣٣	٧٣,٠٠	٥٠١
٥	المنطقة الشرقية	٤٩٣	٤,٧٦٢,٨٧١	٥٤٠,٠٠	١٦٥١
٦	عسير	٣٦	٢,١٩٤,٤٦٣	٨٠,٠٠	١٢٨١
٧	تبوك	٣٨	٩٢٧,١٥٥	١٣٦,٠٠	١٠٧
٨	حائل	٤٥	٦٨٥,٨٣٢٠	١٢٠,٠٠	١٩١
٩	الحدود الشمالية	١٣	٣٦٧,٤٣٣	١٠٤,٠٠	٢١٩
١٠	جازان	٥١	١,٥٦٨,٧٢٧	١٣,٠٠	٣٧
١١	نجران	١٣	٥٨١,٧٨٩	١٣٠,٠٠	٤٠٧
١٢	الباحة	٤١	٤٧١,٧٥٥	١٢,٠٠	–
١٣	الجوف	١٣	٥٠٦,٣٧٢	٨٥,٠٠	١٥٩
	المجموع	**٣٢٨٧**	**٣١,٥٧٢,٤٣٨**	**١,٩٥٠,٠٠٠**	**١٥١٩٠**

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدر الجدول رقم (١٧).

تلك البيانات التى تضم جملة عدد المشروعات على مستوى المناطق الإدارية، وكذلك حجم السكان، والمساحة الكلية، ومساحة الأحيزة الجغرافية الرئيسة. بل يمكن القول إن بيانات ذلك الجدول إنما تختزل ماضى المملكة كتغير تراكمى خلال فترة الدراسة الأولى، وتطلعاتها المستقبلية كتغيير افتراضى خلال فترة الدراسة الثانية. وفى إطار ذلك أيضًا،

واعتمادًا على توزيع عدد المشروعات على مستوى المناطق الإدارية، يمكن القول بأن ظاهر هذه البيانات يشير وبوضح إلى أنها تنقسم إلى نمطين مختلفين من الجغرافيات. وبعبارة مجتمعية فظاهر هذه البيانات يشير وبوضوح إلى أن جغرافيات المناطق الإدارية فى المملكة تنقسم إلى نظامين مجتمعين، بينهما فارق وللأول فيها خطوة زائدة على الثانى؛ ومن ثم فلكل منهما جغرافياته. وبصدد النظام المجتمعى الأول يمكن تسميته بـ "النظام المجتمعى السائد". ويضم منطقة "الرياض" الإدارية، و"مكة المكرمة"، و"المدينة المنورة"، و"القصيم"، "والشرقية". وأما النظام المجتمعى الثانى فيمكن تسميته بـ "النظام المجتمعى التابع"أو الهامشى ويضم منطقة "عسير" الإدارية" و"تبوك"، و"حائل"، و"الحدود الشمالية"، و"جازان"، و"نجران"، و"الباحة"، و"الجوف". وفيما يلى إيضاح لأهم خصائص النظامين فى ضوء ما ورد من بيانات الجدول رقم (١٩).

١) النظام المجتمعى (السائد) على مستوى محافظات المناطق الإدارية:

يضم هذا النظام خمس مناطق إدارية تمثل الإطار الجغرافى النابض فى "المملكة العربية السعودية"، وليس أدل على ذلك من جملة مشروعاتهم التى بلغت (٣٠٦٤) مشروعًا، وهو ما يمثل نسبة (٩٣,٢١%) من جملة نسبة المشروعات على مستوى المملكة. والحقيقة أن جغرافيات هذا النظام لم تتكون فى إطار نزعة تشاركية بين المناطق الإدارية وبعضها البعض، بل تكونت فى إطار نزعة ذاتية غلب عليها التمييز من ناحية والتباين من ناحية أخرى. ويتكون هذا النظام من منطقة "مكة المكرمة"، والرياض"، و"المدينة المنورة"، والقصيم"، و"المنطقة الشرقية" الإدارية. ولسوف تقتصر الدراسة على منطقتى "مكة المكرمة"، والرياض"، على النحو التالى:

أ- **تأتى منطقة "مكة المكرمة" الإدارية** فى الرتبة (الأولى)، على مستوى مناطق المملكة الإدارية من حيث جملة عدد المشروعات وفق قطاعاتها المختلفة، وذلك بجملة بلغت (٩٩٢) مشروعًا وهو ما يمثل نسبة (٣٢,٣٧%) من جملة نسبة كافة المشروعات على مستوى النظامين المجتمعيين. وقد يُظن أن تلك الجملة تتناسب تمامًا مع جملة حجم سكان محافظات المنطقة الإدارية، وهذا قولٌ يمكن قبوله إلى حين، حيث يمثل حجم سكان منطقة "مكة المكرمة" نسبة (٢٥,٦٥%) من جملة السكان على مستوى المملكة فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). والحقيقة أن القيمة لا تكمن فى ذلك بقدر ما تكمن فى مدى نظامية توزيع المشروعات على

محافظات ذات المنطقة الإدارية. وفى إطار الجدول رقم (١٩) يتضح أن منطقة "مكة المكرمة" الإدارية التى تمثل جزءًا من "النظام المجتمعى" على مستوى "المملكة العربية السعودية" التى تضم بين ثناياها العديد من الأنظمة المجتمعية الذاتية التى يُستدل عليها من خلال أنماط الجغرافيات السائدة والمتلازمة مع كافه عدد المشروعات على مستوى المحافظات. فشتان ما تمثله نظامية محافظة "جدة" من جغرافيات تعايشية متلازمة لجملة عدد مشروعاتها التى تبلغ (٦١٥) مشروعًا، وبين ما تمثله نظامية محافظة "القنفذه" من جغرافيات تعايشية متلازمة لمشروعات جملتها (٣). وقد يُستدعى الظن بأن حجم السكان المتباين بين المحافظات له الدور الأول فى ذلك، ومن ثم كان لابد من الوقوف على ما تعنيه العلاقة الارتباطية بين بيانات الجدول رقم (٢٠) على مستوى المحافظات.

جدول (٢٠) : التوزيع العددى للمشروعات الرئيسة على مستوى محافظات منطقة مكة المكرمة الإدارية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المحافظة	عدد المشروعات	حجم السكان (نسمة)
١	مكة المكرمة	٢٢٦	١,٩٦٩,٨٦١
٢	جدة	٦١٥	٤,٠٨٢,١٨٤
٣	الطائف	١٢٥	١,١٣٥,٣٥٦
٤	القنفذه	٣	٣١١١,٣٣
٥	الليث	٤	١٤٦,٧٥٣
٦	رابغ	٥	١٠٧,٢٠٨
٧	الجموم	٤	١٠٦,٢٦٥
٨	خليص	٢	٦٤,٨٦٦
٩	الكامل	٣	٢٤,٤٦٠
١٠	الخرمه	٢	٤٨,٤٣٩
١١	رنيه	٢	٥٢,٦٥١
١٢	تربه	١	٥٠,٣٨٧
الجملة		**٩٩٢**	**٨,٠٩٩,٤٧**

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدر الجدول رقم (١٨).

ولم تكن النتيجة سوى معامل ارتباط بلغت قيمته (٠,٩٤١)، الأمر الذى يعنى وجود علاقة ارتباطية (طرديه/قوية جدًا). ولما كانت قيمة (Sig.) (القيمة الاحتمالية) أقل من (٠,٠٥) إذن نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية، إذ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين عدد المشروعات من ناحية وبين حجم السكان من ناحية أخرى على مستوى محافظات منطقة "مكة المكرمة الإدارية". والحقيقة وعلى عكس ما يُظن فإن تلك المعاملات الارتباطية إنما تحمل بين طياتها العديد من الدلالات التى أهمها أن جغرافيات محافظات منطقة "مكة المكرمة" الإدارية تتكون تعايشيًا من خلال أنظمة مجتمعيه ذاتية حيث تكاد كل محافظة فى المنطقة الإدارية الواحدة أن تمثل نظامًا مجتمعيًا ذاتيًا جزئيًا داخل نظامٍ مجتمعى إقليمى. وهنا تكمن أحد مداخل الواقعية التى يجب أن يُدركها الفكر التنموى الذى أنُيط به التغيير ومفادها أن جغرافيات منطقة "مكة المكرمة" الإدارية – على سبيل المثال– لا تمثل نظامًا مجتمعيًا واحدًا، إنما تشتمل على مجموعة من الأنظمة الذاتية وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٤).

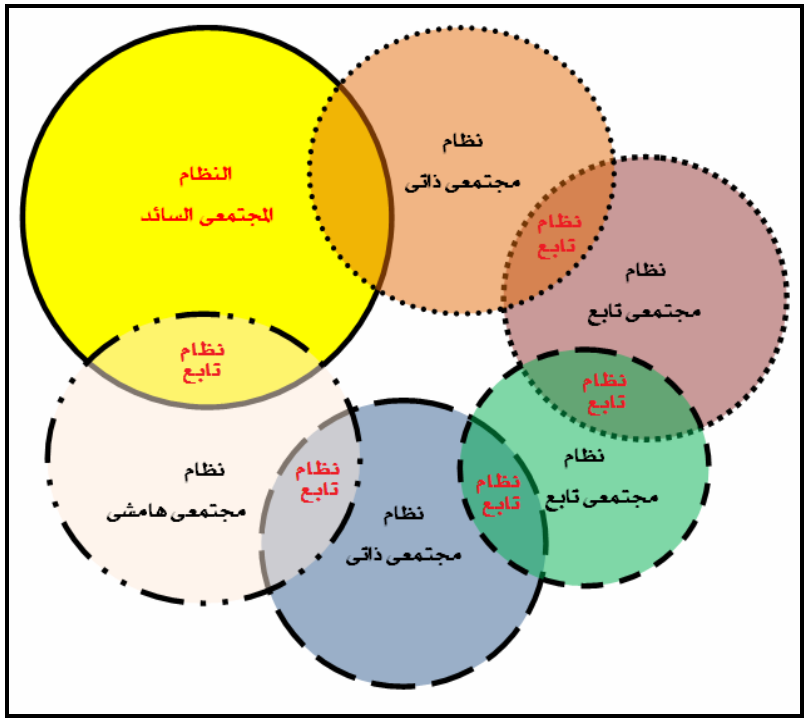

شكل (٢٤) : تنوع النظم المجتمعية فى المملكة العربية السعودية.

ب- **تأتى منطقة "الرياض" الإدارية** فى الرتبة (الثانية) على مستوى مناطق المملكة الإدارية من حيث عدد المشروعات، حيث بلغت جملتها (٨٦٢) مشروعًا. وفى ظل بيانات الجدول رقم (٢١) يمكن القول بأن محافظة "الرياض" بما تنطوى عليه من مشروعات كادت أن تمثل كل الجغرافيات الرئيسة فى المنطقة الإدارية، فلقد بلغت نسبتها (٩٤,٥٤%) من جملة نسبة المشروعات على مستوى منطقة "الرياض" الإدارية. وبمقارنة نسبة مشروعات محافظة "الرياض" من ناحية، بجملة نسب مشروعات جميع المحافظات فى ذات المنطقة الإدارية؛ يمكن القول إن محافظة "الرياض" تمثل من خلال الجغرافيات المتلازمة لمشروعاتها نظامًا مجتمعى تجاوز فى تأثيره الحد الأعلى من الهيمنه على مستوى جملة جغرافيات المنطقة الإدارية. وقد يُظن – وعلى وتيرة منطقة "مكة المكرمة" الإدارية – بأن تلك الهيمنة تتناسب تمامًا مع جملة حجم السكان على مستوى محافظات منطقة "الرياض" الإدارية، وقد يُظن أيضًا أن الجغرافيات السائدة على مستوى كافة المحافظات بما تنطوى عليه من مشروعات إنما تتوافق مع حجم السكان على مستوى المحافظات، وعلى الرغم من كونهما ظنان صحيحان، بل ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال علاقة الارتباط التى كان نتاجها (٠,٩٩)، الأمر الذى يعنى وجود علاقة ارتباطية (طردية/قوية جدًا)؛ ويمكن القول إن الارتباط هنا لا يعكس علاقات ثنائية بقدر ما يعكس علاقات جمعيه تفريغية (بسبب الهجرة) لصالح جغرافيات محافظة "الرياض". والحقيقة أنه لم يعد يُكتفى بالقول بأن ارتفاع مستوى الهيمنة الحضرية فى محافظة "الرياض" بشكل كبير بسبب كونها عاصمة المملكة مما يجعلها تحظى باهتمام كبير من حيث التخطيط الحضرى، والتنمية العمرانية. فى حين أن المدن الأخرى فى ذات منطقة "الرياض" لم تنل قدرًا كبيرًا من الدراسات العمرانية أو الخطط العمرانية الشاملة خلال العقود الماضية نظرًا لهيمنة محافظة "الرياض" على معظم النشاطات (رشود محمد الخريف، ٢٠٠٧، ص ٨٧) نظرًا لأن المجتمع السعودى وما يمثله من نظامية يمر بمرحلة تغيير ويجب إدراك واقعيته واتجاهاته.

ج- **وفى إطار النقطة سالفة الذكر**، فلقد أوضح "عمر الفاروق" فى عام (١٩٧٨)، جوهر نتائج دراسته فى كلمتين هما: "التركز والتفريغ"، وذلك على نحو ما جاء بـ (المحور الثانى) من الدراسة، فشتان الفارق بين الجغرافيات التعايشية المتلازمة لمشروعات محافظة "الخرج" الذى يبلغ عددها (١٢) مشروعاً فى ظل حجم سكانى قُدر بنحو (٤٣٥,٤٦١) نسمة فى تقدير عام (٢٠١٥)، وبين الجغرافيات التعايشية المصاحبة لمشروعات محافظة "الرياض" الذى بلغ عددها (٨١٥) مشروعًا، فى ظل حجم سكانى قُدر بنحو (٦,١٥٢,١٨٠) نسمة فى تقدير عام (٢٠١٥). بل ما هو أبعد من ذلك؛ إذا كانت علاقة الارتباط سالفة الذكر تختزل

الجغرافيا بدلاً من اختزالها للرقم لكان من المفترض أن تبلغ عدد مشروعات محافظة "الخرج" (٥٧) مشروعًا كواقع افتراضى بدلاً من (١٢) مشروعًا كواقع تعايشى، وذلك فى ظل النسبة والتناسب بين حجمى سكان محافظتى "الخرج" من ناحية و"الرياض" من ناحية أخرى. وبناءً على ذلك فإن جغرافيات منطقة "الرياض" الإدارية تكاد أن تنطوى على جملة من الأنظمة المحلية تدور برمتها فى إطار مجتمعى واحد تصيغه جغرافيات محافظة "الرياض".

جدول (٢١) : التوزيع العددى للمشروعات الرئيسه على مستوى محافظات منطقة الرياض الإدارية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	المحافظة	عدد المشروعات	حجم السكان (نسمة)
١	الرياض	٨١٥	٦,١٥٢,١٨٠
٢	المجمعة	٣	١٥٠,٥٨٦
٣	الدرعية	١٣	٨٥,٨٤٥
٤	وادى الدواسر	١	١٢٢,٥٠٢
٥	الخرج	١٢	٤٣٥,٤٦١
٦	شقراء	٢	٤٧,٠٠١
٧	السلسل	٣	٤١,٩٤٢
٨	عفيق	١	٨٩,١٨٠
٩	المزاحمية	٢	٤٦,٥٨٤
١٠	الأفلاج	٢	٧٨,٣٤٨
١١	القويعية	١	١٤٥,١٩٢
١٢	الحريق	–	١٦,٩٢٦
١٣	الغاط	–	١٦,٩٥٣
١٤	حريميلاء	–	١٧,٩٦٦
١٥	ثادق	–	١٩,٨٤٨
١٦	رماح	–	٣٢,٤٣٢
١٧	ضرما	–	٢٨,٥٦٤
١٨	الدوادمى	٧	٢٤٩,٩٧٥
١٩	بنى تميم	–	٥٠,٠٠٤
٢٠	الزلفى	–	٧٩,٧٨٢
الجملة		**٨٦٢**	**٧,٩١٠,٨٦٤**

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات مصدر الجدول رقم (١٨).

٢) النظام المجتمعى (التابع) على مستوى المناطق الإدارية:

لا نجاح فى ظل رؤية شمولية واحدة، وبأكثر جغرافية، لا إمكانية فى استيفاء كافة متطلبات التنمية على مستوى المناطق الإدارية، وذلك لأن واقعية الأحيزة الجغرافية أقوى من طموحاتها. وهذا أمرٌ لا جدال بشأنه ويمكن الارتضاء به، بيد أن السعى نحو تأمين إطار الدولة الحدودى شأنٌ لا فصال فيه كونه حتمية مجتمعية تتجاوز واقعية الحتمية الجغرافية. وليس هناك أدنى شك أن ثمة ضرورة تستدعى حتمية التوافق بين واقعية "النظام المجتمعى" (باعتباره جغرافيات تعايشية)، فى المناطق الإدارية من ناحية، وبين حدود الدولة السياسية من ناحية أخرى. وفى إطار ذلك، وفيما عدا منطقتى "حائل"، و"الباحة" الإداريتين؛ فإن (٦) مناطق إدارية تقع فى إطار "النظام المجتمعى" التابع، تمثل حدودًا سياسية للمملكة. وهنا تكمن قيمة الإدراك حيث تتصف جغرافيات تلك المناطق بكونها هامشية أكثر من كونها تعايشية، وليس أدل على ذلك من جملة عدد مشروعاتها حيث بلغت على مستوى منطقة "الحدود الشمالية"، و"الجوف"، و"تبوك"، و"نجران"، و"عسير"، و"جازان" نحو (١٦٤) مشروعًا من جملة (٣٢٨٧) مشروعًا على مستوى المملكة خلال فترة الدراسة. وهذا يعنى أن نسبة المناطق الإدارية الست بلغت نسبة مشروعاتها (٤,٩٨%) من جملة نسب مشروعات المملكة، ويعنى أيضًا أن الجغرافيات التعايشية المتلازمة لتلك المشروعات والمنوط من خلالها حماية حدود الدولة تتسم بالهشاشة. وربما يرى البعض أن تلك النسبة وما يصاحبها من جغرافيات إنما تتناسب تمامًا مع حجم السكان، والحقيقة أن ذلك أمرٌ مغلوط جغرافيًا إذ بلغ الحجم السكانى للمناطق الست مجتمعة (٧,٨٧٤,٤٥٣) نسمة فى تقدير عام (٢٠١٥م)، أى ما يمثل نسبة (٢٤,٩٤%) من جملة حجم سكان المملكة فى ذات العام. غير أن ما يجب الانتباه إليه أن المشكلة لا تكمن فى أن الجغرافيات المتلازمة للمشروعات تتناسب مع حجم السكان أو لا تتناسب، ولا تكمن كذلك فى أن الأطراف لا تستطيع أن تسيطر على قلب الدولة كون القلب دائمًا له الغلبة فى ذلك، بل تكمن المشكلة فى أن تلك الجغرافيات لا تتناسب مع معطيات التغييرات التى تحيق بالحدود. ومن ثم تستوجب الضرورة أن يدرك القائمون على صناعة الفكر التنموى أن وزن حجم السكان إنما هو متغير واحد من جملة متغيرات يجب الانتباه إليها وأخذها فى الحسبان عند صياغة رؤى التنمية فى ظل ما تتصف به حدود "المملكة العربية السعودية" من خصائص للامتداد فيه كلمة، ولخصائص الدول المجاورة كلمات. ذلك الامتداد الذى يجب أن تشهد جغرافيات مناطقه الإدارية العديد من المشروعات التنموية التى بدورها يجب أن تؤدى إلى استنبات المزيد من الجغرافيات الداعمة.

والمحصلة، أنه اعتمادًا على توزيع المشروعات الرئيسة خلال فترة الدراسة على مستوى المناطق الإدارية، واعتمادًا على الجغرافيات المتلازمة لهذه التوزيعات، يمكن القول إن "النظام المجتمعى" فى "المملكة العربية السعودية" يتكون من نظامين رئيسيين ينطويان بداخلهما على العديد من الأنظمة الذاتية، وبصدد هذين النظامين فالأول: يمكن تسميته بـ "النظام المجتمعى السائد" ويضم خمس مناطق إدارية يوضحها الشكل رقم (٢٥) والثانى: يمكن تسميته بـ "النظام المجتمعى التابع" ويضم ثمانية مناطق إدارية يوضحها ذات الشكل.

شكل (٢٥) : النظامان المجتمعيان الرئيسيان فى المملكة العربية السعودية فى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

كما يمكن القول بأن هذين النظامين يتعايشين فى إطار يحتوى جملة من الأنظمة الأخرى يمكن إجمالها فى ثلاثة أنظمة رئيسة هى: **الأنظمة المجتمعية الإقليمية القطبية** وتضم جملة من الأحيزة الجغرافية التى تنتمى للنظام المجتمعى السائد، وتتمثل فى مدن "مكة المكرمة"، وجدة"، و"الطائف"، و"الرياض"، و"المدينة المنورة"، و"ينبع البحر" والدمام"، و"الخبر"، و"بريده". **الأنظمة المجتمعية المحلية الذاتية** وتضم جميع الأحيزة الجغرافية التى تشتمل مدنًا تنتمى إلى "النظام المجتمعى السائد" فيما عدا المدن سالفة الذكر. وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ مدن "رابغ"، و"خليص" فى منطقة "مكة المكرمة" الإدارية، و"الدرعية"، و"شقراء" فى منطقة"الرياض" الإدارية، و"العلا"، و"الحناكية" فى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، و"الاحساء"، "وحفر الباطن" فى المنطقة "الشرقية" الإدارية، و"عنيزه"، و"البكيرية"، فى منطقة "القصيم".

والأنظمة المجتمعية الهامشية وتشتمل الأحيزة الجغرافية التى تضم مدنًا تنتمى إلى "النظام المجتمعى التابع". وعلى سبيل المثال لا الحصر تضم مدن "عرعر"، و"طريف" فى منطقة "الحدود الشمالية الإدارية، و"سكاكا"، و"القريات"، فى منطقة "الجوف الإدارية، و"بلجرشى"، و"الباحة" فى منطقة "الباحة الإدارية، و"شرما"، و"ضبا"، و"أملج" فى منطقة "تبوك" الإدارية.

المحور الخامس

محصلة النتائج التنموية المتراكمة والنظم المجتمعية المتلازمة على مستوى المملكة العربية السعودية

تتبلور الجغرافيات بالبناء خلال الزمن باعتبارها فعل المجتمع التراكمى، كما تتبلور بالانقطاع عما هو قائم بالفعل خلال الزمن باعتبارها مطلبًا حيويًا يعكس طموحات المجتمع. وفى كلا الحالتين لا تَتَبَقَّى سوى النتيجة فى بناء ديمومى لتجيب عن سؤال واحد هو: ماذا يُرِيُد المجتمع فى إطار حيزه الجغرافى؟ وفى إطار هذه الإرادة، كان الإعلان عن رؤية المملكة (٢٠٣٠) فى بداية عام (١٤٣٨هـ)/(٢٠١٦م) بمثابة خط الفصل بين نوعين من الجغرافيات الأول أضحت فيه جغرافيات "المملكة العربية السعودية" حتى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) تُنَسَب إلى الجغرافيا التاريخية أما الثانى فجغرافياته أُنيط بها أن تُنَسَب إلى جملة من الجغرافيات الافتراضية التى يُسعى إلى تحقيقها إلى إطار رؤية تنموية محددة. وهنا، وبالتماس مع هذا الخط يتبلور مفهوم القيمة التى ترتكز عليه هذه الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن سؤال واحد باتجاهين مختلفين الأول: هل الجغرافيات التاريخية التى تكونت فى ظلال النظم المجتمعية التى كانت عليها "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) لديها من الإمكانات ما يؤهلها للانخراط مباشرة فى اتجاه رؤية المملكة (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)؟. أما الاتجاه الثانى: هل لدى الجغرافيات الافتراضية التى يُسعى إلى بلوغها فى عام (٢٠٣٠) لديها إمكانية قبول نتاج جملة الجغرافيات التاريخية التى مرت بها "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/ (٢٠١٥م)؟. والإجابة مكفولة بالنتيجة التنموية التى آلت إليها النظم المجتمعية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م). وبناءً على ذلك، واعتمادًا على مجموعة من المدخلات التى يمكن تكثيفها فيما يلى:

م	الاستدلال	المحور
١	**وبناءً على المحصلات التالية:**	
	ثمة جغرافيات مفقودة كعلاقات ارتباطية، وتشاركية بين محافظات المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية".	**المحور الأول**
	لا تتحدد الشخصية الجغرافية للمناطق الإدارية تبعًا لشخصية الإطار الكلى للمملكة، إنما تتحدد وفقًا لأبعاد ترتكز فى المقام الأول على خصائصها الذاتية. ويعد هذا الأمر أحد المدخلات الأساسية فى فهم ما يجب أن يكون عليه الإطار العام للفكر التنموى على مستوى المملكة بصفة عامة.	
	لا توجد معايير محددة يمكن الاعتماد عليها فى تنمية "الأحيزة الجغرافية" باعتبارها الجزء الحيوى فى بنية المملكة التنموية. وهنا، وبصدد الفكر التنموى الذى يجب أن تنطوى عليه رؤية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)، فيجب إدراك أنه من المفترض أن يكون للمناطق الإدارية فيها نصيب يتناسب مع خصائص أحيزتها الجغرافية كمرحلة أولى سعيًا لبلوغ الشراكة الجمعية كمرحلة ثانية، وعندئذٍ ستصبح مدفوعة بقدرة ذاتيتها التنموية، لا بقدرة اعتماداتها الإقليمية.	
	تتشكل المناطق الإدارية على مستوى المملكة العربية السعودية من مجموعة من الطبقات الجغرافية اعتمادًا على خصائص رتب بعض المتغيرات ومنها المساحة، والحجم السكانى، وعدد المحافظات، وعدد المراكز.	
	تتعايش الأحيزة الجغرافية فى إطار ما يمكن تسميته بـ "التكافل المكانى"، ذلك التكافل تسعى من خلاله لتستفيد من فوائض التنمية التى قد تزيد عن احتياجات المدينة الرئيسة على مستوى المناطق الإدارية.	
	لن تستطيع مناطق "المملكة العربية السعودية" الإدارية أن تنهض فى ظل رؤية تنموية موحدة، أو فى ظل رؤية تنموية كلية، إنما ما تحتاجه هو أن يكون –على الأقل– لكل منطقة إدارية رؤيتها التنموية الخاصة التى تؤهلها بعد ذلك للالتحاق والتناغم من الرؤية الكلية الموحدة.	
	فيما يتعلق بالفكر التنموى وبمستويات تنفيذه؛ فإنه من الصعوبة بمكان ربط الواقعية المبعثرة للأنوية المعمورة التى لا تتجاوز مساحتها نسبة (١%) من جملة مساحة المملكة فى رباط سُرى تنموى واحد، ومن ثم يجب مراعاة أن تصل دقة الفكر التنموى فى المملكة إلى أقل مقياس إدارى ممكن فى ظل آلية توافقية تعى تمامًا ما تعنيه واقعية التفاوت المساحى والتبعثر المكانى.	

	جميع فوائض التنمية التى خرجت من الأحيزة الجغرافية الرئيسة على مستوى المناطق الإدارية، لم تجد لها واقعية تأثير فى الأحيزة الأخرى إلا بقدر ظاهرى كاد يقتصر فقط على الاستهلاك.	
	يمكن اختزال العلاقة بين قدرة المجتمع التنظيمية من ناحية وبين ما تعنيه القدرة الاحتمالية التنموية على مستوى الأحيزة الجغرافية من ناحية أخرى، فى عبارة واحدة هى: "التركز الشديد والتفريغ"، أى تركز كل المدخلات التى من شأنها أن تسهم فى التنمية على المدن الرئيسة، وتأجيل المدخلات التى من شأنها أن تسهم فى التنمية على مستوى المدن المتوسطة والصغيرة، والريف، والهجر، إلى أن يصبح للمدن الرئيسة فوائض تنموية من ناحية أخرى.	
	اعتمادًا على بيانات حجم سكان المدن فى تعداد عام (١٩٩٢)، فإن النظام الحضرى فى المملكة العربية السعودية كان يبتعد تمامًا عن التوازن ويقترب كثيرًا من النظام الذى تسيطر فيه بعض المدن على بنية النظام ككل فى إطار أن من له صفة التقدم فلديه إمكانية السيطرة على الآخرين.	**المحور الثانى**
	تعكس رتب أحجام سكان المدن على نحو ما جاءت فى تعداد عام (١٩٩٢)، جملة من محاولة استنهاض التحضر اعتمادًا على العدد دون أن يكون للمدن واقعية تعين على ذلك.	
	يمكن القول بأنه لا علاقة ارتباطية بين مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى محافظات المناطق الإدارية من ناحية، وبين حجم سكان مدنها الرئيسة والمتوسطة من ناحية أخرى، وإذا أردنا الدقة فهى علاقة ضعيفة لا تتجاوز قيمة معامل ارتباطها (٠,٢٥). ولأن الحيز الجغرافى يضم كل من الكتلة المبنية حاضرًا، والكتلة العمرانية مستقبلاً، فمن المتوقع أن تستمر هذه العلاقة فى ظل عدم أخذ الفكر التنموى بمعطيات ونتائج هذه العلاقة.	
	تتصف العلاقة بين قدرة المجتمع التنظيمية، وبين ما تعنيه القدرة المجتمعية التنموية على مستوى الأحيزة الجغرافية بالتركز الشديد فى المدن الرئيسة، والتفريغ المستمر من المدن المتوسطة والصغيرة.	
	وفى إطار المقارنة، فإن بنية النظام الحضرى فى تعداد عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) كانت تتصف بـ (الانحدار الحاد)، أما فيما يتعلق بذات البنية فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) فيمكن وصفها بـ (الانحدار غير المنتظم).	

	يتصف النظام البنيوى للمدن على مستوى مناطق المملكة العربية السعودية الإدارية تبعًا لحجم السكان ومساحة الأحيزة الجغرافية بوجود ثنائية واضحة، الأول يتصف بقطبيته المهيمنه، أما الثانى فيتصف بتبعيته الساعية للاستفادة من فائض المدن القطبية، أى أنه السعى المرهون بمقدرات أحيزة أخرى.	
	إن بنائية الاتجاه العام للنظام الحضرى على مستوى المملكة لا يتصف بالتوازن، سواء أكان ذلك على مستوى بنية المدن على مستوى المنطقة الإدارية الواحدة، أم على مستوى بنية المدن بين المناطق الإدارية وبعضها البعض.	**المحور الثالث**
	يختزل تعدد الأنماط الجغرافية، الواقع المتعايش به على مستوى أحيزة المملكة. وهى واقعية غير متصلة من الناحية السكانية، والاقتصادية، والتنموية خلال الزمن الواحد. ولعل تطلع المملكة إلى رؤية تنموية جديدة لخير دليل على ذلك. وفيما يتعلق بهذه الرؤية، فيمكن القول بأنه يُتطلع من خلالها إلى بناء مجموعة من الجغرافيات يُؤمل الدفع بها للتصدى لضعف الاتصال التنموى بين الأحيزة الجغرافية على مستوى المملكة من ناحية، واستحداث بناء تنموى من ناحية أخرى. وتتمثل فى ثلاثة أنماط تبدأ بنمط الجغرافيات (المستولده) وتنتهى بنمط الجغرافيات (المستدامة).	
	وبصدد التنمية، فإن بنية المدن فى تقدير عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) تعنى اضطراب العلاقات المكانية بين منظومة المحلات العمرانية ككل، كما تعنى اضطراب الاتجاهات التى يجب أن تتبعها التنمية.	
	تستند عمومية النظم المجتمعية على مستوى "المملكة العربية السعودية" إلى أنماط جغرافية متعايش بها فى إطار ديناميكية التغير من ناحية، وإلى أنماط جغرافية إفتراضية فى إطار ديناميكية التغيير من ناحية أخرى. وهنا يكمن المدخل الأول فى مدخلات الفكر التنموى الذى يتمثل فى أنه لا يجب النظر إلى هذين النمطين باعتبارهما نموذجين منفصلين، أو حتى مسارين فى اتجاهين مختلفين، إنما هما نموذجين متكاملين فى اتجاه واحد ومحركهما يتمثل فى كلمتين هما الأبلغ أثرًا، والأكثر فعلا، وفى إدراكهما تخلص جملة الجغرافيات فى قالب واحد هما... "التوافق الاستيعابى".	

	تعايشت "المملكة العربية" السعودية" خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)، بمجموعة من الأنماط الجغرافية خلال الزمن الواحد. وسواء أكان بعض من هذه الأنماط على مستوى المنطقة الإدارية الواحدة، أم على مستوى المناطق الإدارية؛ فإن مشكلة ذلك (حاليًا) لا تكمن فى التعدد بقدر ما تكمن فى التفريغ الجغرافى الناجم عن فاعلية استئثار بعض المدن بمدخلات التنمية دون غيرها حتى أنها أضحت واقعًا مُعيقًا يحول دون إمكانية إعادة توزيع أثقال مدخلات التنمية وعوائدها على المدن الأخرى.	
	إن التغيير التنموى على مستوى المناطق الإدارية الرئيسة فى المملكة العربية السعودية لم يخضع خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) للفكر التنموى وما يصاحبه من مشروعات وجغرافيات بقدر خضوعه لفكر التخطيط الإدارى وما صاحبه من توازنات.	**المحور الرابع**
	اعتمادًا على توزيع المشروعات الرئيسة خلال فترة الدراسة على مستوى المناطق الإدارية، واعتمادًا على الجغرافيات المتلازمة لهذه التوزيعات يمكن القول إن "النظام المجتمعى" فى "المملكة العربية السعودية" يتكون من نظامين رئيسيين ينطويان بداخلهما على العديد من الأنظمة الذاتية. وبصدد هذين النظامين فالأول يمكن تسميته بـ "النظام المجتمعى السائد" ويضم خمس مناطق إدارية، والثانى يمكن تسميته بـ "النظام المجتمعى التابع" ويضم ثمانية مناطق إدارية يوضحها ذات الشكل. كما يمكن القول بأن هذين النظامين يتعايشين فى إطار يحتوى جملة من الأنظمة الأخرى.	
	ثمة إضطراب نسقى فى بنية المشروعات الرئيسة على مستوى "المملكة العربية السعودية". تلك البنية التى افتقدت الرؤية التنموية التى لديها إمكانية الاتساق مع خصائص أحيزتها الجغرافية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).	
٢	**ولأن**	
	ذاتية "الأحيزة الجغرافية" بصفة عامة تعتمد فى جوهرها على تكوين نظام مجتمعى تعزز به توازنها، وتحقق من خلاله استقرارها، سعيًا إلى تحقيق أهداف وغايات محددة.	

٣	**ولأن**	
	إدراك العلاقة بين "الأحيزة الجغرافية" من ناحية، وأنظمتها المجتمعية من ناحية أخرى، أمرٌ غاية فى الأهمية والدقة، وذلك لأن معرفة هذه العلاقة إنما يعد جزءًا أصيلاً فى معرفة مدى القدرة على تحقيق الأهداف، والغايات لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمستقبل.	
	مشكلة التنمية لا تكمن فى التفاوت بين أقاليم التركز التنموى (على اختلاف أشكاله)، وبين أقاليم التبعثر التنموى فى الدولة الواحدة بقدر ما تكمن فى الكيفية التى يمكن من خلالها إيجاد مجموعة من الأنظمة التشاركية والعلاقات المكانية بين الحقيقتين السابقتين من ناحية، وبين تداعى الحقيقتين فى نموذجين الإقليمين السابقين من ناحية أخرى.	
	الظن بأن تدفق العوائد من المناطق الأكثر انتاجًا للتنمية إلى المناطق الأقل إنتاجًا من شأنه أن يرفع قدرات هذه المناطق، ظنًا مغلوطًا، وذلك لأنه لن يكون سوى خطوة فى طريق زيادة القدرات الاستهلاكية لهذه المجتمعات عوضًا عن القدرات الإنتاجية والسبب فى ذلك فجوة الزمن الاقتصادية بين المدن على مستوى "المملكة العربية السعودية" التى تزداد فى ظل متوالية هندسية يصعب فيها أن ينتظر المتقدم كل ما هو متأخر.	
٤	**وبناءً على أن**	
	أفراد المجتمع على مستوى المملكة يعيشون جميعًا فى زمن واحد ولكن بأفعال مختلفة تعكس جملة من أزمنة الجغرافيات الذاتية. وبالفعل فأفراد المجتمع يتغيرون فى ذات الزمن الواحد ولكن فى أطر نسبية تتفاوت فيها عمليات التأثير والتأثر، ويختلف فيها الفرد عن الفرد الآخر. ومن ثم فجميع أفراد المجتمع يعيشون فى جملة من الجغرافيات، والأزمنة الذاتية المختلفة.	
	وبناءً على أن نسب النظم المجتمعية المصاحبة للمشروعات التنموية على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/ (١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) وذلك على نحو ما تبين من الجدول رقم (٢٢).	

جدول (٢٢) : النسبة التنموية لجغرافيات النظام المجتمعى السائدة على مستوى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

م	الأنماط الجغرافية السائدة على مستوى الحيز	مستوى النظام الحضرى السائد	طور النظام الوظيفى السائد	مرحلة النظام التنموى السائد	النظام المجتمعى السائد	نسبة النظم المجتمعية (%)
١	الجغرافيات المستدامة	انحدار متوازن	المُستدام	الاستدامة	المتقدم	–
٢	الجغرافيات المتوازنة	انحدار متوافق	المستقر	التنمية	المتقدم	–
٣	الجغرافيات المستولدة	انحدار متلائم	الدافعى	التحديث	النامى المستقر	–
٤	جغرافيات التوافق	انحدار منتظم	التأثيرى	النمو	النامى المستقر	(٨,٥٧%)
٥	مرحلة جغرافيات التغيير	انحدار متجمع	التَوَجُّهُى	التقدم	النامى/غير المستقر	(١٣,١٩%)
٦	جغرافيات التغير	انحدار متقارب	التأثرى	النهضة	النامى/غير لمستقر	(٢٦,٣٠%)
٧	جغرافيات البناء	انحدار متباعد	المعرفى	التطور	النامى/غير المستقر	(١,٠١%)
٨	جغرافيات العلاقات	انحدار عشوائى	التأسيسى	التحول	البدائى/غير المستقر	(٤١,٠٦%)
٩	جغرافيات الاحتياجات	انحدار مشتت	العفوى	التعايش	البدائى	(١,٠١%)

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على كافة مخرجات المحاور السابقة.

فإن

جغرافيات النظام النظام المجتمعى السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية" حتى عام (٢٠١٥م) تنتمى إلى نمط جغرافيات (العلاقات) بنسبة تنموية بلغت (٤١,٠١%) من جملة نسب الجغرافيات المصاحبة للمشروعات التنموية خلال الفترة من عام (١٩٩٢) إلى عام (٢٠١٥م)، وذلك على نحو ما اتضح من خلال المحور الرابع فى هذه الدراسة.

الأمر الذى يعنى ما يلى:

١- تنتمى الجغرافيات التعايشية السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال فترة الدراسة إلى نمط جغرافيات (العلاقات).

٢- تتصف الجغرافيات التعايشية السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال فترة الدراسة بمستوى نظام حضرى يغلب عليه الانحدار (العشوائى).

٣- تنتمى الجغرافيات التعايشية السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال فترة الدراسة إلى الطور (التأسيسى) فى بنائية النظام الوظيفى.

٤- تنتمى الجغرافيات التعايشية السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال فترة الدراسة إلى مرحلة (التحول) فى بنائية النظام التنموى، **الأمر الذى يعنى أن مستوى الدرجة التنموية للجغرافيات السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية" يبلغ (٨٠)، وهذا يعنى وجود انحراف تنموى بمقدار (٧٠) عن جغرافيات (الاستدامة)، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٦)**

وبناءً ...

على نفس معطيات الجدول رقم (٢٢)، فإن الجغرافيات التى تلى جغرافيات النظام المجتمعى السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية تنتمى إلى نمط جغرافيات (التغير) بنسبة تنموية بلغت (٢٦,٣٠%) من جملة نسب الجغرافيات المصاحبة للمشروعات التنموية خلال الفترة من عام (١٩٩٢) إلى عام (٢٠١٥م) وذلك على نحو ما اتضح من خلال المحور (الرابع) فى هذه الدراسة.

الأمر الذى يعنى أن

الجغرافيات التعايشية التى تلى الجغرافيات السائدة على مستوى المملكة خلال فترة الدراسة، تنتمى إلى مرحلة (النهضة) فى بنائية النظام التنموى، وهذا يعنى أن مستوى الدرجة التنموية للجغرافيات التى تلى الجغرافيات السائدة على مستوى المملكة تبلغ (٦٠)، وهذا يعنى أن ثمة انحراف بمقدار (٥٠) عن جغرافيات (الاستدامة).

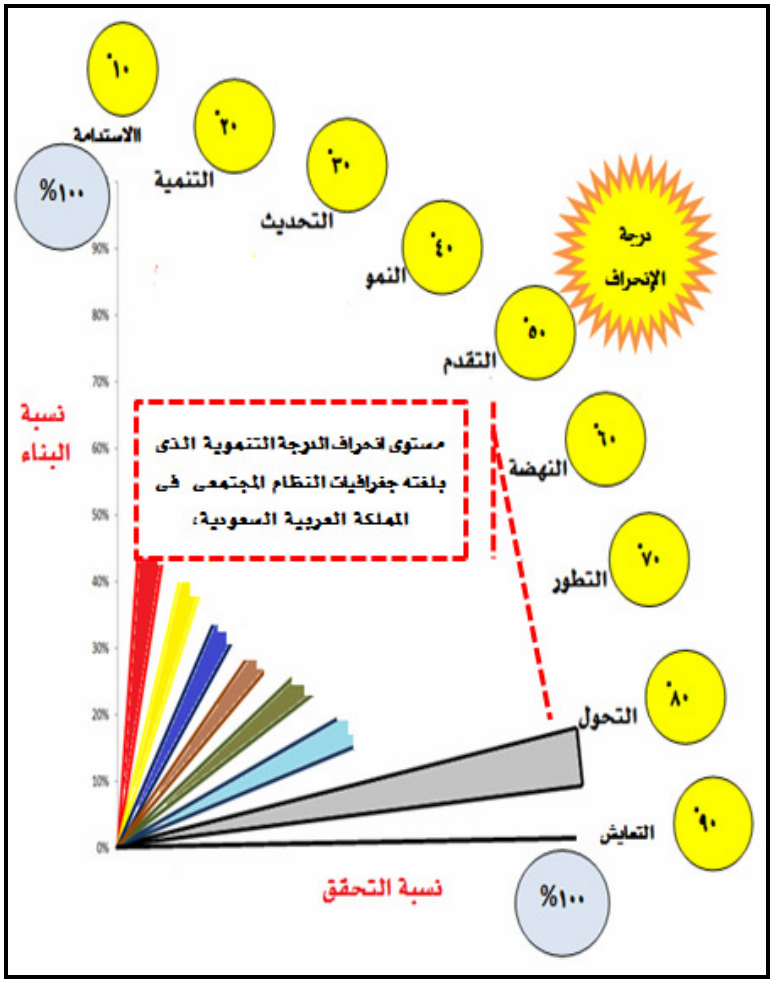

شكل (٢٦) : مستوى انحراف الدرجة التنموية الذى بلغته جغرافيات النظام المجتمعى فى المملكة العربية السعودية خلال سعيها لبلوغ الاستدامة فى الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م)، إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م).

وبمستويين ....

الدرجة التنموية، وبمتوسطهما، فإن الجغرافيات التعايشية السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية" تنتمى إلى نظام مجتمعى يتصف بكونه (نامى/غير مستقر).

وفى ضوء ...

ما تتصف به جغرافيات الأحيزة على مستوى "المملكة" من تباين وتنوع، فالنتيجة التى تمثل قول الفصل فى مستقبلها مفادها أن المملكة العربية السعودية تنطوى بداخلها على مجموعة من الأنظمة المجتمعية المختلفة التى تُوجهّ فى إطار النظام المجتمعى السائد، أى أنها تتمثل من مجموعة أنظمة مجتمعية محركها النظام المجتمعى السائد فيها.

وفى حقيقة الأمر ...

فإن هذه النتيجة تنطوى بداخلها على كل معطيات الماضى، وكل مدخلات الحاضر، وما يُأمل فى المستقبل. وبصدد المستقبل تحديدًا فإن رؤى تنمية الأحيزة الجغرافية على مستوى المناطق الإدارية فى "المملكة العربية السعودية" يجب أن تتحدد وفق معطيات هذه النتيجة، وهذا أمرٌ لا مراء فيه أو تخلى عن بعضه.

وفى ضوء ذلك ...

يمكن القول بأن الجغرافيات المصاحبة للنظم المجتمعية فى "المملكة العربية السعودية" تحتاج إلى تغييرات بنائية لتصبح واقعًا تعايشيًا دافعًا ومؤهلاً – تنوع النظم المجتمعية داخل الدولة بصفه عامة يؤدى إلى إضعاف وعدم استقرار الدولة – للانخراط فى جملة التغييرات الوطنية المنوطة بها رؤية المملكة والمعروفة برؤية (٢٠٣٠).

وبناءً على ذلك،

أى نتيجة تعايشية ستكون نتاج ذلك كله؟ وبصدد التنمية، فهل ستنتقل عوائدها من الأقاليم الباعثة لها إلى الأقاليم المستفيدة منها ؟ والقول إن ثمة فرق بين الحقيقة المكانية وبين الحقيقة التنموية، فالحقيقة المكانية تعكس ما هى عليه واقعية المكان من خصائص الإمكانات الذاتية، والقدرات التنظيمية، والعلاقات المكانية، أما الحقيقة التنموية فتعكس

المأمول من هذه الواقعية فى ظل إمكاناتها، وقدراتها، وعلاقاتها. ومن ثم فالحقيقة التنموية هى حقيقة الوظيفية التركيبة، بينما الحقيقة المكانية هى حقيقة الخصائص الجغرافية.

ومن ثم فقد يُظن ...

أن مشكلة التنمية تكمن فى التفاوت بين أقاليم التركز التنموى (على اختلاف أشكاله)، وبين أقاليم التبعثر التنموى (على اختلاف خصائصه)، فى الدولة الواحدة. بيد أن هذا الأمر لا يعكس المشكلة بقدر ما يعكس عملية توزيع الأشكال والخصائص وإمكانات الاستفادة منها. إنما تكمن المشكلة هنا فى الكيفية التى يمكن من خلالها إيجاد مجموعة من الأنظمة التشاركية والعلاقات المكانية بين الحقيقتين السابقتين من ناحية، وبين تداعى الحقيقتين فى نموذجين الإقليمين السابقين من ناحية أخرى.

وفى إطار هذا كله ...

فقد تنجح التنمية، وتستفيد من عوائدها الأحيزة الجغرافية المختلفة، بيد أنه من المؤكد أن جميع الأحيزة الجغرافية على مستوى الدولة الواحدة لن تستفيد من هذه العوائد بنفس الدرجة، فسرعة النمو غير المتساوى فى أحجام المدن على مستوى مناطق "المملكة العربية السعودية" سيؤدى إلى الاختلاف غير المتكافىء لأداء وعوائد التنمية خلال ذات الزمن، ومن ثم أصبحت هناك العديد من المدن على مستوى جملة المناطق الإدارية فى "المملكة العربية السعودية" تعيش ذات اللحظة فى أزمنة غير متساوية، وبأكثر دقة فى أزمنة غير متصلة "Not Continuous".

المحور السادس

نتاج النظم المجتمعية والأبعاد النقدية فى رؤية المملكة العربية السعودية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)

"إن الأحيزة الجغرافية الأقل إنتاجًا عادة ما تكون محصلة تابعة من الكل المتغير فى الأحيزة الجغرافية الأكثر إنتاجًا، ومن ثم فالنتيجة دائمًا أن الأحيزة الجغرافية الأقل إنتاجًا تعانى دائمًا فى الأغلب الأعم من جغرافيات المستقبل الإفتراضى". وبناءً على ذلك فهل لدى رؤية "المملكة العربية السعودية" التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) بما ستنطوى عليه من جغرافيات إفتراضية، إمكانية قبول نتائج جملة الجغرافيات التاريخية التى مرت بها المملكة وتحديدًا خلال الفترة من عام (١٤١٣هـ)/(١٩٩٢م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م)؟. هل لدى رؤية "المملكة العربية السعودية" التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) وهى فى سبيل تحقيق أهدافها، إدراك أن ثمة شروط لذلك ترتكز على ضرورة التوافق بين مسار التغير الطبيعى باعتباره جغرافيات تاريخية من ناحية، وبين مسار التغيير القصدى باعتباره جغرافيات افتراضية من ناحية أخرى؟. هل لدى رؤية "المملكة العربية السعودية" التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) وهى فى سبيل تحقيق أهدافها، إمكانية التدخل لاستعدال مسار نتاج جغرافيات المملكة التاريخية فى حالة عدم التوافق؟. هل رؤية "المملكة العربية السعودية" التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) تحتاج إلى نتاج الجغرافيات التاريخية التى مرت بها المملكة، أم أن نتاج الجغرافيات التاريخية فى المملكة هو الذى يحتاج إلى الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)؟. الحقيقة أن جملة ما سبق لم تكن أسئلة استفسارية بقدر ما كانت مدخلات تنبيهية لِمَا يجب أن تكون عليه الرؤية التنموية ومن بعدها الجغرافيات الافتراضية فى "المملكة العربية السعودية"، لم تكن أسئلة استفسارية بقدر ما كانت مدخلات تنبيهية لضمان صحة مسار خطة الفكر التنموى التى يجب الالتزام بها باعتبارها أحد الضمانات التى تعين على ذلك. وفى ضوء العموم المعرفى، فقد يرى البعض أن جغرافيات النظام المجتمعى الحالية هى التى تطلب المستقبل ورؤاه، فتتطلع إليه وتستدعيه. والحقيقة أن الأمر أشبه بالتلاقى على صنعة واحدة تجمع بين "النظام المجتمعى" من ناحية، وتطلعاته من ناحية أخرى. وفى ضوء شروع "المملكة العربية السعودية" للالتفاف على رؤية واحدة لبلوغ

غايات محددة إطارها رؤية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)؛ كان من الأهمية بمكان محاولة إدراك وفهم الفرق بين أن يصبح المستقبل رؤية افتراضية تعبر عن تطلعات المجتمع أو أن يصبح "النظام المجتمعى" جزء من حتمية المستقبل كزمن قادم. وفى عبارة ثانية، كان من الأهمية بمكان فهم الكيفية التى يمكن من خلالها بلوغ المستقبل باعتباره رؤية افتراضية اعتمادًا على الحاضر باعتباره واقعية تعايشية، وفى عبارة ثالثة، كان من الأهمية بمكان الانتهاء لا إلى مجموعة من الكلمات المتراصة التى لا بد منها لإدراك وفهم التنمية، بل إلى مجموعة من الخطوات التتابعية يمكن الالتزام بها لتحقيق رؤى التنمية، وفى إطار ذلك لا بأس أن يتفرد مورد اقتصادى معين برفع دعائم دولة ما، شريطة ألا يكون ذلك الصفة الدائمة. وبناءً على تلك الشرطية، أضحى "للمملكة العربية السعودية" واقعًا افتراضيًا خلصت إليه كرؤية تنموية فى إطار محاور ثلاثة هى المجتمع الحيوى، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. ولقد صاحب الإعلان عن هذه الرؤية مجموعة من التبعات جاءت فى إطار مشروعات تنموية جديدة فى إطار إعادة ما يمكن تسميته بـ "صياغة جملة اتجاهات التنمية على مستوى المملكة". وفى إطار الرؤية ومُصاحباتها، كان من المهم التعرف على أمور ثلاثة تتمثل فى: اتجاهات الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) الإفتراضية، وأحد نماذج المشروعات الإفتراضية، والأبعاد النقدية لمشروعات الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م). وفيما يلى ذلك.

أولاً – اتجاهات الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) الإفتراضية:

وبناءً على ما تضمنته الرؤية التنموية من طموحات، وغايات، فإنه يمكن تحديد اتجاهاتها فى النقاط التالية:

- تمكين ما يزيد عن (١٥) مليون مسلم من أداء العمرة سنويًا وذلك بحلول عام (١٤٤٢هـ)/(٢٠٢٠م)، مع التأكيد على أن تكون نسبة رضاهم عن الخدمات التى تقدم لهم عالية (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٥م، ص ٢١).
- العمل على الاستثمار الأمثل للثروة المائية عبر الترشيد وإعادة استخدام المياه المعالجة والمتجددة (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٢٤).
- تطوير المنظومة التعليمية بجميع مكوناتها، والعمل على اكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٢٨).

- السعى نحو تحقيق الاستفاده المثلى من المستشفيات والمراكز الطبية مع العمل على توفير الطب الوقائى للمواطنين وتشجيعهم على الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٢٦).
- السعى نحو تحقيق أقصى استفاده من قدرات الجميع (رجال ونساء)، عبر تشجيع ثقافة الأداء. وفى إطار ذلك تعد المرأة السعودية أحد العناصر المهمة فى قوة الدولة، ولذلك فسيكون هناك المزيد من الحرص على تنمية مواهبها، واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٣٧).
- اتاحة مزيد من الفرص لغير السعوديين بتملك العقارات فى مناطق معينة، والسماح بافتتاح المزيد من المدارس الأهلية، وكذلك اعتماد نظام فعال ومُيسر لإصدار التأشيرات ورخص الإقامة (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٣٧).
- تشجيع دور القطاع الخاص وفتح أبواب الاستثمار من أجل الابتكار والمنافسة فى ظل إزالة العوائق التى تحد من قيامه بدور أكبر فى عملية التنمية (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٤٣).
- فى إطار عدم تحقيق المرجو من المدن الاقتصادية التى تم الإعلان عنها خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وفى إطار توقف العمل فى عدد منها كونها تواجه تحديات حقيقية، سيتم السعى نحو إنقاذ بعض هذه المدن التى تمتلك المقومات اللازمة (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٤٨).
- السعى نحو تأسيس مناطق خاصّة فى مواقع منافسة ذات مقومات استثنائية اعتمادًا على المزايا التنافسية لكل منطقة (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٤٩).
- السعى نحو رفع كفاءة منظومة الدعم الحكومى للطاقة عبر تعظيم الاستفاده منه بإعادة توجيهه لمستحقيه (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٤٩).
- العمل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص على استكمال البنى التحتية للعديد من الموانىء، والسكك الحديدية (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٥٤).

هذا جزء من فيض جملة اتجاهات رؤية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) التنموية، تلك الجملة التى تخطت ما تعنيه التنمية المحلية من تطلعات، وما تطلعت إليه خطط التنمية الخمسية الوطنية خلال الفترة من عام (١٣٩٠هـ)/(١٩٧٠م) إلى عام (١٤٣٧هـ)/(٢٠١٥م) من تغييرات. والحق أنها اتجاهات من شأنها ألا تؤدى إلى التنمية فحسب؛ بل يمكنها أن تؤدى

إلى إعادة تخليق دول من لا شئ، شريطة إدراك واقعية جغرافياتها التعايشية، وحقائق أنظمتها المجتمعية. ولضمان تنفيذ ذلك؛ كان لا بد أن تتوفر رؤية أخرى ضمنية تعى تمامًا الكيفية التى يمكن من خلالها تحقيق تلك الاتجاهات من الناحية التنفيذية. والحقيقة أن الصفحات الأربع الأخيرة من الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م) تضمنت بشكل مقبول (كبداية) جملة البرامج المنوطة بالتطبيق التنفيذى، ويتمثل بعضها فيما يلى:

- برنامج إعادة هيكلة الحكومة (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٧٥).
- برنامج تحقيق التوازن المائى (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٧٧).
- برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ص ٧٧).
- برنامج التحول الاستراتيجى لشركة أرامكو السعودية (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٥م، ص ٧٧).
- برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومى (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، ص ٧٧).

بيد أن تلك البرامج لا تُفعل من فراغ، ولا تُبنى من العدم، ولا تنطوى على آليات تضمن تحقيق الأهداف. إنما ترتكز على قواعد يمكن اختزالها فى بعدين متكاملين بنائيين. وفيما يختص بالبعد الأول: فهو يتعلق بإدراك يُشترط من خلاله التمييز بين مسارات فكرية ثلاثة تنتفى فيها إمكانية المفاضلة، وفى ضوء ما يتضح من الشكل رقم (٢٧)

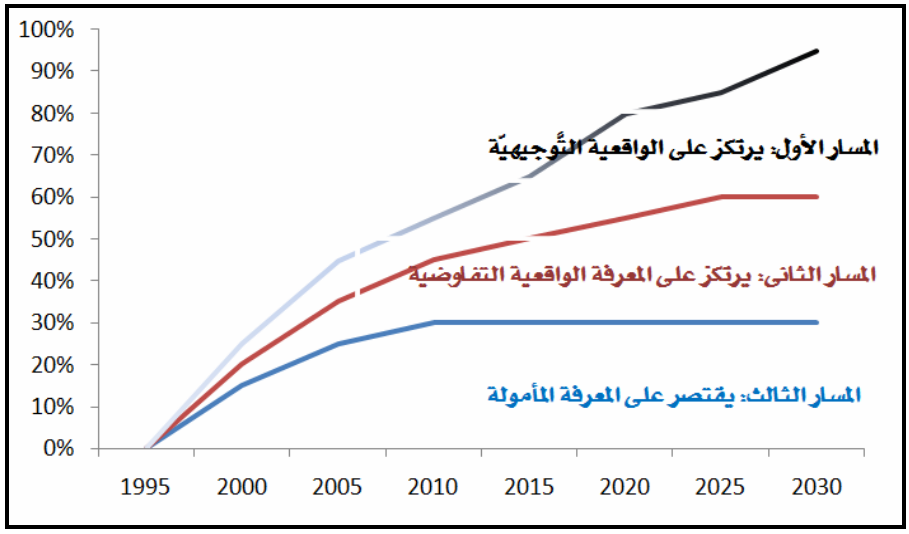

شكل (٢٧) : مسارات المعرفة التنموية.

فإن هذه المسارات تتمثل فى النحو التالى:

- **المسار الأول:** يرتكز على المعرفة الواقعية التَّوجيهيّة لآليات الفكر التنموى، وهذا ما تسلكه الدول المتقدمة التى لديها جملة من الإمكانات ولها جملة من الاحتياجات، وتتطلع إلى التحكم فى اتجاهات التغييرات.
- **المسار الثانى:** يرتكز على المعرفة الواقعية لآليات الفكر التنموى من ناحية، والتفاوضية من ناحية أخرى. وهذا ما تسلكه الدول النامية التى تمتلك مجموعة من الإمكانات، ولها جملة من الاحتياجات، وتتطلع إلى الطموحات.
- **المسار الثالث:** يقتصر على المعرفة المأمولة. وهذا ما تسلكه الدول المتخلفة التى لا تمتلك إلا القلة من الإمكانات (أو حتى الكثرة لكنها لا تستطيع الاستفادة منها)، ولها العديد من الاحتياجات ويفوق هذا وذاك جملة من الأمنيات.

وبمعزل عن المفاضلة، وبصدد المسار الإفتراضى الذى يجب أن يكون عليه اتجاه الرؤية التنموية فى المملكة، فهو المسار الثانى، ذاك الذى يرتكز على المعرفة الواقعية من ناحية، والتفاوضية[1] من ناحية أخرى. وفى حقيقة الأمر فإن هذا المسار سيتيح إمكانية صياغة رؤية تنموية افتراضية ستكون أقرب إلى الواقع التعايشى منها إلى المستقبل الاحتمالى. أما البعد الثانى فيتمثل فى وجود خطة معلومة الاتجاه يتمكن من خلالها المجتمع من استيعاب كافة التغييرات التى ستلازم قطعًا مسار اتجاهات الرؤية التنموية، ولعل من الأهمية بمكان إداك أن الاستيعاب هذا لا يعد أمرًا ترفيهيًا أو حتى أمرًا لحظيًا تتشربه المجتمعات فتنضج إمكاناتها التشاركية، بل هو فى حد ذاته زمن ليس فيه كسب سريع، وتُبذل من خلاله جملة من الإجراءات التى يجب أن تعين أفراد المجتمع ليكونوا جزءٌ مشارك متفاعل من الكل المتغيير، بدلاً من أن يكونوا الكل المستهلك فى الجزء المتغير.

---

(١) **المقصود بالمعرفة التفاوضية هنا:** نوع من الارتباط يُستدعى فيه المستقبل باعتباره منظور من الطموحات، ويُستدعى فيه الحاضر باعتباره منظور من الإمكانات، وبهذين المنظورين ستكون النتيجة جملة من المعرفة التفاوضية، وبأكثر دقة جملة من الجغرافيات التفاوضية التوافقية بين معطيات الحاضر وشرطية المستقبل.

ثانيًا – مشروع نيوم التنموى (نموذجًا تطبيقيًا)[١]:

إلى أى مدى تستطيع المشروعات التنموية الجديدة التى ستُنتسب إلى أحيزة جغرافية جديدة استيعاب واحتضان ثمرة لقاء الثورة المعلوماتية الجديدة بقوى رأس المال العالمى فى ظل ثقافة ترتكز على أبعاد ذاتية؟. إلى أى مدى تستطيع المشروعات التنموية الجديدة التى ستُنتسب إلى أحيزة جغرافية جديدة التصدى لمشكلات الاقتصاد المعولم، لا سيما وهو نوعٌ مختلف وخطير؛ نظرًا لشموليته، وصعوبة مواجهته داخل الأطر الوطنية أو المحلية أو حتى المناطق الإدارية بما تتصف به من عدم التوازن؟. هل المشروعات التنموية الجديدة ستُسأل عن استنهاض أحيزة جغرافية جديدة، أم عن التصدى للمشكلات التى تعانى منها الأحيزة الجغرافية القديمة، أم عن سد احتياجات الأحيزة الجغرافية القديمة، أم عن التطلع لبلوغ غايات الأحيزة الجغرافية القديمة؟. هل ستتحضر الأحيزة الجغرافية الجديدة بصورة أسرع من مدخلات المجتمع ذاته؟.

لا تأتى تلك الأسئلة فى إطار البحث عن إجابات، بقدر ما تأتى فى سياق البحث عما سيحمله مشروع المستقبل الإفتراضى الذى بات يُعرف بمشروع "نيوم" "NEOM" من رؤى التغييرات والعلاقات من ناحية، والمأمول تحقيقه من طموحات من ناحية أخرى، والحقيقة أن هذا ليعد أمرًا مهمًا، بعد أن أضحى هذا المشروع جزءٌ لا يتجزأ من الرؤية التنموية المنوطة بحمل "المملكة العربية السعودية" ودفعها إلى المستقبل الإفتراضى. وفى إطار ذلك كان لابد من محاولة التعرف على معطيات هذا المشروع تحديدًا وذلك فى ضوء النقاط التالية:

أ- المشروع الجزئى فى الإنجاز الكلى:

بالفعل اتُخذ القرار، وتم الإعلان عنه فى شهر أكتوبر من عام (١٤٣٩هـ)/(٢٠١٧م) فى مؤتمر جاء تحت عنوان "دافوس الصحراء"، وذلك باعتباره أحد المشروعات الداعمة فى بنية الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م)، وفى ضوء المحاور الثلاثة لهذه الرؤية، فإن مشروع "نيوم" سيحمل بين طياته مجموعة من الرؤى التنموية الجزئية على مستوى محاور الرؤية الكلية وتتمثل فيما يلى:

---

(١) كلمة "نيوم NEOM" تنطوى على اختصارات يُشار من خلالها إلى المستقبل الجديد.

*** محور المجتمع الحيوى:**

وفى إطار هذا المحور، فمن المفترض أن يُفضى المشروع إلى ما يلى:

- نشأة أحد "الأحيزة الجغرافية" الذى سيشتمل على العديد من المدن والتى ستعد الأفضل على مستوى العالم.
- تطوير العديد من القطاعات التى سينتهى صالحها فى الناتج المحلى الإجمالى.
- سيعد هذا المشروع الرؤية الحضرية الواعدة فى استقطاب كافة الأدمغة الفعالة سواء أكان ذلك على مستوى "المملكة العربية السعودية" أم على مستوى العالم.

*** محور الاقتصاد المزدهر:**

وفى إطار هذا المحور، فمن المفترض أن يُفضى المشروع إلى ما يلى:

- وجود العديد من حوافز الشراكات والاستثمارات الأجنبية.
- تنوع الاقتصاد من أجل تعزيز القدرة على الاستغناء عن النفط.
- إعادة توجيه بعض التسربات المالية الخارجية إلى داخل المملكة.

*** محور الاقتصاد المزدهر:**

وفى إطار هذا المحور، فمن المفترض أن يُفضى المشروع إلى ما يلى:

- استخدام التقنيات الرقمية بشكل كامل لزيادة كفاءة الحكومة.
- مراعاة الاستدامة والمفاهيم الإنشائية المبتكرة.

تلك كانت جملة الافتراضات المأمولة فى إطار مشروع "نيوم"، وذلك باعتباره المشروع الجزئى فى ظل عمومية الإنجاز الكلى المتوقع من الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠١٥م).

ب- منطقة المشروع:

تكتسب الأمكنة وجوديتها من خلال القيمة وما تحمله من مُكتسبات ومتغيرات. ويحمل هذا كله الانتفاع سواء بتحقيقه عن طريق جملة من الجغرافيات المرئية، أو حتى عن طريق جملة من الجغرافيات البينية. وفى إطار هذا كله فمن المفترض أن يُتخذ لمشروع "نيوم" الجزء الشمالى الغربى من دولة "المملكة العربية السعودية" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٨) مضافًا إليه جزء من الأراضى المصرية بعبوره

خليج العقبة، وكذلك جزء من الأراضى الأردنية. الأمر الذى سيعنى أنه أحد المشروعات العابرة للدول من ناحية وللقارات من ناحية أخرى، ليس من الناحية الاستثمارية فحسب بل أيضًا من الناحية المكانية. وسيعنى أيضًا ما هو أبعد من ذلك، حيث من المفترض أن تؤدى استثمارات هذا المشروع إلى إعادة ترسيم الحدود السياسية فى ظل مجموعة من القوالب التنموية. وبناءً على هذا العبور من ناحية والإفادة من ناحية أخرى، فمن المتوقع تفعيل دور أحد أكثر مناطق العالم من الناحية الاستراتيجية (وأقلها من الناحية الانتفاعية)، فى غايات المقاصد التنموية عامة، ولا شىء سوى منطقة "شبة جزيرة سيناء"، بكل ما تحمله من جغرافيات وعلاقات مكانية تاريخية، وجسور وارتباطات تجارية.

ج- أهداف المشروع:

نعم ... ثمة طرق فى التفكير تُستدعى من خلالها خطوات بناء التغيير. فمنها ما هو يتخذ البناء التصاعدى الذى يرتكز على المعطيات السائدة فى الحاضر ومنها يُسعى إلى المستقبل، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بـ "تنمية البناء المتدرج" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فمنها من يتخذ البناء التنازلى الذى يرتكز على المعطيات التى يجب أن تسود بدايتها فى المستقبل الإفتراضى ومنها إلى الحاضر وهو ما يُطلق عليه بـ "تنمية الثمرة المعلقة" وذلك على نحو ما يتضح بالشكل رقم (٢٩).

وفى ضوء هاتين الطريقتين سيجنح مشروع "نيوم" بكل ما أوتى من طموحات إلى الطريقة الثانية التى سيحاول من خلالها الاقتطاف. وفى إطار هذا الاقتطاف صُيغت أهدافه التنموية التى يمكن حصرها فى جملة من القطاعات الافتراضية هى قطاع الطاقة والمياه، وقطاع النقل، وقطاع التقنية الحيوية، قطاع الغذاء، وقطاع التصنيع المتطور، وقطاع الإعلام والإنتاج الإعلامى، وقطاع الترفيه، وقطاع العلوم والتقنية الرقمية، وقطاع المعيشة.

تلك هى الأهداف الإفتراضية للمشروع من خلال قطاعاته التى تتصف بالتنوع، ولعل أبرز ما يتصف به جوهرها؛ إنه سيأتى فى ظل ديناميكية استيرادية خارجية لا استيلادية ذاتية، سيُسعى من خلالها إلى تَدْثير منطقة المشروع بكل ما ينتمى للمستقبل. وفى إطار ذلك تكمن المشكلة، فإذا كان المستقبل سيتقبل ذلك، فهل منطقة المشروع يمكن أن تتقبل ذلك؟.

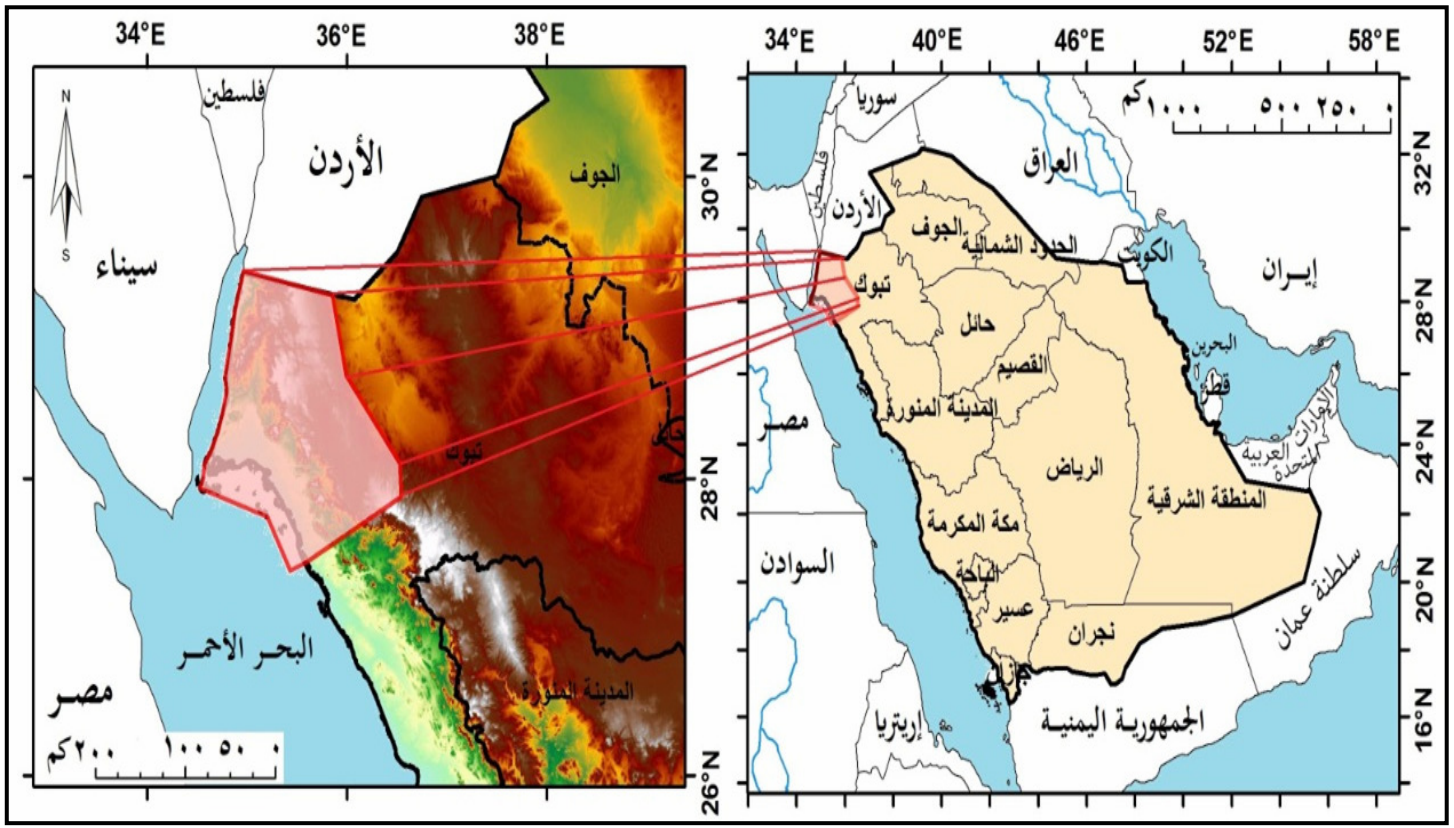

شكل (٢٨) : الإطار المكانى للجزء الأكبر فى مشروع نيوم التنموى.

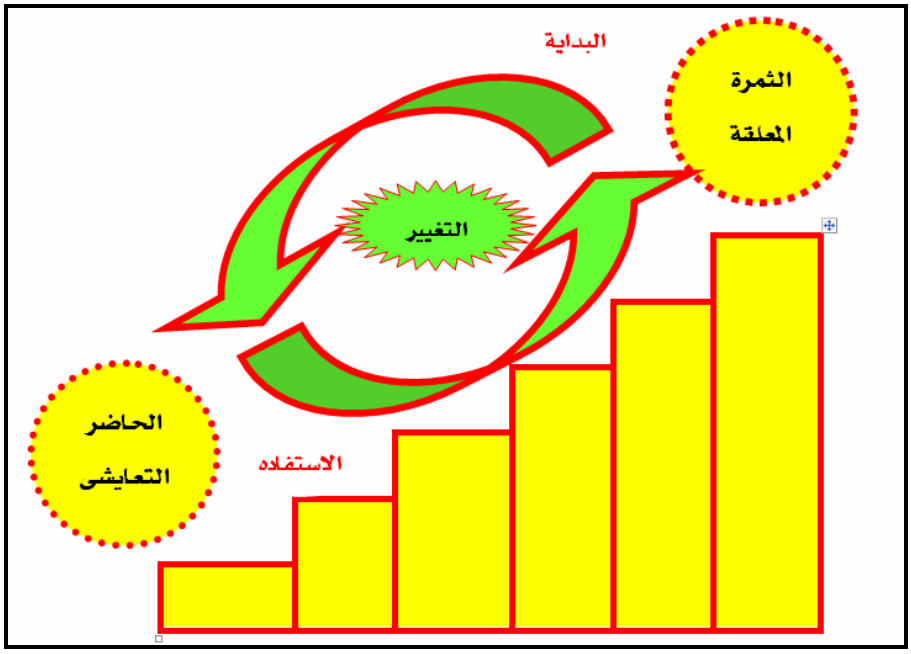

شكل (٢٩) : تنمية الثمرة المُعلقة فى الفكر التنموى.

د- التشريعات الخاصة والمزايا:

على قدر الأهداف المأمولة تأتى التشريعات الضامنة والمزايا الجاذبة. تلك هى قاعدة التفاوض فى بنية المشروعات التى تسعى إلى اختزال قطاعات الجغرافيات الزمنية بأخرى من الجغرافيات الاستدعائية الإفتراضية. وبصدد مشروع "نيوم" فلا يختلف عن هذه القاعدة بأى حال، حيث يُسعى من خلاله إلى اختزال زمنية الأفعال. وفى سبيل ذلك تضمن العديد من الأطر التشريعية وأخرى اكسبته المزايا التنافسية، وفى ضوء وثيقة المعلومات والوثائق الخاصة بالمشروع؛ فإن بعضًا من هذه المزايا تتمثل فى النحو التالى:

- سيعد المشروع منطقة خاصة مستثناه من أنظمة وقوانين الدولة الاعتيادية، كالضرائب، والجمارك، وقوانين العمل، والقيود القانونية الأخرى على الأعمال التجارية، فيما عدا الأنظمة السيادية، وهذا بدوره سيؤدى إلى توفير الخدمات بأسعار لديها إمكانية المنافسة على المستوى العالمى.
- سيكون لهذا المشروع هيئته التنظيمية الخاصة فى ظل إطار تنظيمى مصمم خصيصًا لتوفير القوانين الاستثمارية المناسبة.

- سيكون هناك هيئة قضائية لحل النزاعات ضمن الإطار التنظيمى للمشروع.
- سيخضع المشروع إلى أنظمة وتشريعات مستقلة وفق أفضل الممارسات العالمية التى تُصاغ من قبل المستثمرين ومن أجل المستثمرين، حيث سيكون المشروع مستقلاً عن أنظمة المملكة فيما عدا السيادية منها.
- ستحكم المشروع أفضل المعايير العالمية لنمط العيش فى الجوانب الثقافية.
- ستوفر منطقة المشروع فرصًا جاذبة للمستثمرين، من أهمها الوصول إلى السوق السعودى بشكل مباشر أولاً، والأسواق العالمية ثانيًا.
- سيحظى أصحاب الأعمال والاستثمار بدعم تمويلى لإقامة المشروعات التى تخدم أهداف مشروع "نيوم"، فى ظل دعم كبير على جميع المستويات.
- سيتم دعم المشروع بأكثر من (٥٠٠) مليار دولار خلال الأعوام القادمة من قبل صندوق الاستثمارات العامة فى "المملكة العربية السعودية"، كما سيتم دعم المستثمرين المحليين والعالميين.
- سيحظى المشروع بخدمات مدينة قائمة على التقنية فى قطاعات الصحة، والتعليم، والنقل، والترفيه، إلى غير ذلك من قطاعات.

ما سبق جزءٌ من فيض التشريعات والمزايا التنافسية التى من خلالها سيتم استدعاء جملة من الجغرافيات الإفتراضية ستتعايشها منطقة لم تشهد العمران من قبل. والحقيقة أنها تتوافق مع معطيات المشروعات الاستثمارية عابرة الحدود والجنسيات. وبناءً على ذلك فمشروع "نيوم" يعد فى جوهره "رؤية تخليقية" تنموية فى إطار من دول ثلاث هى السعودية، ومصر، والأردن، وهو أيضًا لا يخضع للحدود بقدر خضوعه لعوائد الاستثمار.

هـ- القاطنون فى منطقة المشروع:

وفى ضوء وثيقة المعلومات والحقائق حول منطقة مشروع "نيوم"؛ فمن المفترض أن تكون الوجهة الأكثر ملاءمة للعيش على مستوى بلدان العالم، وفى سبيل ذلك فمن المفترض أن تستقطب الكفاءات والمهارات البشرية لإدارة القرارات وقيادة المنشآت. وإلى جانب المستقطبين؛ فمن المفترض أن يعيش معهم السعوديون جنبًا إلى جنب، وسينمو عدد سكانها فى ضوء العديد من المحددات كالأتمتة، والربوتات كونها المؤثر الأول عند المفاضلة بين الأيدى العاملة لا سيما فى الأعمال الشاقة. ومن المفترض أن تكون منطقة المشروع مثالاً

يُحتذَى به عالميًا فى المستقبل للارتقاء بجودة الحياة بكافة جوانبها من التعليم، والصحة، والغذاء، والنقل، والترفيه، والصناعة التقنية الحديثة، بالإضافة إلى توظيف أحدث تقنيات المستقبل الأمنية وتضمينها فى البنية التحتية للمشروع.وفى إطار ذلك ستُعد منطقة المشروع مجالاً تطبيقيًا للانتقال الذكى الذى يأخذ فى اعتباره الاستهلاك الكفء للطاقة، والحد من الإنبعاثات الضارة بالبيئة. وبصفة عامة ستعد منطقة المشروع مجالاً تطبيقيًا لأراء "إلينور أوسترم" عن الثروة الجماعية لسكان المدن (Ostrom, 2015)، حيث سيُنظر إلى منطقة المشروع بإعتبارها ثروة جماعية يشترك فى الانتفاع بها من ناحية، وإدارتها من ناحية أخرى جميع القاطنون فيها، وبذلك سيتم الاستغناء عن الاستحواذ الشخصى لإمكانات السكن والحركة واستغلال الطاقة والحصول على الغذاء فى سبيل التعايش تحت شعار أن ما يحتاجه الفرد لحياته اليومية لا يُنظر إليه على أنه من الممتلكات الشخصية. وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن الرؤية السكانية والحضرية لمنطقة المشروع سترتكز على مجموعة من التوجهات هى الإنسان، وأتمتة الخدمات، والرقمنة، والاستدامة، والابتكار فى أعمال الإنشاء.

و- الجغرافيات المستوردة ومنطقة المشروع:

الطموح فوق المكان، تكاد أن تختزل هاتين الكلمتين جميع الجغرافيات المحلية فى منطقة المشروع، وفيما عدا ذلك فهو جملة من الجغرافيات المستوردة، والمُستدعاه وفق معايير تُنسب للمقياس العالمى. وفى إطار ذلك فمن المفترض أن تأخذ جغرافيات منطقة الدراسة فى اعتبارها ما يلى:

- التفوق على المدن العالمية الكبرى من حيث القدرة التنافسية ونمط المعيشة، إلى جانب الفرص الاقتصادية المتميزة، إذ من المتوقع أن تصبح منطقة المشروع مركزًا رائدًا للعالم بأسره.
- سيُوخذ فى الاعتبار إيجاد حلول ذكية للتنقل (بدءًا من القيادة الذاتية انتهاءً بالطائرات ذاتية القيادة)، والزراعة، وإنتاج الغذاء.
- سيُأخذ فى الاعتبار الرعاية الصحية، والشبكات المجانية للإنترنت فائق السرعة أو ما يسمى بالهواء الرقمى.
- التعليم المجانى المستمر على الإنترنت وفق أعلى المعايير العالمية، والخدمات الرقمية المتكاملة التى تتيح كافة الخدمات للجميع بمجرد التفاعل معها باللمس.

ز- المأمول من المشروع:

يؤمل أن تسهم عوائد المشروع فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى للملكة العربية السعودية عبر تطوير مجموعة من القطاعات الاقتصادية التى ستعالج مسألة التسرب الاقتصادى. كما يؤمل أن تقوم اقتصاديات المشروع على المزج بين المشروعات التقليدية والمستقبلية. ومن ثم فمن المفترض أن يؤدى ذلك إلى أن تتبوأ المملكة مكانة متقدمة فى مسار المستقبل. وفى ضوء ذلك فمأمول "المملكة العربية السعودية" من خلال المشروع يمكن تكثيفه فى النقاط التالية:

- إعادة توجيه التسرب فى الاقتصاد السعودى مجددًا إلى البلاد.
- إعادة القطاعات الاقتصادية التى سيتم تطويرها.
- توفير فرصًا إضافية أمام المستثمرين السعوديين فى القطاعات التى لم تكن متاحه فى المملكة؛ وذلك ضمن بيئة استثمارية ذات قوانين صديقة للأعمال، فى إطار منظومة مصممة خصيصًا لتحقيق النمو.
- اتاحة فرص السفر إلى المنطقة الجديدة بديلاً عن الدول الأجنبية الأمر الذى سيؤدى إلى ترشيد إنفاق الاستهلاك السعودى.

وبناءً على ما سبق، فالمشروع فى جوهره جملة من الجغرافيات الافتراضية يُسعى من خلالها إلى تجاوز الفعل داخل الزمن، وإلى تجاور جغرافيات الماضى، والحاضر، والمستقبل جنبًا إلى جنب مدفوعة بذلك بطموحات تتجاوز الحدود السياسية، صانعة نوعًا آخر من الحدود يمكن تسميتها بـ "الحدود الاستثمارية فى إطار الرؤية التخليقية".

ثالثًا – الأبعاد النقدية لمشروعات الرؤية التنموية (١٤٥٢هـ)/(٢٠٣٠م):

هل تاريخية الأحيزة الجغرافية القائمة حاليًا ستستدعى التغيير، وتصنعه فى ظل إمكاناتها لتنتفع به فى النهاية، فى إطار من الفكر التنموى، وبنجاحها سيتم استحداث أحيزة جغرافية جديدة؟ وبتكرار نفس السؤال بأكثر واقعية هل تستطيع تاريخية الأحيزة الجغرافية القائمة حاليًا أن تستدعى التغيير، وتصنعه فى ظل إمكاناتها لتنتفع به فى النهاية فى إطار من الفكر التنموى، وبنجاحها سيتم استحداث حيز جغرافى جديد والذى سيتمثل فى مشروع "نيوم"؟. هل سيتم اصطناع حيز جغرافى جديد (والذى سيشتمل فى مشروع نيوم)، يتم من

خلاله استدعاء التغيير، وبناءً على مردوده التنموى سيتم تنمية الأحيزة الجغرافية الموجودة سلفًا وتمثل بنية الدولة؟. وبتكرار نفس السؤال بأكثر ديناميكية ... هل يمكن فى ظل التغيرات التى تشهدها كثيرًا من بلدان المنطقة العربية بخاصة وبلدان الشرق الأوسط عامة اصطناع حيز جغرافى جديد يتم من خلاله استدعاء التغيير، وبناءً على مردوده التنموى يمكن تنمية الأحيزة الجغرافية الموجودة سلفًا وتمثل بنية الدولة؟. هل سيتم تنمية الأحيزة الجغرافية القائمة حاليًا فى ظل ملازمة اصطناع حيز جغرافى جديد سيشتمل مشروع "نيوم" والذى من شأنه أن يُسهم بدفع عملية التنمية فى إطار جملة من المشروعات على مستوى أحيزة الدولة؟. وبعبارة أخرى هل يمكن للدولة أن تعمل على تنمية الأحيزة الجغرافية القائمة حاليًا فى ظل ملازمة اصطناع حيز جغرافى جديد سيشتمل مشروع "نيوم" والذى من شأنه أن يُسهم بدفع عملية التنمية على مستوى أحيزة الدولة فى إطار متسارع؟. الحقيقة أن التنمية لم تعد تنجح بالمناقشات بقدر نجاحها بإدراك واقعية التعايشات. وبناءً على ما اتصفت به "الأحيزة الجغرافية" وما تضمنته من مدن على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال محاور الدراسة من تفاوت بينى فى مستويات التنمية سواء أكان ذلك على مستوى جملة المناطق الإدارية بالمملكة، أو على مستوى المنطقة الواحدة، أو على مستوى محافظات المنطقة الواحدة، أو على مستوى مراكز ومدن المحافظة الواحدة فى المنطقة الواحدة، أو حتى على مستوى قرى المركز الواحد، فى المنطقة الإدارية الواحدة؛ فإن إجابة السؤال الأول مفادها أن نجاح الأحيزة الجغرافية الحالية لا يكمن فى البناء الدفعى الذاتى لكافة المستويات الإدارية سالفة الذكر، وذلك لأن هذا سيؤدى إلى تأصيل التباين، إنما يكمن فى إمكانية بلوغ نظام تنموى يتصف بالبناء التشاركى الذى تجتمع فى بنيته جميع المستويات الإدارية على مستوى المنطقة الواحدة وكذلك على مستوى جميع المناطق الإدارية بالدولة لتتشارك جميعها فى التنمية وذلك على نحو ما يتضح من الشكلين رقم (٣٠) و (٣١). فمن الناحية التنموية فليس من المفترض أن تكون جميع الأمكنة على درجة واحدة من النمو أو حتى التقدم، فهذا أمرٌ يجب إدراكه، بيد أن ما يجب إدراكه أيضًا أن كافة الأمكنة يجب أن يُتاح لها إمكانية المشاركة فى عملية التنمية. ومن ثم فهناك حاجة إلى فكر تنموى لا يطغى فيه إقليم على غيره، أو أن تُضحى من خلاله بمصالح إقليم فى سبيل آخر، أو يُميز فيه إقليم عن غيره. وهنا تكمن المشكلة الصغرى للأحيزة، والإشكالية الكبرى فى التنمية، والتى تتمثل فى ماهية الكيفية التى يمكن من خلالها بناء نظام تنموى يتسم بتحديد الأدوار المنوطة بكافة المستويات الإدارية على مستوى المنطقة الواحدة.

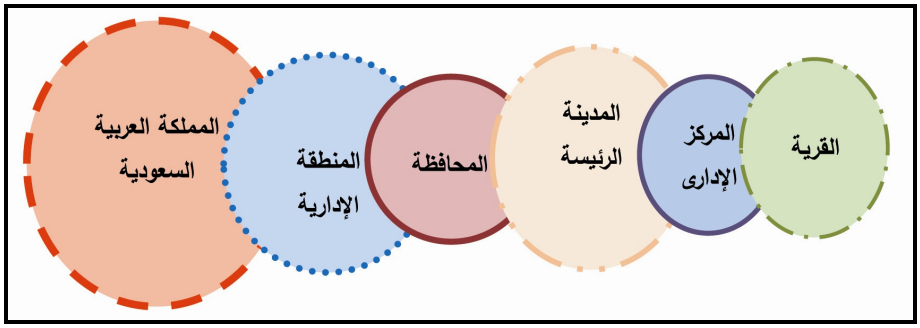

شكل (٣٠) : مسار بنية النظام التنموى الذاتى على مستوى المملكة العربية السعودية.

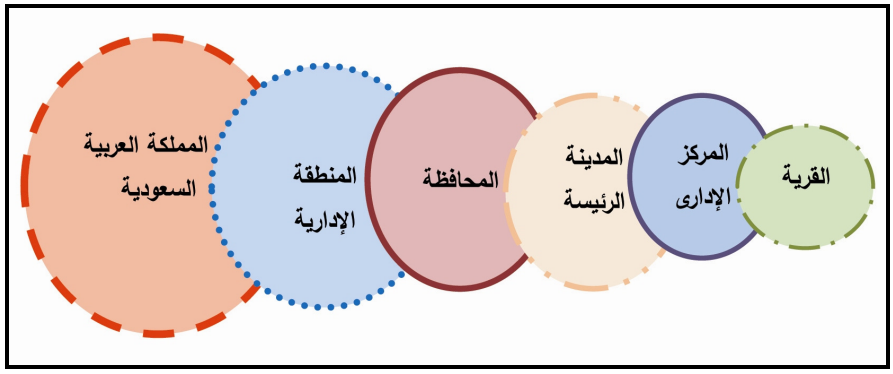

شكل (٣١) : بنية النظام التنموى التشاركى على مستوى المملكة العربية السعودية.

أما الإجابة على السؤال الثانى فمفادها أنه من المفترض أن يكون مشروع "نيوم" هو الغاية والطموح الأعلى فى النمو على مستوى التنمية، أى أنه من المتوقع أن يختزل كل المساعى التنموية على مستوى المملكة. والحقيقة إذا كان الأمر كذلك فلا جدوى من شأنها أن تدفع جملة الأحيزة الجغرافية الحالية على مستوى المملكة نحو تحقيق أى نمو على منحنى التنمية، بل وفى حالة وجود هذا التوجهة الدفعى لأحد الأحيزة الجغرافية الحالية فسوف تتأكل آثار عوائده الانتفاعية بسبب ميراث مشكلاته التى لم تستطيع العوائد الانتفاعية أن تتكفل بها، ولسوف تكون النتيجة ثبات معدل النمو على منحنى التنمية. وبصدد الإجابة على السؤال الثالث، فإن وثيقة المعلومات والحقائق الخاصة بالمشروع تحمل الإجابة التى مفادها "إن المملكة العربية السعودية تسعى إلى اقتناص الفرص الاقتصادية التى يمكن أن تمثل قوة دافعة للاستثمار، من أجل تنويع الاقتصاد

السعودى. وهذا ما يُفترض أن تحمله دلالات مشروع نيوم، وفى الوقت ذاته سيستمر الدعم الحكومى بشكل متوازٍ لتعزيز وتطوير البنى التحتية لكافة مدن المملكة وضواحيها". وفى ضوء الإجابة على الأسئلة الثلاثة التى تناقش مسارات العلاقة التنموية بين ما تشتمله الأحيزة الجغرافية الحالية من ميراث من ناحية ، وبين ما يمكن أن يشتمله الحيز الجغرافى المأمول من خلال مشروع "نيوم" من ناحية أخرى؛ فإنه يمكن صياغة سيناريوهات ثلاثة هى على النحو التالى:

السيناريو الأول (النمو المتعايش):

يجسد هذا السيناريو المسار الإفتراضى للنمو التنموى على مستوى الأحيزة الجغرافية الحالية، ويُعد هذا المسار النتيجة الطبيعية بسببية ما هى عليه الأحيزة الجغرافية الحالية من خصائص. ومن خلال هذا السيناريو فمن المفترض أن تصل الأحيزة الجغرافية خلال عقدين إلى حد التشبع ليس على مستوى امتلاء المساحات الموجودة فى هذه الأحيزة فحسب، بل على مستوى الحد الأعلى للنمو التنموى، ومن ثم فمسار التنمية سيتصف بحاله من النمو هو فى جملته أقرب إلى الثبات، وهو ما يمكن تسميته بـ "حد النمو المتجمد"، أو بحد النمو التعايشى على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣٢).

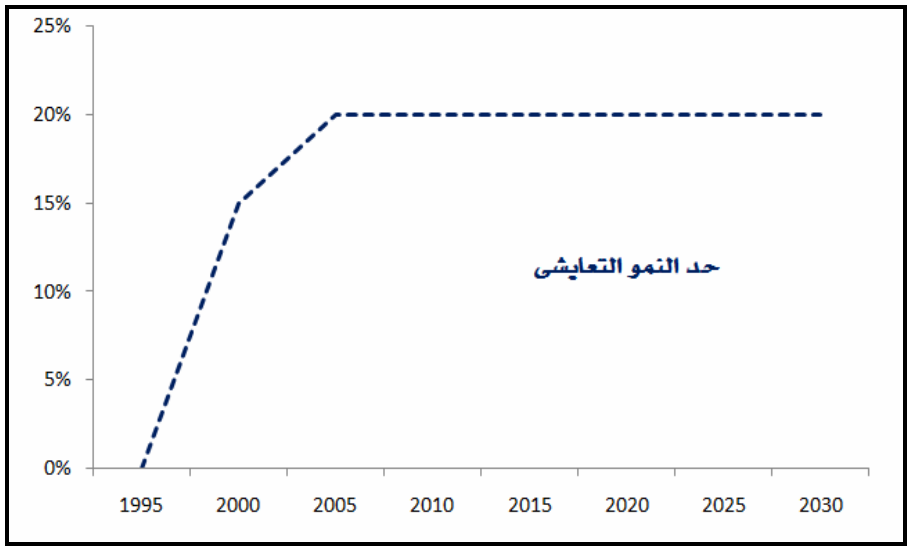

شكل (٣٢) : حد النمو المتجمد.

السيناريو الثانى (المسار التأكلى):

ويُجسد هذا السيناريو، المسار الإفتراضى للنمو التنموى فى حالة الاقتصار على مخرجات مشروع "نيوم". ومن خلال هذا السيناريو فمن المتوقع أن مسار النمو التنموى سيرتفع ارتفاعًا ملحوظًا قد يصل فى بعض الأحيان إلى الطفرة فى ظل زمن محدود. وبالفعل يمكن أن يحمل هذا المشروع العديد من فرص الاستثمار المشروط وعوائد الانتفاع الموجّه والتى ستتسم بتسارعها أيضًا، بيد أن الأمر فى جملته مشروطًا لا بالتوجيه ولا كذلك باتجاهات التغيرات الإقليمية أو حتى العالمية؛ ولكن بجدوى فهم وإدارك اتجاهات الأحيزة الجغرافية الذاتية التى تتكون منها بنيه الدولة. ومن ثم وبصدد عوائد الانتفاع ومردودها على بنية الدولة التى تتمثل فى جملة أحيزتها الجغرافية؛ فقد يُظن أن عوائد هذا المشروع يمكن أن تُسهم فى دفع المسار التنموى على مستوى الأحيزة الجغرافية الحالية وله فى بعض بلدان التجارب الآسيوية الدليل. والحقيقة أن هذا أمرٌ لن يحدث، وبعيدًا عما تحمله هذه التجارب، فإن عوائد الانتفاع من مشروع "نيوم" لن تتحمل تكلفة الدفع بجملة الأحيزة الجغرافية الحالية فى "المملكة العربية السعودية" نحو المزيد من التنمية، ومن ثم فإن ذلك سيؤدى إلى تآكل العوائد. ليس هذا فحسب، بل سيؤدى إلى تأصيل التفاوت بين الأحيزة الجغرافية الحالية وبعضها البعض من ناحية، وبين الأحيزة الجغرافية الحالية والافتراضية من ناحية أخرى، وذلك على الرغم من أن الأحيزة الجغرافية الإفتراضية إنما جاءت من أجل الدفع بالأولى. وفى إطار ذلك فإن مسار التنمية من خلال هذا السيناريو سيتصف بحاله من النمو المتسارع فى فترة زمنية محددة ثم سرعان ما يتصف بنمو أقرب إلى مسار السيناريو الأول، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣٣).

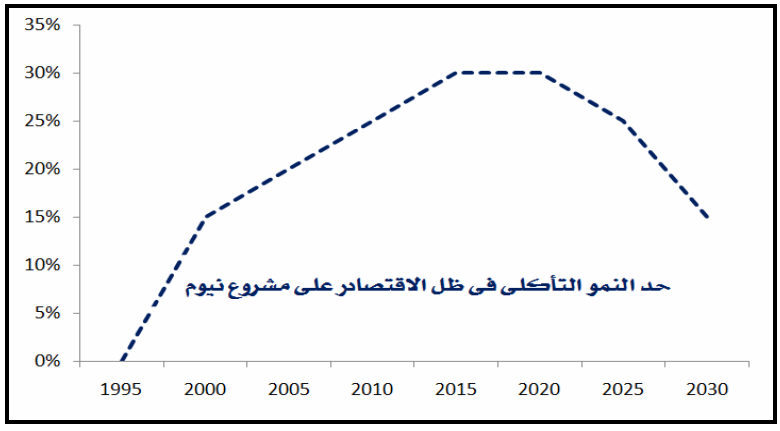

شكل (٣٣) : حد النمو التآكلى.

السيناريو الثالث (النمو التلازمى):

ويجسد هذا السيناريو المسار الإفتراضى للنمو التنموى فى حالة الأخذ بتنفيذ مشروع "نيوم" من ناحية، وتنمية جملة الأحيزة الجغرافية الحالية من ناحية أخرى فى ظل شرطية من التلازم الزمنى الذى يخلو من الانقطاع. وبناءً على ذلك وإذا كان الطموح فى حد ذاته يخدم المصلحة العامة، فإن مسار التنمية وفق هذا السيناريو سيتمثل فى الشكل رقم (٣٤).

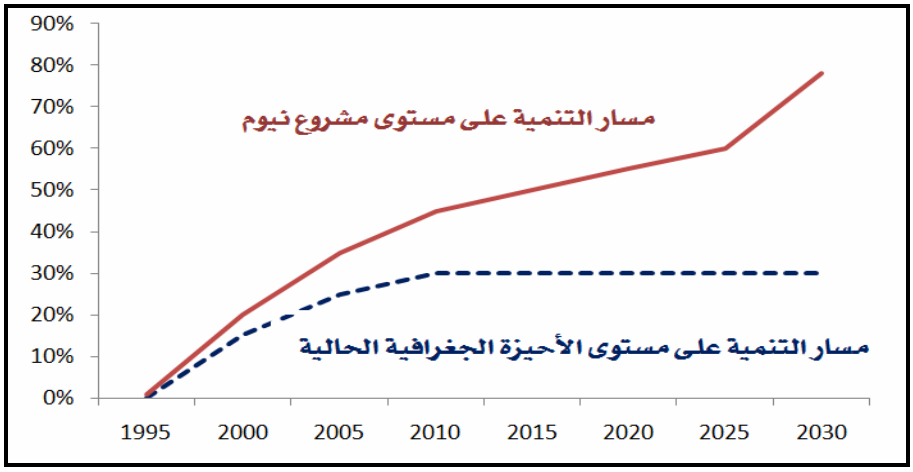

شكل (٣٤) : حد النمو التلازمى.

وبذلك سيتجاوز هذا المسار آراء "أدم سميث" فيما يتعلق بفاعلية القوى المسيطرة والتى ترى إن أفضل النتائج ستأتى عندما يعمل كل فرد فى المجموعة لصالحه"، وسيُعد هذا المسار فى هذه الحالة أحد مجالات التطبيق لآراء "جون ناش" التى تجسدها نظرية التوازن" حيث يرى: إن أفضل النتائج تأتى عندما يعمل الشخص لصالحه ولصالح المجموعة".

وعليه فإن أفضل النتائج المتوقعة ستتدفق فى حالة الأخذ بأسباب التنمية على مستوى الأحيزة الجغرافية الحالية، وكذلك الأخذ بأسباب التغير فيما يتعلق بتنفيذ مشروع "نيوم"، وبناءً على ذلك فجملة السيناريوهات والتى تتمثل فى الشكل رقم (٣٥).

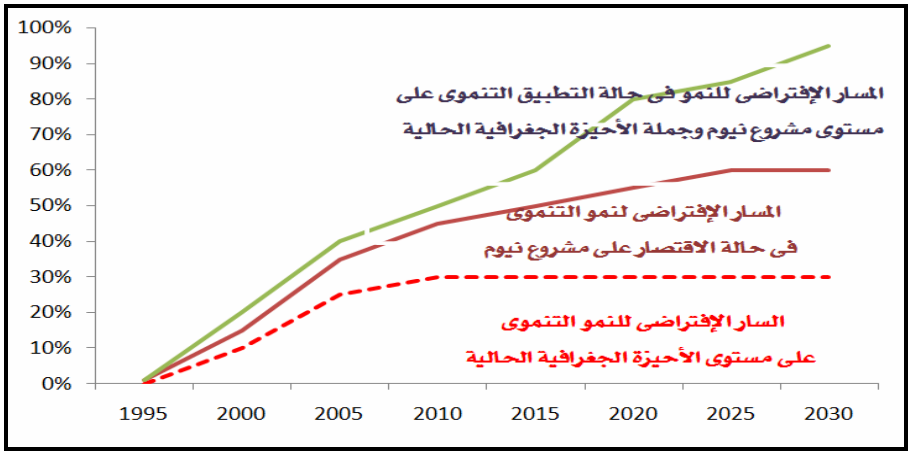

شكل (٣٥) : المسارات الإفتراضية لحد النمو التنموى.

تخلص إلى أن الفكر التنموى على مستوى "المملكة العربية السعودية" يجب أن يأخذ فى اعتباره النتيجة التالية: إن التفاوت فى مستويات التنمية بين كافة المناطق الإدارية من شأنه أن يؤدى إلى تآكل عوائد التنمية بصفة عامة، وذلك لأن محصلاتها فى بعض المناطق سيتم توجيهها لسد الاحتياج فى مناطق أخرى، وعندها سيتساوى الأمر كونه محصلة صفرية لا رابح فيها. وفى إطار جملة السناريوهات الثلاثة ستتحدد مسارات النمو التنموى على مستوى "المملكة العربية السعودية"، وسيُتخذ من إحداها السبيل الذى سيؤمل من خلاله بلوغ غايات محددة. وقد يسود الاختلاف بين متخذى القرارات أو صانعي الدراسات حول أى السبل من المسارات التى ستُتخذ سبيلاً، وهذا أمرٌ طبيعى يقع فى ظل تعدد المفاضلات واختلاف رؤى الغايات. بيد أن ما يجب الإلمام به ولا يجوز المفاضلة فيه هو ضرورة إدراك ما يعنيه اتجاه الحركة فى أى من المسارات المأمولة. والذى يقصد به معرفة الكيفية التى من خلالها سيتم بلوغ الغايات. فهل ستتم بالتحرك من خلال معطيات الحاضر وما تنطوى عليه خصائص أحيزته الجغرافية دفعة واحدة فى اتجاه بلوغ المستقبل فى ظل ديناميكية تراكمية؟ أم ستتم بالتحرك من خلال المعطيات التى تمثل المستقبل لحاضر الأحيزة الجغرافية الحالية أى بالتحرك من المستقبل إلى الحاضر؟ والحقيقة، فاتخاذ أى سيناريو من مسارات النمو التنموى دون إدراك اتجاه الحركة هذه إنما سيعد نوعًا من الرهان التنموى لا فائز فيه لأمور عدة ترتبط بشرطية الحركة. وفى ضوء ذلك، فالحركة من معطيات الحاضر إلى المستقبل، فأمرها يحتاج إلى أن تكون لدى المجتمع رؤية شاملة

لجميع خصائص أحيزته الجغرافية دون تفريط كما يحتاج إلى جهود تتضافر فيها جميع بنى المجتمع نحو التغير فى اتجاه معلوم. والقول؛ فإن هذا أمرٌ لا يتسنى لكافة المجتمعات، بل لقليلها وذلك لاعتبارات عديدة منها صعوبة توحيد بنى أحيزة المجتمع الجغرافية حول رؤية واحدة غير معلومة النتيجة على الرغم من كونها مرغوبًا فيها. وهذا هو حال بلدان العالم النامى التى إذا تسنى لها التوحد حول أحيزتها الجغرافية لأضحى النجاح هو السبيل المضمون.وفيما يختص بالمملكة العربية السعودية فالحركة من الحاضر إلى المستقبل فأمرها يقوم فى إطار من المحددات المشروطة والتى يأتى فى مقدمتها وجود رباط تنموى مشترك بين أحيزتها الجغرافية وإن كان صفتها التباين. أما الحركة من معطيات المستقبل إلى الحاضر، فهو نوع من الاستدعاء المحدد، وأمره لا يحتاج إلى تضافر جميع بنىّ أحيزة المجتمع الجغرافية إنما قد يُتاح لبعض الأحيزة استدعاء معطيات المستقبل دون غيرها على مستوى الدولة الواحدة.

الخاتمة:

هل توجد رؤية تنموية واحدة من شأنها أن تقود كافة معطيات الأحيزة الجغرافية فى "المملكة العربية السعودية" فى اتجاه محدد، أم أن الفكر التنموى ذاته من شأنه أن يقود ذلك؟. الحقيقة يسهل الإجابة على هذين السؤالين فى كلمات ست هى: لن تسمح خصائص الأحيزة الجغرافية بذلك. بيد أن الإجابة كذلك ما هى إلا إجابة معرفية عوضًا عن الإجابة التحليلية. ما هى إلا إجابة انتهاء، عوضًا عن الإجابة التى تدفع إلى البناء. ما هى إلا الأمس واليوم، عوضًا عن إجابة الغد الذى يرتبط بجملة من الثمار المعلقة التى يجب الاستفادة منها. فشتان الفرق بين نتاج "التبعية التعايشية الخلاقة" من ناحية، ومستقبل "الرؤية الافتراضية الخلاقة" من ناحية أخرى. فالشاهد أن ثمة خطأ وقع فيه الفكر التنموى على مستوى "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، وذلك حينما صاغ تصوراته عن كيفية الانتقال من حالة النمو والنمو المتباطىء إلى حالة النمو السريع والتقدم. فلقد تصور أن التدفقات التنموية يمكن أن تتحقق حينما يستطيع أن يتدبر أمر الاحتياجات، أو عن طريق انتهاج ما يلزم لذلك من سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة. ومن ثم كانت التنمية لديه يمكن أن تتم إذا تمكن من أن يكتسب الخصائص السائدة فى الدول المتقدمة. والحقيقة أن هذا التصور كان نابعًا من طبيعة نظره تجريدية فى تفسير

تلبية الاحتياجات. وفى ضوء ذلك تبلورت مقاصد الفكر التنموى، فكان نتاج ذلك ترسيخ اتجاه التغيير فى إطار الديناميكية التى يجسدها مفهوم زمنية "التبعية الخلاقة". فكان نتاج ذلك المحافظة على سرمدية الخطط التنموية فى إطار ثابت يخرج من مُشكاه واحدة بفعل ديناميكية مؤداها تبعية التعايشات كونها ركزت على بعض العلاقات الفنية القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. وبذلك فقد حصرت الخطط التنموية نفسها فى حدود ضيقة جدًا، وانتهت إلى أن التدفقات التنموية تتحقق لو أمكن تحقيق التغيرات الكمية المطلوبة فى بعض المتغيرات الاقتصادية، وذلك بغض النظر عن الخصوصيات التى تتسم بها الأحيزة الجغرافية على مستوى المناطق الإدارية. وبناءً على ذلك أُنجزت الخطط التنموية بشكل تعميمى ووضعت فى شكل توجيهات جاهزة من أجل التصدى للمشكلات الطافية فوق العديد من المشكلات بغية تحقيق التنمية. وأيًا كان الأمر، فيمكن القول بأن صياغة الفكر التنموى كان يفتقد الفاعلية النظرية والتطبيقية، لأنه اتسم بالتجريد والتعميم ولم يستطع أن يكشف القانون الجوهرى الذى يجب أن تكون عليه الأحيزة الجغرافية فى ضوء رؤى الفكر التنموى.

نتائج الدراسة:

تعد النتائج أحد معطيات القيمة فى أى دراسة. ولمزيد من تحرى هذه القيمة؛ فإن النتائج ستأتى فى إطار الإجابة عن تساؤلات الدراسة الرأسية، وتتمثل فيمل يلى:

١. وبصدد الإجابة عما إذا كانت التنظيمات المكانية للأحيزة الجغرافية بما تنطوى عليه من مدن رئيسة ومتوسطة على مستوى "المملكة العربية السعودية" تتصف ببناء تكاملى داخل إطار الدولة؟. فإن الإجابة التى تمثل النتيجة هى: أنه بناءً على خصائص جملة المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية" فى عام (٢٠١٥)، والتى من المفترض أن يتشكل من خلال علاقات مدنها، الاتجاه العام للنظام الحضرى ومن بعده اتجاهات التنمية على مستوى "المملكة العربية السعودية"، فالقول إن بنائية الاتجاه العام للنظام الحضرى لا يتصف بالتوازن، سواء أكان ذلك على مستوى بنية المدن الرأسية بالمناطق الإدارية أم على مستوى بنية المدن الأفقية بين المناطق الإدارية.

٢. وبصدد الإجابة عن مستوى الدرجة التنموية الذى بلغه النظام المجتمعى بما ينطوى عليه من جغرافيات، وذلك فى ضوء المستويات التنموية التى شملها الشكل رقم (٣)؟. فإن الإجابة التى تمثل النتيجة هى: تنتمى الجغرافيات التعايشية السائدة على مستوى

"المملكة العربية السعودية" خلال فترة الدراسة إلى مرحلة (التحول) فى بنائية النظام التنموى، الأمر الذى يعنى أن مستوى الدرجة التنموية للجغرافيات السائدة على مستوى "المملكة العربية السعودية" يبلغ (٨٠)°، وهذا يعنى وجود انحراف تنموى بمقدار (٧٠)° عن جغرافيات (الاستدامة)، وذلك على نحو ما أوضحه الشكل رقم (٢٦).

٣. وبصدد الإجابة عما إذا كانت الرؤية التنموية (٢٠٣٠) تنظر إلى "الأحيزة الجغرافية" على مستوى المملكة بإعتبارها مشروعات ذاتية التأثير والتأثر، أم تنظر إليها بإعتبارها تجمعات عمرانية لديها تدفقات خارجية وعلاقات مكانية من شأنها أن تزيد أو تعيق تنفيذ تلك الرؤية التنموية؟ فإن الإجابة التى تمثل النتيجة هى: يوجد إضطراب نسقى فى بنية المشروعات الرئيسة على مستوى "المملكة العربية السعودية". تلك البنية التى افتقدت الرؤية التنموية التى لديها إمكانية الاتساق مع خصائص أحيزتها الجغرافية خلال الفترة الدراسة.

٤. وبصدد الإجابة عما إذا كانت تستطيع قرى، ومدن المراكز فى محافظات المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية" أن تمثل وحدات تنموية دافعة فى محيط أحيزتها الجغرافية فى إطار المستقبل الإفتراضى المأمول، أم أنها تكتفى بالتعايش الإعالى؟ فإن الإجابة التى تمثل النتيجة هى: أن الأحيزة الجغرافية الأقل انتاجًا عادة ما تكون محصلة تابعة من الكل المتغير فى الأحيزة الجغرافية الأكثر إنتاجًا، ومن ثم فإن النتيجة لم تخرج عن أن الأحيزة الجغرافية الأقل إنتاجًا ستعانى دائما من جغرافيات المستقبل الإفتراضى.

٥. وبصدد الإجابة عما إذا كان التفاوت فى مستويات التنمية بين كافة المناطق الإدارية بعد ثبوته على مستوى "المملكة العربية السعودية" سيؤدى إلى تآكل عوائد التنمية بصفة عامة؟ فإن الإجابة التى تمثل النتيجة هى: إن التفاوت فى مستويات التنمية بين كافة المناطق الإدارية من شأنه أن يؤدى إلى تآكل عوائد التنمية بصفة عامة، وذلك لأن محصلاتها فى بعض المناطق سيتم توجيهها لسد الاحتياج فى مناطق أخرى، وعندها سيتساوى الأمر كونه محصلة صفرية لا رابح فيها.

٦. وبصدد الإجابة عما إذا كانت جميع "الأحيزة الجغرافية" على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة بلغت حد التوازن الاستدامى أو حتى حد التوازن التعايشى ؟، فإن الإجابة التى تمثل النتيجة مفادها: أن واقعية الأحيزة الجغرافية فى "المملكة العربية السعودية" ودلالات أهميتها الوجودية باعتبارها ركيزة التكوين والتأثير فى بنية النظام المجتمعى

تتصف بالتركز الذى أفضى إلى المحدودية وعدم التوازن. وفى إطار ذلك يمكن القول بأن خطوات الفكر التنموى الذى تم الأخذ بها خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) وكان نتاجها العلاقة سالفة الذكر كانت تعتمد على فكر الدفع إلى الأولويات دون فكر محاولة استنهاض التبعات.

٧. وبصدد الإجابة عما إذا كانت الأحيزة الجغرافية على مستوى المناطق الإدارية فى المملكة تنطوى على جغرافيات تمكنها من بناء نظام مجتمعى معلوم الاتجاه؟ فإن الإجابة التى تمثل النتيجة مفادها: أن المملكة العربية السعودية تنطوى بداخلها على مجموعة من الأنظمة المجتمعية المختلفة التى تُوجهّ فى إطار النظام المجتمعى السائد، أى أنها تتمثل من مجموعة أنظمة مجتمعية محركها النظام المجتمعى السائد فيها.

توصيات الدراسة:

*** التوصية الأولى:**

"يجب على النظام المجتمعى وهو فى سبيله لتحقيق رؤيته التنموية، أن يُفاضل اختياريًا بين أنواع المستقبل، واختيار منها ما يتناسب مع واقعيته وكذلك رؤيته".

نعم ... فالتنمية لا تعنى المستقبل، فالتنمية فى كلمات بسيطة تعنى محاولة إنتاج الفعل من أجل إدراك غاية محددة فى زمن محدد. أما المستقبل فهو فى كلمات أبسط مما سبق يعنى الزمن غير المعلوم الذى سنذهب إليه. ومن ثم كان من الدقة آلا نرفق كلمة المستدامة بالتنمية، لا لشئ إلا لأن إنتاج الفعل كتنمية لا يعنى بالضرورة النجاح فى بلوغ الغاية التى نتحراها من ناحية، أو ضمان الحفاظ عليها خلال الزمن من ناحية أخرى، إنما يعنى الشروع فى محاولة إدراك غايات محددة. وأيًا كان الأمر فإذا كانت التنمية لا تعنى المستقبل فإن ذلك لا يعنى أنه لا توجد شراكه بينهما؛ فالمتأمل فى كلاهما سيدرك تمامًا نقطة تعد غاية فى الأهمية، وبصورة أدق فإنه سيدرك علاقة شرطية تتحدد فى ضوءها المآل التى تصنعها مساعى المجتمعات، وهى إذا كانت التنمية لا تعيش وجوديتها إلا بالمستقبل فإن المستقبل لا يُشترط الولوج إليه بالتنمية. وكأن الأمر ينطوى على عملية اختيارية مشروطة تحددها رؤي المجتمعات سلفًا. فإذا أرادت مستقبلا مقبولا فبالتنمية، وإذا لم ترد فسيكون المستقبل بدون قبول.

ومن ثم أصبح لزامًا على "النظام المجتمعى" فى "المملكة العربية السعودية" إدراك أن المستقبل لا يتم قبوله بسد الاحتياجات بل بفعل التنمية ومن بعدها التطلعات. وبناءً على ما سبق فإن التدفقات التنموية فى المملكة قد يَنْتَهى مآلها إلى عمومية الفوضى الخلاّقة أو يَنْتَهى حالها إلى الاتجاه الخلاّق، وكلا النتيجتين من صنع "النظام المجتمعى". ولعل ما يجب الانتباه إليه، وإدراكه، وفهمه فهمًا دقيقًا أن كلا النتيجتين تبدأن من محصلة واحدة، وتسيران جنبًا إلى جنب فى خطين متوازين، متجاورين، ولا يلتقيان، وفى نقطة حُددت سلفًا بمدخلات لم يتسنى فهمها أو التدقيق فيها؛ تفرض الفوضى وجوديتها ، ومن ثم فالخطان المتوازيان يختلفان، فيتفرقان فى اتجاهين مختلفين. ولأن الأمر كذلك فكان لزامًا على صانعى التنمية إدراك أن المستقبل المطلوب فى حد ذاته، معلوم سلفًا باعتباره نتيجة نهائية لنوع المستقبل الذى يتم اختياره فى إطار من المفاضلة بين أنواع المستقبل التالية:

١) مستقبل التنمية المباشرة (التنمية التلقائية أو العفوية):

يختص هذا النوع من المستقبل بالحاضر المستمر، ويكاد أن يقتصر عليه. وبصفة عامة فإن مدى زمنيته يبدأ من اللحظة الراهنة حتى أقل من عام. وفى حقيقة الأمر فإن هذا النوع من المستقبل يكاد أن يكون المقصد الرئيس لمجموعة من المجتمعات يُطلق عليها المتخلفة، كونها قد تخلفت عن من سبقوها. والحقيقة أن مثل هذه المجتمعات هى فى جوهرها مجتمعات محتبسة داخل نمط مستقبلها الذى يتحدد دائما وفق مجموعة من الاحتياجات فى ظل زمنية مستمرة، ومن ثم فهو مستقبل مستمر لحاضر مستمر، لاحتياجات مستمرة فى دائرة مغلقة تتسع بزيادة الاحتياجات لا بالرغبة فى تجاوز التخلفات.

٢) مستقبل التنمية التفاوضية (تنمية التلاقى):

يختص هذا النوع من المستقبل بالحاضر (الذى سيكون) المسُتحسن، وبصفة عامة فإن مدى زمنيته تبدأ من الحاضر (الأن) إلى أقل من (٥) أعوام. وفى حقيقة الأمر فإن هذا النوع من المستقبل يكاد يكون المقصد الرئيس لمجموعة من المجتمعات تنتمى فى مجملها إلى المرحلة الانتقالية بين المجتمعات المتخلفة من ناحية، وبين المجتمعات النامية من ناحية أخرى. ويمكن القول إن هذا النوع من المستقبل ما هو إلا نوع من المواءمة، جزئها الأكبر يرتبط بمعطيات الحاضر أما جزئها الأصغر فيرتبط بمعطيات رؤى تنموية لا تتجاوز

الخمس أعوام، ومن ثم فهذا النوع يعد نمطًا من أنماط المستقبل التكرارى فى ظل زمنية مختلفة كما يمكن القول أيضًا فإن ذلك يعد نوع من الاحتباس الزمنى داخل مجموعة من الرؤى التنموية شاغلها الشاغل ومقصدها الرئيس إيجاد سبل من التفاوض والمواءمة بين احتياجات الحاضر وبين ما يمكن الحصول عليه فى المستقبل داخل زمنية الخمس أعوام.

٣) مستقبل التنمية الاستباقية (التنمية الوُجُوبِيّة):

ويختص هذا النوع من المستقبل بالحاضر الوُجُوبِىّ، أى ذلك الحاضر الذى يجب أن يكون، وبصفة عامة فإن المدى الزمنى لهذا النوع من المستقبل تبدأ جغرافياته بعد (٥) أعوام إلى أقل من (١٠) أعوام من الأن. وفى عبارة أخرى فإنه يُقصد به جملة الجغرافيات المستحسن وجودها فى الزمن التعايشى المفترض مستقبلاً، وتحمل بين ثنايها إمكانات التكوين والضبط. أى أنها جملة الجغرافيات التى لم تقع بعد كأثر مكانى ومن المتوقع حدوثها بفعل مجتمعى مقصود، وأمرها لا يرتكز على حدس ذاتى بقدر ما يرتكز على مجموعة من الرؤى القصدية للواقع التعايشى المتغير. ويمكن القول بأن جوهر الجغرافيات الاستشرافية لا يكمن فى التمييز بين ما أوجده الإنسان من الجغرافيات التعايشية من ناحية، وبين ما لم يوجده من تلك الجغرافيات من ناحية أخرى؛ بل يكمن فى مدى أثر ما أوجده الإنسان من الجغرافيات على ما لم يوجده من الجغرافيات التى ستعد مستقبلاً أمرًا حتمى ووقوعها وُجُوبِىّ. ويعد هذا النوع من المستقبل المقصد الرئيس لمجموعة من المجتمعات يُطلق عليها "النامية". وهى تلك المجتمعات التى تتصف بالحراك، أو الحركة فى مضمار التغيير بغية تجاوز نوع من جغرافيات الزمنية المفقودة التى لم تستطيع خلالها إدراك النمو، أو التطور، أو التحديث، أو التنمية. بيد أن ما يجب التنوية إليه تجنبًا للفقدان هو أن هذا النوع من المستقبل لا يضمن النتيجة بقدر ضمانه الرغبة فى بلوغ النتيجة، ومن ثم فهو كما يحمل بين طياته فرصًا لتجاوز جغرافيات الزمن المفقود ومن ثم بلوغ التنمية والتغيير؛ فإنه يحمل بين طياته عدم إدراك هذا كله. والحقيقة أن هذا النوع من المستقبل يرتكز على مجموعة من الشروط التى يجب الأخذ بها وذلك حتى لا تنتهى المجتمعات الساعية للأخذ به إلى جغرافيات تلك الزمنية المراد تجاوزها وهى جغرافيات الزمنية المفقودة. وليس هذا فحسب، بل يجب التنوية إلى أن هذا النوع من المستقبل وإن كان فى جملته أقرب إلى الرهان الذى تتساوى فيه فرص بلوغ النتيجة والعدم فى آن واحد؛ فإنه فى حالة عدم بلوغ النتيجة فلن تعود المجتمعات التى أخذت على عاتقها محاولة بلوغه إلى سابق عهدها، بل ستعود إلى

خصائص المرحلة الانتقالية التى تفصل بين المجتمعات المتخلفة من ناحية وبين المجتمعات النامية من ناحية أخرى. أما فى حالة نجاحها فإنها ستنتقل إلى المرحلة الانتقالية التى تفصل بين المجتمعات النامية من ناحية وبين المجتمعات المتقدمة من ناحية أخرى.

٤) مستقبل التنمية الافتراضية (تنمية الطفرة الزمنية):

ويختص هذا النوع من المستقبل بالحاضر (الذى سيكون)، المشروط الذى يتصف بمعلومية جغرافياته المأمولة، وكذلك اتجاهاتها المحددة فى إطار مكانى معين. وبصفة عامة فإن المدى الزمنى لهذا النوع من المستقبل تبدأ بنضوج جغرافياته بعد (١٠) أعوام من الأن إلى أقل من (٢٠) عامًا من الأن. ويمكن القول بأن هذا النوع من المستقبل تتحراه ثلاثة أنماط من المجتمعات. ينتمى الأول إلى فئة المجتمعات النامية، وينتمى الثانى إلى فئة المجتمعات الانتقالية التى تتوسط المجتمعات النامية من ناحية والمجتمعات المتقدمة من ناحية أخرى، أما الثالث فإنه ينتمى إلى فئة المجتمعات المتقدمة. والحقيقة أن هذا النوع من المستقبل ينتمى جوهره إلى فئة المجتمعات المتقدمة أكثر من الفئتين الأخريتين، بيد أن الرغبة فى تجاوز الزمن من شأنها أنها تدفع نمطى المجتمعين الثانى والثالث إلى المراهنة بمحاولة بلوغ هذا النوع من المستقبل. وهنا تكمن الإشكالية، فالطموح فى حد ذاته لا يضمن النجاح كما أن تجاوز الزمن لا يعنى النجاح فى استيعاب كافة المعطيات السابقة. ومن ثم فإنه فى حالة تحرى نمطى المجتمعى الثانى والثالث لهذا النوع من المستقبل، وفى حالة التسليم بنجاحهما؛ فإنهما سيعيشان بجغرافيات أزمنة مختلفة داخل الزمن الواحد، وبعبارة أخرى سيعيشان بجغرافيات متباينة داخل الزمن الواحد، أى سيعيشان بجغرافيات لا تتصف باتساق مكوناتها وفى هذا تكمن الإشكالية.

٥) مستقبل التنمية الخلاقة (التنمية الموجّهه):

ويختص هذا النوع من المستقبل بالحاضر (الذى سيكون) الموجّه، وبصفة عامة فإن مدى زمنيته يبدأ بعد مرور (٢٠) عامًا إلى (٥٠) عامًا من الأن. وفى إطار هذا المدى الزمنى يمكن القول بأن نمط المجتمعات التى تتحراه تنتمى فى مجملها إلى المجتمعات المتقدمة. وفى حالة النجاح فى بلوغ هذا النوع فإن مجتمعاته تتمكن من التحكم فى جغرافياتها وتوجيهها كيفما تشاء، بل يمكن لها أن تتحكم فى جغرافيات غيرها من المجتمعات التى تنتمى جغرافياتها لجميع أنواع

المستقبل الأخرى. ومن ثم فهو مستقبل تتمكن جغرافيات مجتمعاته من تجاوز حدود بلدانها، بل من تجاوز قاراتها لتتحكم فى جغرافيات المجتمعات الأخرى ومن ثم فهذا النوع من المستقبل ينتمى فى مجمله إلى الجغرافيات الخلاقة. وفى حقيقة الأمر فإن بعض المجتمعات التى تنتمى لفئة المجتمعات النامية أو حتى الانتقالية (بين فئة المجتمعات النامية، وفئة المجتمعات المتقدمة)، قد تظن أن لديها إمكانية التخليق الجغرافى عن طريق الاتفاقيات أو الهيمنة على بعض المناطق التى تمثل أهمية حيوية لمنظومة النقل العالمى – على سبيل المثال لا الحصر – بيد أنه فى الأغلب الأعم لا يتصف تخليقها هذا بالنضج أو حتى بمحاسن نتائجه. وفى جملة أخيرة، فإن ما يجب الانتباه إليه هو أنه على مستوى الدولة الواحدة لا يجب ولا يجوز أن تتعدد أنواع المستقبل المرغوب فى بلوغه، وذلك لأن هذا سيقود إلى تآكل العوائد، وبعبارة أخرى سيؤدى إلى توجيه عوائد النجاح فى مجالات ما تمثل نوع لمستقبل ما إلى مجالات أخرى لم تتسنى لها النجاح وتمثل نوع لمستقبل ما ومن ثم فالمحصلة هنا ستكون صفرية. وفى إطار ذلك فللأنظمة المجتمعية حرية الاختيار، كما عليها تحمل نتيجة هذا الاختيار، لا لشيء إلا لأن لكل نوع من أنواع المستقبل سالفة الذكر خصائصه التى من شأنها أنها قد تدفع بمن يختارها نحو بلوغ الغاية، أو قد تؤدى إلى التلاشى بداخلها دون بلوغ الحدود الخارجية للغاية أو قد تؤدى بمن يختارها للعودة إلى مرحلة ما قبل التفكير فى الغاية.

*** التوصية الثانية:**

"يجب على النظام المجتمعى بعد استقراره على نوع معين من أنواع المستقبل الذى يأمل فيه تحقيق رؤيته، أن يُفاضل اختياريًا بين الاتجاهات التنموية التى تتفق تمامًا مع مدخلات رؤيته".

لا ضرر فى أن تختار المجتمعات أنواع المستقبل الذى تريد بلوغه، طالما كان لديها قدرة تحمل نتيجته. لعل هذا ما يظنه بعض الباحثين كون الأمر حرية وتكفله بعض التطلعات – و"دبى" مثالاً عن ذلك ليس ببعيد –، وهذا حق بيد أنه ذاك الحق الذى تكفله التطلعات وقد لا تكفله الإمكانات، ولن تكون "دبى" عن نتائج ذلك ببعيد. ولذلك فالأمر برمته نوع من الحرية غير المكتمله ولا فرق فى ذلك بين المجتمعات وبعضها البعض. ولأن الأمر فى مجمله سعيًا فى طلب غايه، كان لا بد من البحث دائما عن قواعد يمكن الارتكاز عليها لضمان نوع من التوازن أثناء السعى. وفى إطار ذلك كان لزامًا على "النظام

المجتمعى" فى المملكة تحرى المفاضلة بين مجموعة من الاتجاهات التنموية، لاختيار الأنسب الذى يعين على تحقيق التطلعات فى ظل نوع المستقبل المرغوب. وتقع هذه الاتجاهات فى ثلاثة يمكن التعرف على مضامينها التنفيذية وكذلك واقعيتها الافتراضية ونتيجتها التنموية، وكذلك نتيجتها النهائية فى ضوء ما يلى:

١) الاتجاه الأول (التكثيف المركزى):

- **المضمون التنفيذى:** يتعامل هذا الاتجاه بشكل أساسى مع الأحيزة الجغرافية الرئيسة فى المناطق الإدارية على مستوى المملكة من منظور التوجهات السائدة التى تعمل على تركيز الجانب الأكبر من الاستثمارات فى المدن الرئيسة، وذلك انطلاقًا من المحددات الخاصة بتركز عناصر البنية الأساسية والخدمات والأنشطة على مستوى المناطق الإدارية.
- **الواقعية الافتراضية:** يتناقض هذا الاتجاه مع اعتبارات الطاقة الاستيعابية للمدن الرئيسة وقدرة الحيز الجغرافى لها بوضعها الحالى على استيعاب المزيد من السكان والأنشطة، فضلاً على تقليص الدور الذى يمكن أن يقوم به الحيز الأوسع على مستوى المناطق الإدارية بمكوناتها الريفية والصحراوية فى تحقيق الأهداف التنموية الطموحة.
- **النتيجة التنموية:** وبصدد نتيجة هذا الاتجاه، فيمكن من خلاله خفض التكاليف المطلوبة للإمداد بالطرق وشبكات البنية الأساسية إلا أنه–من الناحية السلبية– ينتج عنه تعدٍ على القدرة الاستيعابية للنظم البيئية فى المدن الرئيسة، إلى جانب إهدار الإمكانات المتاحة فى الحيز الجغرافى على مستوى المناطق الإدارية، فإنه لا يتيح تواصل عملية التنمية على المدى البعيد.
- **النتيجة النهائية:** استبعاد هذا الاتجاه.

٢) الاتجاه الثانى (الانتشار واسع النطاق):

- **المضمون التنفيذى:** يتعامل هذا البديل مع الأحيزة الجغرافية فى المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية"، من خلال نظرة شمولية تغطى مساحة جملة المناطق.
- **الواقعية الافتراضية:** يتيح هذا الاتجاه الفرصة كاملة لتنمية المناطق الريفية والصحراوية، حيث يهتم بشكل أساسى باعتبارات الكفاءة الاقتصادية فى استثمار الخصائص الكامنة للحيز المكانى وما يترتب على ذلك من إحداث تغييرات جذرية فى

هيكل الموارد وقابليتها للاستغلال، والمنطق الذى يستند إليه هذا البديل يقوم على أساس المؤشرات التى أسفرت عنها الدراسات المستفيضة للإمكانات المتاحة التى تشير إلى إمكانية بناء ركيزة اقتصادية متنوعة تعتمد على اقتصاديات العائد الأعلى.

- **النتيجة التنموية:** وبصدد نتيجة هذا الاتجاه، فإنه قد يؤدى إلى تحقيق الاستثمار الأمثل لجميع الخصائص الكامنة فى الأحيزة الجغرافية على مستوى جملة محافظات المناطق الإدارية، بيد أنه من ناحية أخرى يحتاج إلى تكاليف باهظة لمد شبكات الطرق والبنية الأساسية اللازمة لخدمة التوسعات العمرانية المنتشرة فى الأحيزة الجغرافية على مستوى المحافظات، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف الموارد اللازمة لإدارة عملية التنمية ذاتها مما يقلل من فرص تواصلها.
- **النتيجة النهائية:** يمكن الأخذ بهذا الاتجاه والبناء فى ضوء معطياته.

٣) الاتجاه الثالث (الانتشار المركزى):

- **المضمون التنفيذى:** هو فى مجمله اتجاه توفيقى يتعامل مع عملية توظيف الموارد والإمكانات بشكل مرحلى؛ حيث ينتقل تدريجيا من التركيز إلى الانتشار المركز فى صورة مراكز عمرانية يجرى تنميتها فى القطاع الريفى والصحراوى، بحيث تدار منظومة الموارد بشكل متوازن يعمل على ترشيد استخدامها فى إطار سياسة تنموية شديدة المرونة يتحقق من خلالها أعلى عائد اقتصادى اجتماعى، وربما يؤدى فى النهاية إلى التخلص من الخلل القائم فى منظومة التنمية.
- **الواقعية الافتراضية:** يتيح هذا الاتجاه استثمار الخصائص الكامنة فى الأحيزة الجغرافية على مستوى المحافظات بطريقة تؤدى إلى توظيف الموارد المتاحة مرحليًا.
- **النتيجة التنموية:** وبصدد نتيجة هذا الاتجاه، فإنه قد يؤدى إلى الانتقال من التركيز إلى الانتشار المتركز فى مواقع عمرانية مستجدة على الخريطة الإقليمية، ولتلافى الجوانب السلبية يجب مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والعمرانية عند تخطيط تلك المواقع الجديدة وذلك لضمان تواصل عملية التنمية على مستوى المناطق الإدارية.
- **النتيجة النهائية:** يأتى الأخذ بهذا الاتجاه فى مرحلة تالية على الأخذ بالاتجاه الثانى.

المراجع والمصادر

أولاً: قائمة المراجع العربية.

١. أحمد جار الله الجار الله، (١٩٩٦): تحليل النظام الحضرى السعودى، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد (٥٥)، السنة الرابعة عشر، الكويت.

٢. أحمد جار الله الجار الله، وهند حسن القحطانى، (٢٠١٤): توثيق رقمى للنمو الحضرى فى المنطقة العربية السعودية ١٩٠٢-٢٠١٥، قسم التخطيط الحضرى والإقليمى، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الدمام، المملكة العربية السعودية.

٣. المهدى المنجرة، (١٩٨٨): من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، الكويت.

٤. ثائر عياصرة، (٢٠١٤): الملامح الجغرافية للنظام الحضرى فى الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤١، العدد ٢، الأردن.

٥. ثيودور شولتز، (١٩٨١): كيفية التنمية البشرية، ترجمة سميرة بحر، مكتبة الوعى العربى، القاهرة.

٦. جمال حمدان، (١٩٧٨): جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة.

٧. جيمس ريفورد واطسون، (١٩٩٢): الجغرافية فى القرن العشرين، دراسة لتقدمها وأساليبها وأهدافها، واتجاهاتها، ترجمة محمد السيد غلاب ومحمد أبو الليل، الجزء الثانى، المكتبة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٨. حسين صديق، (٢٠١١): الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية عرض وتقويم، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٧)، العدد الثالث، سوريا.

٩. خضر زكريا، (١٩٨٩): النظريات الاجتماعية المعاصرة، مطبوعات جامعة دمشق، الجزء الثانى، سوريا.

١٠. دلال ملحس استيتة، (٢٠١٥): التغير الاجتماعى والثقافى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١١. رشود محمد الخريف، (٢٠٠٧): التحضر ونمو المدن فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٧٤-٢٠٠٧، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت، الكويت.

١٢. زينب محمد زهرى، (١٩٩٢): أساسيات علم الاجتماع الاقتصادى، المنشأة العامة للنشر والإعلان، طرابلس، ليبيا.
١٣. سامى سليمان محمد، (٢٠٠٠): التعليم والتغيير الاجتماعى فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١٤. صالح على الهذلول، (١٩٩٨): مقدمة كتاب التنمية العمرانية فى المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، دار السهن، الرياض.
١٥. عبد الله حسين الخليفه، (١٩٩٨): البناء الاجتماعى الحضرى، فصله من كتاب التنمية العمرانية فى المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، دار السهن، الرياض.
١٦. عمر الفاروق سيد، (١٩٧٨): الخريطة السكانية للمملكة العربية السعودية، التغيرات ... الخصائص ... الاتجاهات، الدارة، مجلة فصلية، س٢، ع٢، الرياض.
١٧. فائز سعد الشهرى، (٢٠٠٦): ممارسات التخطيط العمرانى بالمملكة العربية السعودية، دراسة استكشافيه وإطار عام مقترح من السياسات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلد تقنية البناء، العدد التاسع، الرياض.
١٨. فائز سعد الشهرى، (٢٠٠٨): سياسات التنمية العمرانية ودورها فى تيسير الإسكان، بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الهندسية، المجلد (٣٦)، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
١٩. قرواز الدوادى، (٢٠١٤): فلسفة التغيير الاجتماعى عند مالك أبن نبى، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٢٥) جامعة محمد دباغين سطيف، الجزائر.
٢٠. لطيفة طبال، (٢٠١٥): التغير الاجتماعى ودوره فى تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، الجزائر.
٢١. محمد عاطف غيث، (١٩٦٦): التغير الاجتماعى والتخطيط، دار المعارف، الإسكندرية.
٢٢. مريم أحمد مصطفى، (٢٠٠٢): علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢٣. هيلدبرت إزنار، (١٩٩٤): الحيز الجغرافى، ترجمة محمد الشيخ، مطبوعات جامعة الكويت.
٢٤. ولدرج وجوردن ايست، (بدون تاريخ): الجغرافيا مغزاها ومرماها، ترجمة يوسف أبو الحجاج، سلسلة الألف كتاب، وزارة التربية والتعليم، مصر.

٢٥. وليام باركر فارسبى، (١٩٩٨): تجربة التحضر السعودية من منظور مقاران، فصله من كتاب التنمية العمرانية فى المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، دار السهن، الرياض.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية.

1. Jasmina, M. and Vito, B. (2015): Measuring Urban Development and City Performanc, (online), http: dx.doi.org. 10.5772/61063.
2. Mitchel, G. (1968): A Dictionary of Sociolgy, Kegan paul, London.
3. Ostrom, E. (2015): Governing The Commons, Cambridg Univ. Press, England.
4. Parth, S. (2011): Social Change & Public Policy, center for civil society, New Delhi.

ثالثاً: قائمة المصادر العربية.

١. القرآن الكريم، سورة إبراهيم، من الأية (٣٦) إلى الأية (٣٧).
٢. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، (٢٠١٦): برنامج التحول الوطنى، المملكة العربية السعودية.
٣. مصلحة الاحصاءات العامة والاحصاء، (١٩٩٨): التعداد السكانى فى منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، تقارير منشورة، المملكة العربية السعودية.
٤. مصلحة الاحصاءات العامة والاحصاء، (٢٠١٦): تقديرات السكان فى منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
٥. مصلحة الاحصاءات العامة والاحصاء، (٢٠١٦): سمات النمو الحضري في المملكة العربية السعودية تقرير منشور، الرياض.
٦. مؤسسة مشروعات السعودية، (٢٠١٥): المشروعات الكبرى فى المملكة العربية السعودية، تقرير منشور، الرياض.
٧. هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، (٢٠١٦): المملكة العربية السعودية، تقرير منشور، الرياض.
٨. وزارة الشؤون البلدية والقروية، (٢٠١٦): مساحة الأراضى البيضاء فى المدن تقرير منشور، الرياض.

Community System between the Product of a Change in Geographical Space and the Intentions of Hypothetical Change The Kingdom of Saudi Arabia

A Critical Study in Historical Geography and the Possibility of Supporting Developmental Decision-making during the Period (1992-2030)

Dr. Mohamad Abdel Kader Rashed

Department of Geography and Geographic Information Systems, Faculty of Arts, Alexandria University

ABSTRACT

The characteristics of the "geographical space" are determined according to a "system" of the interactive relations of society, which is on its way to achieve its goal during its coexistence in specific places within it, and within the framework of the outputs of the geography of "change" are accumulated over time, and after that the "community dynamic" directs the mainstreaming of the space. The geographer "By the purposes of "change". This means that the geographies of the system that governs the interactive relations between society on the one hand, and its coexistent places that have been specific to urbanization, and which it hopes to expand, and through which it is investigated by utilization without other places on the other hand; In cumulative change and intentional change. This is the truth of the visible part of the "system", while the unseen part is represented by one word, which is "equilibrium", in a precise phrase: the extent to which society can achieve its goal through a structure of coexistent equilibrium. In the correlation between societal change as a cumulative geography, on the one hand, and development change as virtual geography, on the other, the idea of a study crystallized to see what it should be, rather than knowing what it would be. The study is not a trend in the geography of urbanism, or even the geography of development. Rather, it is a trend in historical geography that aims to study the processes and methods through which the community system is able to benefit from the spaces it has created. In the context of this, the study looks at society as an authentic self-entity that builds itself through its construction of the geographical space in which it lives, and therefore the process of organizing this space always remains the subject of review. Herein lies the problem, which is not represented in the society's endeavor to achieve change, but in the direction that this society will take while it is on its way to realize change. In the context of this, the study looks at society as an authentic self-entity that builds itself through its construction of the geographical space in which it lives, and therefore the process of organizing this space always remains the subject of review. Herein lies the problem, which is not represented in the society's endeavor to achieve change, but in the direction that this society will take while it is on its way to realize change: An attempt to identify the reality of the "geographical spaces" in "the Kingdom of Saudi

Arabia", and the indications of their existential importance. Trying to find out the result of the level of the degree to which development has reached the level of geographical spaces in the "Kingdom of Saudi Arabia" in the context of the historical change and change from 1932 until 2015. Trying to find out the extent to which the societal system in "the Kingdom of Saudi Arabia" is able to start building a unified development vision. With regard to study curricula and methods, it has relied on the historical curriculum, and the inferential approach. Within the framework of the methods, the study depended on the descriptive analysis method (sampling), the descriptive statistical analysis method, as well as the inferential analysis method. The study came in six main axes, which were dominated by the fundamentalist trend within a framework. As for the opportunistic trend, it was represented in the study's findings and recommendations.

Key Words: Community system, Jostling fullness, Geographies of compatibility, Sustainable geographies, Change.